عقد من النزوح

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

iDMC internal displacement monitoring centre

حالات النزوح الجديدة بسبب النزاعات والكوارث في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

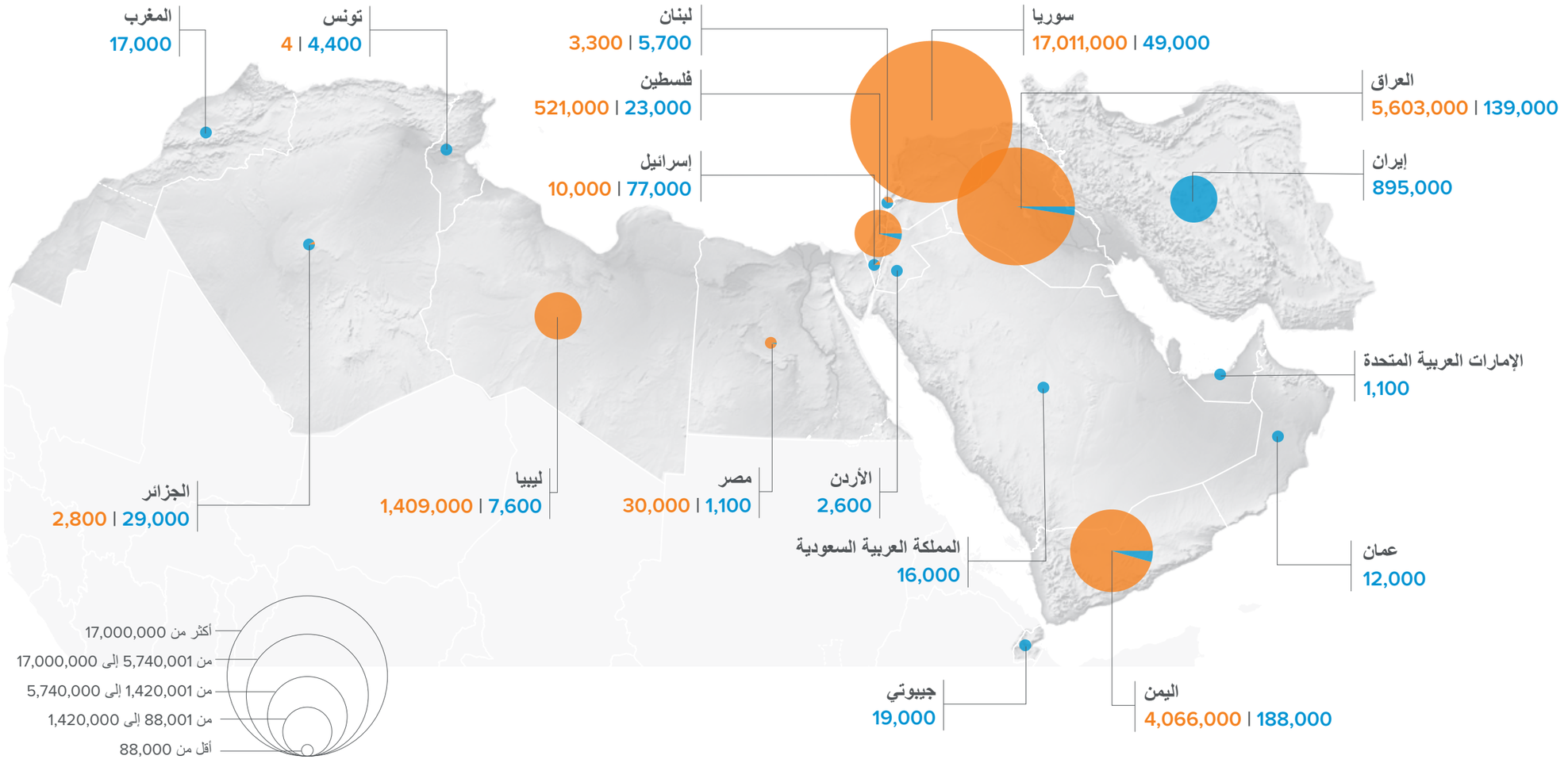

الإجمالي

1,487,000 | **28,656,000**

حالات النزوح الجديدة - الناتجة عن الكوارث | **حالات النزوح الجديدة - بسبب النزاعات**

سوريا

17,011,000 | 49,000

(56.6% من الرقم الإجمالي)

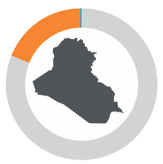

العراق

5,603,000 | 139,000

(19% من الرقم الإجمالي)

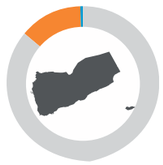

اليمن

4,066,000 | 188,000

(14.1% من الرقم الإجمالي)

ليبيا

1,409,000 | 7,600

(4.7% من الرقم الإجمالي)

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي

فتاة تقف بالقرب من حقل مغمور بالمياه بعد أن ضربت فيضانات مفاجئة محافظتي سيستان وبلوشستان في إيران في أواخر يناير 2020.
تصوير رضا عديلي / وكالة الأناضول عبر غيتي إيماجز، يناير 2020

كلمة شكر وتقدير

هذا التقرير من إعداد فيستي أنزيليني وجولييت بينيت وإيفانا هاجمانوفا وكليمنس ليدوك، كما أسهم في إعداده كريستيل كازابات وسيلفان بونسيري وكلوي سيدني ولويزا ياسوكاوا.

يتقدم مركز رصد النزوح الداخلي بالشكر للحكومات والشركاء الذين قدموا معلومات محدثة ومفصلة عن النزوح.

كما يتقدم المركز بشكر خاص للأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من مشورة متخصصة وأعمال ترتبط بنطاق المراجعة:

مضر الحمداني (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية بسوريا)، وعلي السقاف (المجلس النرويجي للاجئين في اليمن)، وأولغا فرانش أيمريش (المنظمة الدولية للهجرة في العراق)، وروز ماري جيفريمونت (المنظمة الدولية للهجرة في العراق)، وكريستوفر جيمس وليام هولت (اتحاد حماية الضفة الغربية)، وبياتريس أوتشوا (المجلس النرويجي للاجئين في إيران)، وميكولاج راديلكي (اتحاد حماية غزة)، وسيمون راندلز (اتحاد حماية الضفة الغربية)، وداكس بينيت روك (المجلس النرويجي للاجئين في ليبيا)، وألكسندرا سايج (المجلس النرويجي للاجئين في سوريا) وإيوا ويليكزكو (مركز تحليلات مشروع قدرات التقييم عن اليمن)

المحرر: جيريمي لينارد / ستيفن أمبروس
ماريا تيريزا ميراندا إسبينوزا
التصميم والتخطيط: فيفسي بيندو
صورة الغلاف: رجل يقود دراجته في مدينة الموصل القديمة. على الصعيد العراقي، يعود الآن العديد من النازحين داخليًا إلى ديارهم في مختلف أنحاء البلد، وكان هناك انخفاض عام في حالات النزوح الجديدة على مدار العامين الماضيين. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فإن الحلول المستدامة ليست بالأمر البعيد المنال، آلان أيوبي / المجلس النرويجي للاجئين، 2019

إن عمل مركز رصد النزوح الداخلي ما كان من الممكن أن يؤتي ثماره لولا المساهمات السخية التي قدمها شركائه الممولين. ولذا نود أن نشكرهم على دعمهم المتواصل في عام 2020، ونعرب عن الامتنان الخاص للجهات المساهمة التالية: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية بليختنشتاين.

لا تزال إدلب إحدى المحافظات الأكثر تضررا من النزوح الداخلي في سوريا.
مشروع HFO / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير 2020

جدول المحتويات

4 كلمة شكر وتقدير

8 تمهيد

10 الرسائل الرئيسية

14 المقدمة

18 القسم 1: رصد النزوح على مدار العقد الماضي

20 النزاع والعنف

26 لمحات عامة عن البلدان

سوريا
العراق
اليمن
ليبيا
فلسطين
مصر

48 الكوارث

64 القسم 2: إيجاد الحلول في العقد المقبل

76 الخلاصة

78 المعجم

تمهيد

بعد مرور عشر سنوات على الربيع العربي، تظهر حاجة ماسة لمثل هذه المناقشات. ولا نزال ملتزمين بدعم شركائنا الوطنيين والدوليين في تعزيز قاعدة المعرفة، وتزويدهم بمعلومات وتحليلات موثوقة لدعم تطوير السياسات والتدخلات التي تساعد النازحين داخليًا في وضع نهاية لنزوحهم بشكل مستدام وليحيوا مجددًا حياة مرضية ومثمرة.

الكسندرا بيلاك
مديرة مركز رصد النزوح الداخلي

في الوقت الذي اندلعت فيه احتجاجات الربيع العربي في جميع ربوع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل عقد من الزمن، كانت المنطقة موطنًا لأكثر من 3.6 مليون نازح داخلي. ومنذ ذلك الحين، تضاعف هذا الرقم بمعدل يفوق الثلاثة أضعاف نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات المحلية والكوارث. سجلنا ما يصل إلى 12.4 مليون نازح داخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى نهاية عام 2019، ما يجعل المنطقة ثاني أكثر المناطق تضررًا من النزوح الداخلي على مستوى العالم. وبإضافة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى هذا الرقم، سيقترب عدد النازحين قسراً عندئذ كثيرًا من عدد سكان البحرين والأردن وعمان وقطر مجتمعة.

لا شك أن الطابع المزمن والطويل الأمد بشكل متزايد للنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمثل مصدر قلق بالغ يُضاف إلى البيانات الثابتة في هذا الصدد، حيث اضطر الحال بملايين النازحين داخليًا إلى الفرار للمرة الثانية وحتى للمرة الثالثة، ما أدى إلى دوامة من الهشاشة لا تفضي إلا إلى إطالة أمد نزوحهم.

قلة من البلدان المتأثرة حاليًا بالنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها سياسات تدعم حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم وحلولهم المستدامة. وحتى في البلدان التي تتبنى سياسات كهذه، لم يكن التنفيذ سريعًا بدرجة تكفي لمجابهة التحديات المتزايدة الناجمة عن النزوح. ولم يجر تقييم الآثار غير المباشرة لهذه الأزمات على النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقًا للبلدان بشكل شامل، ولكن من اليسير المحاججة بالقول إن جيلًا بأكمله قد تضرر وإن آثار النزوح على هذا النطاق ستدوم لأمد بعيد في المستقبل.

ننشر للمرة الأولى تقريرًا مكرسًا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف تقييم حجم النزوح بسبب النزاعات منذ اندلاع احتجاجات الربيع العربي. ويتناول التقرير أيضًا النزوح الناجم عن الكوارث في المنطقة، وهو الأمر الذي طغى عليه استشراء النزاعات. كما يوضح التقرير كيف أصبحت النزاعات والكوارث في تشابك يتزايد يومًا بعد يوم، إلى جانب ما يترتب على ذلك من آثار هامة على كيفية تنسيق جهود بناء السلام والحد من مخاطر الكوارث وإيجاد الحلول المستدامة لدعم النازحين داخليًا في وضع حد لنزوحهم.

إذا أردنا أن يخرج الأشخاص الأكثر تضرراً من النزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما أصبح حلقة مفرغة من الهشاشة والمخاطر وأن ينعموا بحياة طيبة، فنحن بحاجة إلى العمل بشكل مشترك وعلينا أن نسارع بالتحرك الآن. وفي مركز رصد النزوح الداخلي، نعتقد أن الأدلة القوية على حجم النزوح ومخاطره وآثاره تشكل حجر الأساس للمناقشات حول الحلول، فعندما تتكامل البيانات القوية مع قدر أكبر من الالتزام السياسي والمزيد من الموارد البشرية والمالية، يمكن آنذاك أن يحدث تغيير إيجابي.

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

مصدر الصورة: المجلس النرويجي للاجئين / الأردن

الرسائل الرئيسية

1

قبل عشر سنوات، أعاد الربيع العربي تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أوقدت الاضطرابات السياسية نيران الحروب الأهلية وتسببا معًا في بلوغ **حالات النزوح الداخلي الجديدة ما متوسطه 2.9 مليون حالة سنويًا**، أي ثلث الرقم العالمي في الفترة ما بين عامي 2010 و2019.

2

أدى عدم الوفاء باتفاقيات السلام وانتهاك اتفاقات وقف إطلاق النار إلى استمرار العنف، ما جعل نزوح المنطقة من أكثر حالات النزوح الذي طال أمده في العالم بأسره. **وبنهاية عام 2019، كان لا يزال هناك نحو 12.4 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة النزاع والعنف،** حيث تضاعفت الأرقام أكثر من ثلاثة أضعاف على مدى عشر سنوات، ما جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أكثر المناطق تضررًا بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

3

يمثل النازحون ما يقرب من 3% من إجمالي سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولاذ 7.8 مليون شخص آخر على الأقل بالفرار إلى الخارج كلاجئين أو طالبي لجوء بحلول نهاية عام 2019. وفي بعض البلدان، سجل النزوح الداخلي وعبر الحدود معدلات غير مسبوقة، فقد نزح في مرة واحدة نصف سكان سوريا على الأقل قبل اندلاع الحرب.

4

أسهمت التدخلات الخارجية وتواجد العديد من الجماعات المسلحة وتدمير المساكن والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية في إطالة أمد النزوح. **وثمة حاجة إلى قدر أكبر من الالتزام السياسي من جانب الحكومات والمجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار.** لا بد أن يتوقف قصف المدن، فهذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من النزوح الداخلي ويسمح للأشخاص بالعودة إلى ديارهم، وهو أمر ضروري لإعادة تنشيط الاقتصادات المحلية وإعادة الإعمار والتوصل إلى حلول دائمة.

5

تسببت الكوارث في ما لا يقل عن 1.5 مليون حالة نزوح داخلي جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الماضي، وكان أكثر من نصفها نتيجة للفيضانات، فالمنطقة قاحلة في معظمها، وعندما تهطل الأمطار، غالبًا ما يتسبب ضعف قدرة التربة على الامتصاص والافتقار إلى أنظمة الصرف الملائمة في حدوث فيضانات نهرية ومفاجئة، إلى جانب الفيضانات التي تجتاح المناطق الحضرية. ويشير نموذج مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث إلى إمكانية نزوح ما يقرب من 400,000 شخصًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جراء الفيضانات النهرية في أي عام في الأعوام القادمة.

6

من خلال الاستثمار في توفير بيانات أفضل عن النزوح المرتبط بالكوارث، بما في ذلك الظواهر البطيئة الحدوث وآثار تغير المناخ، يمكن للبلدان تصميم خطط أكثر فعالية للحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها والتعافي منها.

7

يتزايد حجم التشابك بين دوافع النزوح الناجم عن النزاعات والكوارث وآثاره يومًا بعد يوم، فقد دُفع العديد من النازحين داخليًا الباحثين عن ملاذ يؤمنهم من النزاع والعنف إلى النزوح للمرة الثانية أو الثالثة بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية.

يعيش في مخيم الهول في محافظة الحسكة في سوريا أكثر من 70,000 شخصًا، أكثر من 90% منهم من النساء والأطفال، هالدرسون / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 16 يونيو 2019

8

تعد الآثار الاقتصادية للنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أعنف الآثار في العالم. وتشير تقديراتنا إلى أن متوسط التكلفة للفرد لمدة عام من النزوح يبلغ 623 دولارًا، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي البالغ 390 دولارًا، وهذا يعادل **تكلفة اقتصادية إجمالية تقارب 8 مليارات دولار**، أي ما يمثل 40 في المائة من تقديرنا العالمي. ويلقي هذا الأمر مزيدًا من الأعباء الهائلة على عاتق الحكومات التي تكافح بالفعل من أجل توفير الخدمات الأساسية والحفاظ على الاستقرار.

9

بنهاية عام 2019، كانت هناك حوالي 6.3 مليون امرأة وفتاة يعيشون في حالة نزوح داخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبلغ عدد النازحين داخليًا ما يربوا على خمسة ملايين نازح، منهم حوالي 800,000 شخصًا تجاوزوا الستين. تقدم تقديراتنا الأولية المفصلة لمحة مفيدة عن مدى تأثير النزوح على المجموعات المختلفة، ولكن هناك فجوات مستمرة في البيانات. ويجب معالجة هذه الأمور، حيث بات الاستثمار في القدرة على جمع البيانات وتخزينها وتحليلها بما يتجاوز الإحصاءات الحالية أمرًا محتمًا. تحتاج الحكومات والمجتمع الإنساني إلى بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر وغيرها من الخصائص، إلى جانب البيانات التي ترصد أحداث النزوح الصغيرة.

10

تحتاج الحكومات أيضًا إلى معلومات تسمح لها بتقييم مدة النزوح وطبيعته المزمنة ومدى ارتباط النزوح الداخلي بالتحركات عبر الحدود. ومن شأن دعم الحكومات في تطوير أنظمة المراقبة لديها وصيانتها أن يقطع شوطا طويلا نحو مواجهة هذا التحدي.

11

سيشكل توافر البيانات الموثوقة والدقيقة في الوقت المناسب عن حجم النزوح الداخلي ومدته ومخاطره وآثاره خطوة رئيسية في كسر الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار والهشاشة في المنطقة، كما سيكون لتوافر المزيد من الأدلة والبيانات المرجعية الدقيقة بشأن النزوح، فضلاً عن تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمالية لرصد الظاهرة، أمرًا حيويًا لتعزيز الالتزام السياسي ودفع عجلة العمل.

12

سيساعد تحديد الممارسات والتدخلات وخيارات السياسات التي نجحت في الحد من النزوح وتخفيف مخاطره على التحرك بصورة جماعية نحو الانتقال من معالجة المشكلات إلى إيجاد حلول طويلة الأمد وتعزيزها.

13

إن بناء السلام والحد من مخاطر الكوارث شرطان أساسيان لاستقرار المنطقة. ويلعب النازحون دورًا رئيسيًا في هذه العملية، لأنه فقط من خلال دعمهم في التوصل إلى حلول دائمة، سيكون بمقدور الحكومات والمجتمع الدولي إعادة إشعال جذوة النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية المدمرة، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمعات التي قد تمزقت لأشلاء، فضلًا عن تحقيق الرخاء والرفاهية. **ومن أجل التصدي بشكل مباشر للحجم الكبير للنزوح الداخلي وشدته، ستدشن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استثمارات في مسارات لا ندامة عليها سعيًا إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين.**

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

المقدمة

في 17 ديسمبر 2010، أضرم بائع فواكه وخضروات شاب في بلدة سيدي بوزيد التونسية النار في جسده بعد أن صادرت الشرطة بضاعته. وأعقب ذلك عدة أسابيع من المظاهرات التي قادها الشباب في معظمها لمناهضة الفساد والبطالة وقمع الشرطة وعدم المساواة. ثم انتشرت موجة الاحتجاجات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبًا وأصبحت تعرف باسم الربيع العربي.

وبعد مرور عشر سنوات، باتت العديد من البلدان في المنطقة تموج بالاضطرابات. وأصاب الدمار الكثير من البلدان، بما في ذلك اليمن وليبيا وسوريا، نتيجة ما يقرب من عقد من النزاعات الذي أفضت إلى أزمة إنسانية اتسمت بارتفاع معدلات النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين. وما بدا أنه أمل في مستقبل أفضل تحول بسرعة إلى كابوس للأشخاص الذين أجبروا على النزوح والنفي والذين لا يزالون يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر في مخيمات النزوح أو في المناطق الحضرية غير الرسمية، ولا يعرفون سوى القليل عن الحرب. وكان استمرار حالة عدم الاستقرار والنزاع والعنف لأمد بعيد هي السمة التي لازمت بلدان أخرى مثل العراق وفلسطين ولبنان، نتيجة للتدخلات الأجنبية والتوترات العرقية والدينية المحلية والوضع العام للتقلبات السياسية.

ومع ذلك، لم يقتصر الأمر على انعدام الأمن والنزاع الذي أضفى على النزوح الطابع الدوري وأطال أمده في السنوات الأخيرة، بل نجد الكوارث أيضًا التي غالبًا ما يتم تجاهلها تمثل أحد العوامل المسببة في النزوح الجديد والثانوي، فضلًا عن إسهامها في إطالة أمده. ففي بلدان مثل سوريا واليمن، تفضي الفيضانات والعواصف وظروف الشتاء القاسية باستمرار إلى حالات نزوح ثانوية للأشخاص، مما يؤدي إلى تفاقم أوضاع الضعف التي تعتريهم ويوقعهم تحت براثن الفقر.

يتسم الواقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعقد، فالبلدان معرضة بشدة للكوارث، بما في ذلك العمليات البطيئة الحدوث مثل التصحر والجفاف، فضلاً عن الأخطار الفجائية مثل الفيضانات والعواصف، وقد وهنت قدرتهم على مواجهة تلك الأحداث أشد الوهن بسبب سنوات العنف التي دمرت بنيتهم التحتية أو أتلفتها وقوضت قدرتهم على التأهب لتلك الأحداث ومواجهتها.

لطالما كان النزوح القسري قاسمًا مشتركًا وواحدًا من أكثر الآثار وضوحًا وسلبية للأزمات التي طالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد شهدت بعض البلدان معدلات غير مسبوقة من النزوح الداخلي وعبر الحدود. تشير التقديرات إلى أنه بنهاية عام 2019، كان هناك حوالي 12.4 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يجعلها ثاني أكثر المناطق تضررًا على مستوى العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما لجأ أكثر من 7.8 مليون شخص إلى الخارج، إما كلاجئين أو طالبي لجوء. وبالجمع بين السيناريوين، يتبين أن مجموع السكان النازحين حاليًا أكثر من أربعة في المائة من سكان المنطقة.[1]

أفضى النزاع والعنف إلى عكس المكاسب الإنمائية التي حققتها العديد من البلدان خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[2] ولا تزال مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة وبناء السلام تعاني من قصور التنفيذ بسبب استمرار انعدام الأمن. لقد شهدت أسر ومجتمعات بأكملها حياتهم تمزقها الحروب والنزوح، وكان النساء والأطفال هم الفئة الأكثر تضررا في هذا الصدد.[3]

تستمر قضايا السلامة والأمن والقيود المفروضة على الحركة في منع النازحين داخليًا من إيجاد حلول دائمة، كما يشكل الدمار الواسع النطاق للبنية التحتية الحضرية والذخائر غير المنفجرة عائقًا أمام عمليات العودة. وقد كان هذا بمثابة كابح لإعادة تنشيط الاقتصادات المحلية. وهذا الأمر يوضح كيف أصبحت الآثار السلبية للنزوح بمثابة دوافع لاستمرار عدم الاستقرار ومخاطر النزوح.

أدى ارتفاع معدلات النزوح إلى التشكيك في نجاح تدابير منع نشوب الأزمات والتصدي لها. ومن جانب آخر، يعد انعدام الانسجام والتنسيق بين جميع المبادرات الإنسانية والإنمائية ومبادرات الحد من مخاطر الكوارث، والتمويل قصير الأجل والمحدود، والافتقار إلى البيانات المرجعية الدقيقة لتقييم النطاق الحقيقي للنزوح الداخلي وحجمه، من بين العوامل التي يلزم معالجتها من باب الأولوية.

وبالرغم من كل ذلك فليس كل شيء قاتمًا. هناك أيضًا ممارسات جيدة في جميع أنحاء المنطقة يمكن استقراءها وتكييفها مع سياقات مختلفة. وتشمل هذه الممارسات تطوير أنظمة ومنصات لجمع بيانات أكثر موثوقية للتعاون وتبادل المعلومات، وفتح باب الحوار السياسي، ووضع سياسات بشأن العودة وغيرها من أشكال الحلول المستدامة التي ساعدت النازحين على وضع حد لنزوحهم. وقد قادت بعض هذه المبادرات الحكومات في البلدان المتضررة، مما أتاح فرصة سانحة لإعادة التفكير وتحسين طرق العمل الحالية.

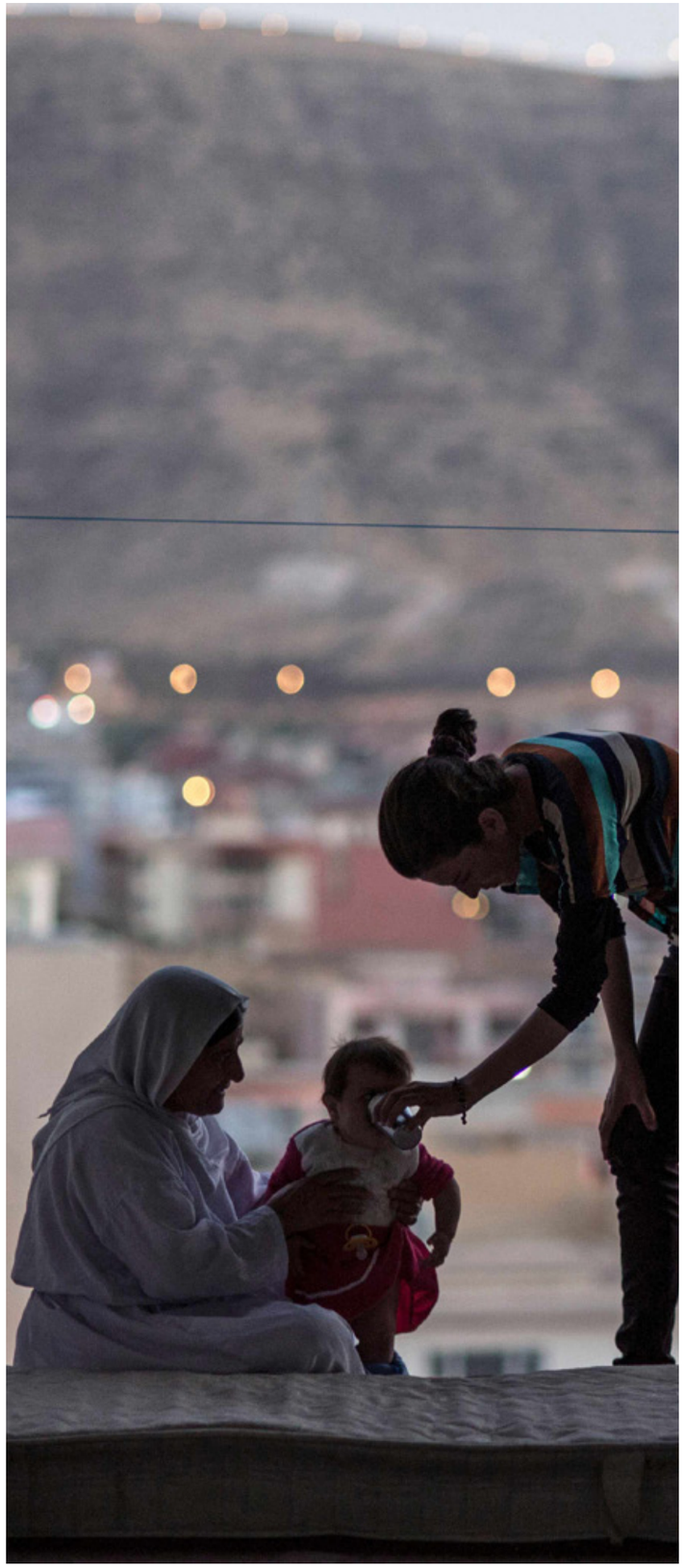

زاد الشتاء من تفاقم الوضع المزري القائم بالفعل في مخيم غير رسمي أقيم نتيجة للنزوح في دهوك بالعراق.
ايسون أثناسياديس / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 15 سبتمبر 2014

نظرة عامة على هذا التقرير

يسلط هذا التقرير المكرس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن النزوح الداخلي الضوء على حجم النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودوافعه وأنماطه وآثاره، كما يعطي إطلالة فريدة على ديناميات النزوح التاريخية والحالية ويوفر الأساس الذي تشتد الحاجة إليه للعمل بشأن النزوح الداخلي في المنطقة. ويشكل التقرير أساسًا لإلقاء نظرة جديدة على التحديات القديمة التي لها تداعيات على الساحة الإقليمية والعالمية، من خلال تحليل التحديات الحالية والحلول المحتملة للنزوح الداخلي في المنطقة.

وينقسم التقرير إلى قسمين رئيسيين. يعرض القسم 1 اتجاهات وأنماط النزوح الداخلي الناجم عن النزاع والعنف والكوارث خلال العقد الماضي. ويتناول القسم 2 التحديات الحالية التي تواجه عمليتي الرصد والإبلاغ في المنطقة، بما في ذلك الطبيعة المزمنة للنزوح وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالتحركات عبر الحدود وحركات العودة. كما يعرض الممارسات الجيدة والتوصيات المقترحة للعقد القادم، مع مراعاة الصلة بين النزاعات والكوارث والنزوح.

كيف تقرأ الأرقام

تتوافق حالات النزوح الجديدة مع العدد التقديري لحركات النزوح الداخلي التي حدثت خلال العام، وتشمل الأرقام الأفراد الذين نزحوا أكثر من مرة. ومن هذا المنطلق، يتبين أن عدد حالات النزوح الجديدة لا يساوي عدد النازحين خلال العام.

يتوافق إجمالي عدد النازحين داخليًا مع إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي اعتبارًا من 31 ديسمبر 2019.

نظرة عامة على التقسيم الإقليمي

يحدد هذا التقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بناءً على التقسيم الإقليمي للبنك الدولي،[4] وهي تشمل الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وليبيا ومالطا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) واليمن. الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذا التقرير لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي، وإنما تُعرض فقط لأغراض التوضيح والتحليل. كما وقع الاختيار على التقسيم الإقليمي للسماح بإجراء مقارنات مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المتاحة من خلال بوابة بيانات البنك الدولي.[5]

بعد ثماني سنوات من الانتفاضة الليبية وسقوط نظام القذافي، يظل الطريق نحو السلام والاستقرار بعيد المنال، ولا يزال هناك نحو 451,000 نازحًا داخليًا، جايلز كلارك / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير 2019

القسم

1

رصد النزوح على مدار العقد الماضي

الأشخاص العائدون إلى مدينة الموصل القديمة، توم بير كوستا/ المجلس النرويجي للاجئين، يونيو 2018

النزاع والعنف

تسبب النزاع والعنف في معظم حالات النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019، حيث بلغ المتوسط السنوي لحالات النزوح الجديدة بسبب النزاع والعنف ما مقداره 2.9 مليون حالة، مقارنة بحالات النزوح الجديدة الناجمة عن الكوارث والبالغ قدرها 149,000 حالة. وبنهاية عام 2019، بلغ عدد النازحون بسبب النزاع والعنف 12.4 مليون شخص. ولا تزال هناك طائفة واسعة من العوامل التي تتمخض عنها حالات النزوح الجديدة وتمنع النازحين من التوصل إلى حلول دائمة، وتشمل هذه العوامل النزاع المسلح، والدمار الواسع النطاق الذي طال المساكن والبنية التحتية، ووجود متفجرات من مخلفات الحرب، وانعدام الأمن العام، ونقص الخدمات الأساسية.

تعود جذور الهشاشة المزمنة وخطر النزوح في العديد من البلدان إلى مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يرجع عهدها إلى عقود بل إلى قرون خلت. ومع ذلك، أحدث الربيع العربي تحولًا كبيرًا في ديناميكيات النزاع والنزوح في المنطقة. فمنذ أن بدأ في أواخر عام 2010، شوهدت زيادة كبيرة في النزوح الداخلي. وتعتبر سوريا والعراق واليمن وليبيا هي البلدان الأكثر تضررًا في هذا السياق. هذا وتستأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من ثلث حالات النزوح الجديدة العائدة إلى النزاعات التي سُجلت على مستوى العالم خلال العقد الماضي (انظر الشكل 1).

كان للعديد من الأزمات الوطنية تأثير غير مباشر على البلدان المجاورة، حيث استضافت الأردن ولبنان لاجئين فلسطينيين لعقود من الزمن، ولكن بعد اندلاع النزاع في سوريا، ازداد عدد اللاجئين إجمالًا بما لا يقل عن 1.3 مليون.[6] ويواجه كلا البلدين أوضاعًا اقتصادية صعبة، ونتيجة لذلك تقوضت قدرتهما على مواجهة هذه الأوضاع. ولا يزال العديد من اللاجئين يعيشون في ملاجئ هشة، ما يجعلهم عرضة للنزوح الثانوي عند وقوع الكوارث.[7]

لكل بلد تعقيدات فريدة تؤثر على اتجاهات النزوح، ولكن ثمة عوامل شاملة تفسر الديناميكيات المتغيرة للنزاع والعنف والنزوح في المنطقة ككل. والقائمة التالية ليست شاملة، ولكنها تقدم لمحة عامة عن بعض العوامل الرئيسية المؤثرة.

التدخلات الخارجية

تدخل عدد كبير من الجهات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر في عدد من النزاعات الناشبة في المنطقة، واتخذ هذه التدخلات صورًا تمثلت في الدعم المالي أو العسكري، وأيًا كان نمط التدخلات، فقد استمرت في لعب دور كان له أثره في جعل هذه النزاعات أكثر تعقيدًا، الأمر الذي أفضى إلى حالات نزوح جديدة وأطال أمد هذه الظاهرة.

في عام 2015، تدخلت روسيا عسكريًا في سوريا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من الجماعات المتطرفة، وكان هذا يمثل تحولًا كبيرًا في توزيع القوات. كانت حكومة بشار الأسد تفقد مساحات شاسعة من الأراضي، إلا أن القوات الجوية الروسية ساعدته على استعادة معظمها، وهو ما أجبر الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى التمركز في مناطق أصغر حجمًا وأكثر ازدحامًا.[8] كما استولت قوات الأسد على أماكن كانت تحت حصار طويل الأمد، مثل الغوطة الشرقية وشرق حلب.

اقترنت الهجمات بعمليات قصف عشوائية وانتهاكات أخرى للقوانين الإنسانية الدولية. ومع سقوط الأماكن المحاصرة في الفترة ما بين عامي 2016 و2018، فر مئات الآلاف من الأشخاص الذين لجأ أكثرهم إلى المناطق المتضائلة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية، وواجهوا هناك ظروفًا إنسانية قاسية.[9] كما وردت أنباء عن حالات نزوح جماعي مماثلة خلال الهجمات التي شهدتها محافظات درعا والقنيطرة وحماة وإدلب.[10]

عندما تدخلت قوات حلف الناتو في ليبيا في عام 2011 رداً على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات معمر القذافي، فر ما يقدر بنحو 500,000 شخصًا داخليًا وعشرات الآلاف إلى الخارج،[11] وشهد البلد عددًا متزايدًا من التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وتُوجت عملية السلام الفاشلة لعام 2019 بتجدد القتال بمشاركة من الجهات الفاعلة.

على الرغم من حظر توريد الأسلحة المفروض منذ عام 2011، تظهر الأدلة أن روسيا والإمارات العربية المتحدة ومصر واصلت تقديم الدعم العسكري للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر الذي يسيطر على الأجزاء الشرقية من البلد.[12] وعلى صعيد آخر، قدمت تركيا مساعدات عسكرية لقوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة في مطلع عام 2020 لمواجهة هذا الدعم. وتمكنت حكومة الوفاق الوطني من السيطرة على طرابلس واستعادة مدينة ترهونة، مما دفع حوالي 30,000 شخصًا إلى النزوح.[13]

أدى القتال المحتدم الذي أعقب دخول التحالف بقيادة السعودية إلى النزاع اليمني في عام 2015 إلى استنثار البلد بأكبر عدد من حالات النزوح الجديدة على مستوى العالم في ذلك العام،[14] واستمرت عمليات القصف التي شنها التحالف وغاراته الجوية في إحداث حالات نزوح غير مسبوقة في السنوات اللاحقة،

الشكل 1: حالات النزوح الجديدة بسبب النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010-2019)

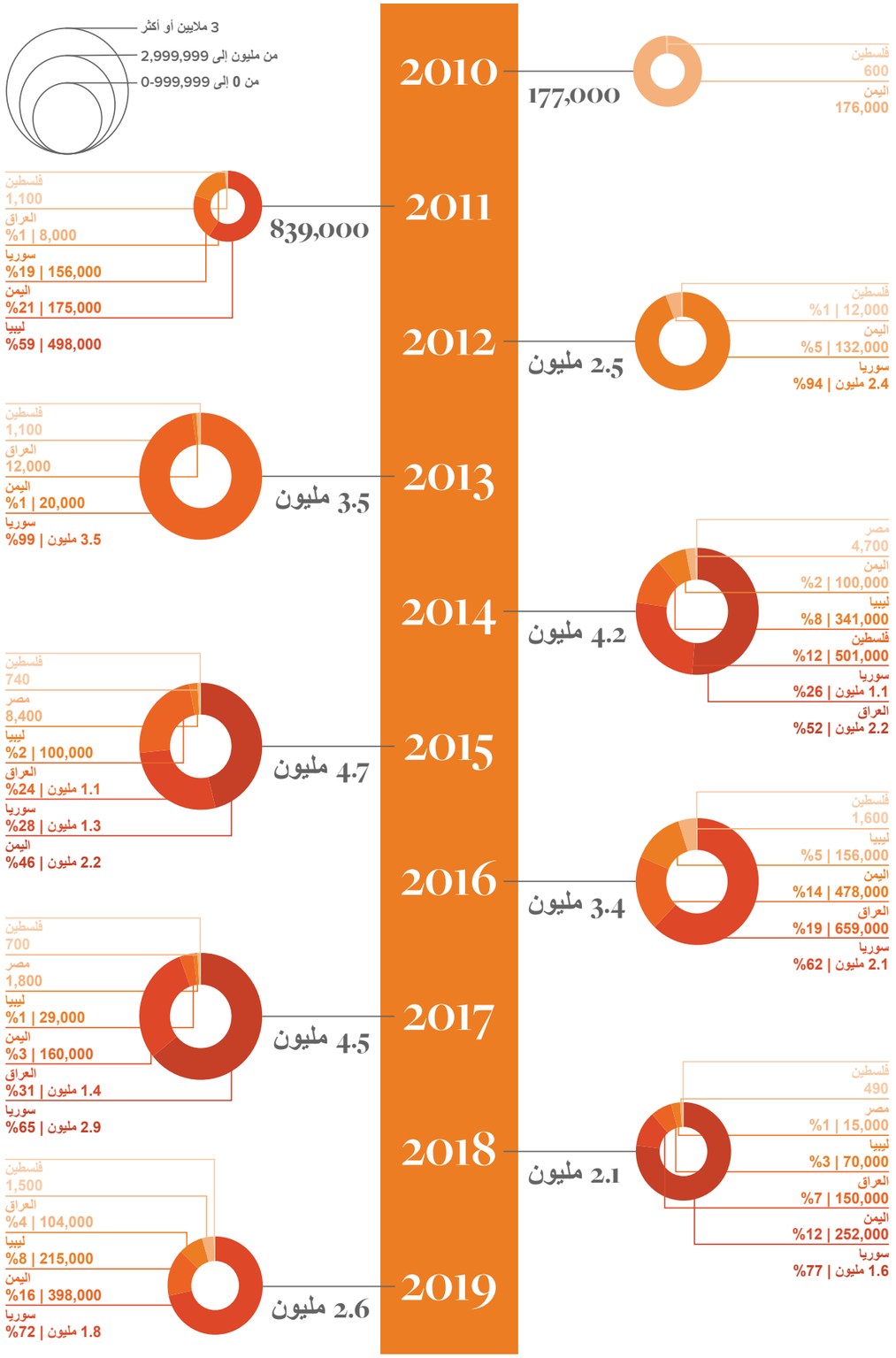

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

لا تُعرض إلا البلدان التي يتجاوز فيها إجمالي قيمة حالات النزوح الجديدة في الفترة ما بين عامي 2010 و2019 ما مقداره 20,000 حالة.

حيث تسببت في وقوع القسط الأكبر من الإصابات في صفوف المدنيين، فضلًا عن تدمير العديد من المنازل والبنية التحتية.

ونتيجة لذلك، تدهورت الظروف المعيشية لهؤلاء النازحين، وتباعدت احتمالات إيجاد حلول دائمة لهم. وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا دعمًا عسكريًا للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو أكبر الهيئات الانفصالية في اليمن، وقد تسبب هذا في تعزيز التفتت السياسي وأدى إلى حدوث العديد من حالات النزوح الجديدة في جنوب البلد في عام 2019.[15]

لا تشكل هذه الأمثلة سوى جزءًا يسيرًا من المجموعة المعقدة من الديناميكيات الجيوسياسية الوطنية والإقليمية والعالمية التي تستمر في تأجيج النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتلقي بظلال قاتمة تحجب الجهود المبذولة لتعزيز الحوار السياسي وبناء السلام والحلول المستدامة لكل من النازحين واللاجئين.

حرب المدن

على مدار العقد الماضي، بات من الشائع في جميع أنحاء المنطقة رؤية صور لمدن بأكملها قد دُمِّرت بفعل عمليات القصف والغارات الجوية، ولأشخاص يعيشون في منازل لحقها الخراب والدمار، ولنازحين لاذوا بالفرار من حصار المدن الذي امتد لشهور. وتفسر الاشتباكات العديدة الواقعة في المناطق الحضرية الكبرى والأضرار الواسعة النطاق والدمار اللذين تعرضت لهما المساكن والخدمات الأساسية سبب الارتفاع الشديد في معدلات النزوح الجديدة واستمرارها على هذا المنوال، كما تشرح كذلك سبب حلول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الثانية من حيث عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي على مستوى العالم.

يزيد عدد القتلى نتيجة النزاعات الناشبة في المناطق الحضرية بالعراق وسوريا بمقدار ثمانية أضعاف عن نظيره في المناطق غير الحضرية،[16] ففي مدن مثل الحديدة في اليمن والرقة في سوريا، نزح مئات الآلاف من الأشخاص من جراء الغارات الجوية وقذائف الهاون. هذا ويتمخض عن الآثار التراكمية الناتجة عن انقطاع الخدمات الأساسية وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء وأنابيب المياه وغيرها من البنى التحتية عوائق رئيسية تحول دون عودة الناس إلى ديارهم.[17]

تتخذ النزاعات في المدن أنماط نزوح محددة. ففي بعض الحالات، مثل معركة الموصل في العراق، ينتقل الناس إلى أحياء أكثر أمانًا داخل نفس المدينة. وفي أماكن أخرى، مثل الغوطة الشرقية، يعيش الناس في ملاجئ ينتظرون انتهاء القتال.[18]

سعت الأطراف المتحاربة أيضًا إلى ممارسة السيطرة على الأراضي من خلال طرد الجماعات السياسية والعرقية والدينية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور ممارسات التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان. ففي مدن مثل حلب وبغداد، تعرض السكان للتمييز وتمزقت أجواء التعايش السلمي التي كانوا ينعمون بها من قبل. وأفضى هذا التمزق في التلاحم الاجتماعي إلى تفاقم التفاوت بين الناس وتباعد احتمالات التوصل إلى الحلول المستدامة أكثر فأكثر.[19]

لا تزال النزاعات قائمة في بعض المدن. ومع ذلك، حتى في المناطق التي انتهت فيها النزاعات أو استقرت أوضاعها، لا تزال صعوبات إعادة البناء والتعافي تعرقل توصل النازحين للحلول المستدامة. وستكون إعادة إعمار المدن باهظة الثمن وستستغرق سنوات عديدة بعد انتهاء الحروب، وهو ما سيطيل من نزوح السكان السابقين.[20]

بالإضافة إلى ذلك، تخلق النزاعات في المدن تحديات ترتبط بالحقوق في السكن والأراضي والملكية. وستبدأ مسيرة إعادة الإعمار مع استعادة الحكومة السورية السيطرة على البلدات والمدن. ومع هذا، تشير الدلائل إلى أن التمييز والنزوح يتم استخدامهما لتعزيز سلطة الدولة ومكافأة أنصارها. وفي هذا الصدد، صدرت قوانين جديدة بشأن السكن والأراضي والملكية تثير تساؤلات حول كيفية إشراك النازحين داخليًا والمجموعات الأخرى في عملية إعادة الإعمار.[21]

ومن جانب آخر، تشكل الكوارث عاملا آخر من عوامل التعقيد، فعندما تضرب المناطق الحضرية، قد يضطر الناس إلى الرحيل مرة أخرى، مما يقوض قدرتهم على الصمود. عندما ضربت الفيضانات صنعاء في أغسطس 2020، لجأ العديد من الأشخاص النازحين بالفعل بسبب النزاع إلى مساكن دون المستوى في المناطق الأخرى المعرضة لخطر الفيضان. وقد جعلت الفيضانات الأخيرة معظم هذه المستوطنات غير صالحة للسكن، وباتت العائلات بلا مأوى مجددًا.[22]

الانتماءات العرقية والقبلية والدينية

بصرف النظر عن العرب السنة والأكراد السنة والشيعة العرب، وهي المجموعات الرئيسية الثلاث، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موطنًا لطائفة متنوعة من الأقليات العرقية والدينية. وقد أثرت انتماءات هذه الأقليات على الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لعدة قرون، حيث لعبت دورًا مهمًا في الطريقة التي اندلع بها النزاع والعنف وكذا في أنماط النزوح وحركات العودة في السنوات الأخيرة.

استخدم القذافي البنية القبلية الليبية لتأكيد سيطرته على البلد. تنحدر أصول القذافي نفسه من قبيلة صغيرة، وقد استخدم النظام لتقويض الجماعات التي اعتبرها بالغة القوة، وأقام تحالفات استراتيجية مع الآخرين.[23] على سبيل المثال، استخدم قبيلة تاورغاء للتخفيف من تأثير بلدة مصراتة القريبة منها.[24] وبمجرد الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011، نزح جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم حوالي 40,000 شخصًا قسراً كعقاب جماعي لدعمهم القذافي.[25] وعلى الرغم من اتفاقيات المصالحة، أدى التدمير المتعمد للمدينة وبنيتها التحتية والشعور السائد بانعدام الأمن إلى منع جميع سكان تاورغاء من العودة باستثناء عدد قليل منهم.[26]

وعلى الساحة السورية، أثرت التركيبة الدينية والعرقية في سوريا على أنماط النزوح في النزاعات الناشبة في البلد، فعندما اندلعت الحرب، فر العلويون والأقليات الأخرى إلى المناطق الساحلية من أجل الحصول على الحماية والدعم، وهناك أقاموا مجتمعاتهم بالفعل. وتحدد الانتماءات الدينية والعرقية أيضًا ما إذا كان الناس قد فروا داخليًا أو عبر الحدود. وعلى عكس السنة والعلويين، لم يكن للمسيحيين روابط مجتمعية أو قبلية قد توفر لهم ملاذًا يلجؤون إليه، وهو ما جعلهم يرجحون كفة الهروب إلى الخارج بدلًا من الانتقال إلى مخيمات النزوح، وقد سلك هذا النهج ما يقرب من نصف المسيحيين في سوريا في الفترة ما بين عامي 2011 و2015.[27]

تأجج التمييز بين الجماعات القبلية في اليمن مع استمرار النزاع ونضوب الموارد. وبات يُنظر إلى النازحين داخليًا على أنهم شماليون ممنوعون من الدخول إلى المنطقة الجنوبية والعكس صحيح.[28] فبعد أن شنت جماعة أنصار الله هجومًا على الحكومة المعترف بها دولياً في أغسطس 2019، بدأت مليشيات جنوبية باعتقال المواطنين المنحدرين من أصول شمالية في محافظات عدن ولحج وأبين وطردهم إلى تعز. وزاد هذا بدوره من مخاوف الحماية للشماليين الذين يعيشون في الجنوب.[29] وجدير بالذكر أنه قد يحول خوف الناس من التمييز دون انتقالهم من الخطوط الأمامية إلى مواقع أكثر أمانًا يسكنها مجتمع قبلي مختلف.[30]

ومع ذلك، حالت الآليات التقليدية للقبائل في تسوية التوترات أيضًا دون تفاقم الأمور في بعض الأماكن. ففي محافظة المهرة، ساعدت القبائل المحلية في الحد من العنف السياسي وأنشأت لجنة للسلام في سبيل منع المزيد من التدخلات العسكرية السعودية في المنطقة.[31]

من جانب آخر، تؤثر الانتماءات العرقية والدينية أيضًا على أنماط العودة. تدخلت تركيا عسكريًا في شمال سوريا في أكتوبر 2019 لإقامة "منطقة آمنة" بحيث يأوي إليها اللاجئون السوريون العائدين إلى ديارهم، وأدى ذلك إلى نزوح أكثر من 220,000 شخصًا، معظمهم من المدن الحدودية الكردية، وفر آخرون عبر الحدود.[32] وترى الآن العديد من اللاجئين والنازحين داخليًا ممن ينتمون إلى خلفيات عرقية ينفرون من العودة إلى منطقة يقطنها في الغالب أشخاص من أصل كردي.[33]

في العراق المجاور، تنتشر الخصومات بين المجتمعات ذات الخلفيات العرقية والدينية والقبلية المختلفة، وقد أدى النزاع والنزوح إلى إضعاف التلاحم الاجتماعي الهش في البلد،[34] كما فُرضت قيود على التنقل وغيرها من القيود التي تستند إلى الهوية العرقية والدينية للنازحين داخليًا. تواجه العائلات السنية - التي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها مرتبطة بداعش - قيودًا على حريتها في التنقل والاستفادة من الخدمات،[35] وتلعب الخلفية العرقية والدينية للنازحين داخليًا دورًا في كيفية اندماجهم في المناطق المضيفة وما إذا كانوا بوسعهم إيجاد حلول دائمة.[36]

التطرف

اشتد تطرف العديد من الجماعات غير الحكومية على مدار السنوات الأخيرة وتطورت إلى هياكل عسكرية منظمة، ويرجع السبب في ذلك إما إلى الانقسامات السياسية والاجتماعية أو الانتماءات الدينية أو التدخلات الحكومية والأجنبية. وقد أُدين تنظيم القاعدة وداعش والجماعات المرتبطة بهما على نطاق واسع لارتكابها هجمات ضد المدنيين تشكل انتهاكا للقانون الدولي،[37] وأسهمت المستويات الشديدة من الوحشية المرتبطة بمثل هذه الهجمات في تحركات الأعداد الغفيرة داخل الحدود وعبرها.

ارتكبت داعش عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية في سوريا والعراق، كما أن ظهورها في سوريا أدى إلى انقسام طائفي سحيق،[38] حيث أُجبر المسلمون غير السنة والأقليات السياسية والدينية الأخرى على الفرار من الأراضي التي تسيطر عليها داعش وطلب الحماية في أجزاء أخرى من البلد. شكل الأكراد حوالي 20 في المائة من سكان الرقة قبل سيطرة داعش عليها، إلا أن هجوم داعش الأخير أجبرهم جميعًا تقريبًا على الفرار إلى المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في الشمال.[39]

عندما هاجم داعش منطقة سنجار في العراق التي تسكنها الأقلية اليزيدية في عام 2014، وقع جميع الأشخاص الذين يعيشون هناك، والبالغ عددهم 400,000 شخصًا، تحت وطأة القتل أو الأسر أو النزوح.[40] ولا يزال أكثر من 200,000 يزيديًا نازحين حتى تاريخ أغسطس 2020، ويعيش معظمهم في المخيمات. وازدادت عمليات العودة منذ يونيو 2020، إلا أن الوضع في سنجار لا يزال صعباً، إذ دمر تنظيم داعش ما يصل إلى 80 في المائة من البنية التحتية العامة و70 في المائة من المنازل في المنطقة.[41]

رجل مصاب يقف في منزله المدمر في مخيم جباليا للاجئين، عماد بدوان، 29 يوليو 2014

وعلى الصعيد اليمني، استفاد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والجماعات المسلحة الأخرى التابعة لداعش من الفراغ الأمني وتنامي الطائفية وبيئة الحرب المتصاعدة لتوسيع مواقعها في محافظتي البيضاء وحضرموت الجنوبيتين وتوطيد سلطتها بها.[42] وتُعزى حالات النزوح إلى الهجمات المسلحة والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، فضلًا عن التدخلات العسكرية الأجنبية التي نُفذت ردًا على ذلك، ورغم ذلك كله يصعب التوصل إلى الأرقام الفعلية للنازحين. وإذ تعمل الميليشيات على زيادة حدة الانقسامات الاجتماعية وإعاقة إمكانية السلام، أصبحت فرص النازحين داخليًا في التوصل حلول دائمة بعيدة المنال.[43]

سوريا

هذا وكان الربيع العربي هو الدافع الرئيسي للنزاع في سوريا، بيد أن الأدلة تشير إلى أن فترة الجفاف الممتدة والتدهور المستمر لاقتصاد البلد كانا من بين العوامل الأساسية التي أدت إلى الاضطرابات المدنية في عام 2011 (انظر سوريا في دائرة الضوء، ص. 60). لم تُفلح الحركة المدنية قط في تحقيق هدفها المتمثل في تغيير الحكومة ولا يزال الرئيس الأسد على رأس السلطة، حيث يقاتل العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية التي احتلت مساحات شاسعة من الأراضي في البلد.

لقد أنزل النزاع خسائر غير مسبوقة بصفوف المدنيين، حيث نزح أكثر من نصف سكان البلد قبل الحرب داخليًا أو عبر الحدود. ومع دخول النزاع عامه العاشر، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي حوالي 6.5 مليون شخص، وهو أعلى رقم في العالم. هناك نحو 5.6 مليون لاجئ سوري يعيشون في الخارج.[44]

يوجد نحو 6.5 مليون نازح داخلي في سوريا، وهو أعلى رقم مسجل على مستوى العالم

كان للنزوح الداخلي وعبر الحدود تأثير كبير على التركيبة السكانية للبلد، حيث تم إخلاء بعض المحافظات، مثل الرقة والحسكة ودير الزور، وفقدت من سكانها ما نسبته 53 و27 و28 في المائة، على التوالي. في حين شهدت محافظات أخرى تدفقات كبيرة من الأشخاص. فعلى سبيل المثال، زاد عدد سكان إدلب بنسبة 39 بالمائة، وأصبح حوالي 70 بالمائة من سكانها نازحين داخليًا.[45]

كان هناك حوالي 2.5 مليون سوري عالقين في مناطق محاصرة في وقت معين ما بين عامي 2012 و2018.[46] وتعرض الأشخاص الذين يعيشون تحت الحصار لشهور، أو حتى سنوات في بعض الحالات، لظروف مزرية، بما في ذلك نقص مياه الشرب والغذاء والأدوية. وبمجرد رفع الحصار، فر الكثير من الناس. ففي الغوطة الشرقية التي حوصر بها حوالي 400,000 شخصًا، فر أكثر من 158,000 شخصًا من المنطقة في غضون أسابيع.[47]

الشكل 2: حالات النزوح الجديدة وإجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في سوريا (2010-2019)

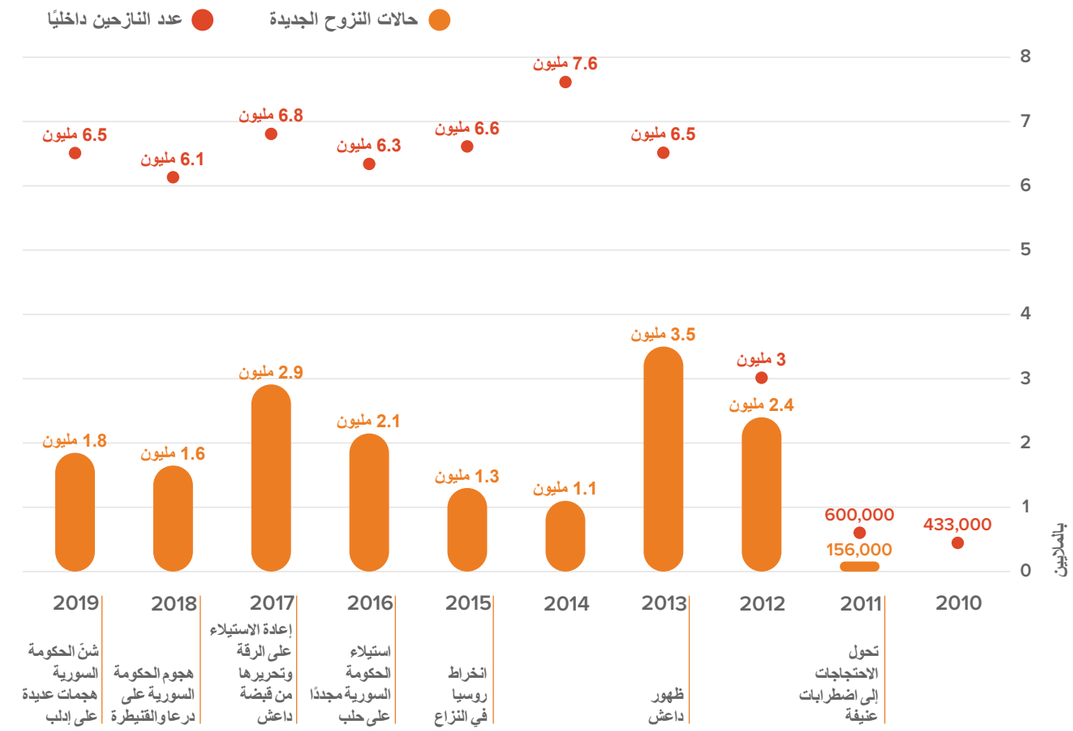

أدت السنوات الثلاث الأولى من الحرب إلى زيادة غير مسبوقة في النزوح الداخلي، حيث أفضت عمليات القصف والاشتباكات العنيفة بين جماعات المعارضة المسلحة والحكومة إلى حالات نزوح جديدة بلغ عددها 156,000 وتركز معظمها في إدلب وحمص في عام 2011.[48] ومع سيطرة المعارضة السورية على مساحات شاسعة من الأراضي خلال عام 2012، انتشرت قوات حزب الله وفيلق الحرس الثوري الإيراني لدعم حكومة الأسد. وسُجلت أكثر من 3.5 مليون حالة نزوح في عام 2013، وهو أعلى رقم سنوي مسجل لحالات النزوح الناجمة عن النزاعات.

أصبحت الحركات الإسلامية أكثر بروزًا في عام 2013، ووصلت إلى قوتها الكاملة في عام 2014 مع التوسع الإقليمي لداعش في شتى أنحاء العراق وسوريا. وأدى نفوذ تنظيم داعش إلى إقامة "خلافة" في الرقة في منتصف عام 2014 واحتلال نحو ثلث الأراضي السورية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة وخمس دول عربية لشن غارات جوية ضد التنظيم. وكان لمجموعة هجمات داعش والحرب الناشبة ضدها أثرها في نزوح مئات الآلاف من الأشخاص من منازلهم، معظمهم في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة وحمص.[49]

بدأت كفة الجماعات الإسلامية المتطرفة ترجح على كفة المعارضة السورية، ما أدى إلى ظهور تحالف فضفاض يُعرف باسم جيش الفتح، وتمكن هذا التحالف من السيطرة على محافظة إدلب في عام 2014. كان هناك 7.6 مليون نازح داخلي في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام 2014، وهو أعلى رقم مسجل في نهاية العام على مستوى العالم.[50]

بحلول عام 2015، كانت الحكومة قد فقدت معظم الأراضي الوطنية لصالح الجماعات المسلحة غير الحكومية. ودخلت روسيا النزاع في ذلك العام بدافع محاربة داعش وتحقيقًا للمصالح الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية، إلا أن هذا لم يغير فقط ميزان القوى على الأرض، بل تسبب في حالات نزوح جديدة. وتمكن الجيش السوري بفضل الدعم العسكري الذي تلقاه من روسيا من إعادة إحكام قبضته على مراكز حضرية رئيسية في عامي 2015 و2016، بما في ذلك المدينة الثانية في سوريا - حلب - التي استعادها من جيش الفتح، وتم إخلاء الجزء الشرقي من المدينة بالكامل تقريبًا أثناء الهجوم.[51]

واصلت القوات الحكومية تحقيق مكاسب إقليمية خلال العامين التاليين، وهو ما أدى مجددًا إلى زيادة حالات النزوح الجديدة، حيث تم تسجيل حوالي 1.3 مليون في عام 2015، و2.3 مليون في عام 2016 و2.9 مليون في عام 2017. اتفقت الحكومة والجماعات المسلحة غير الإسلامية على وقف لإطلاق النار في 2017، بيد أنه ذلك لم يدم طويلًا.

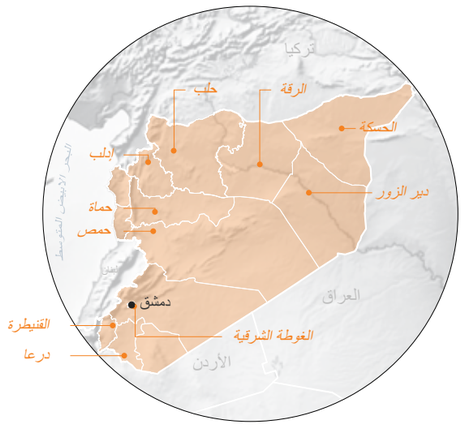

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي

ومع انسحاب داعش من معظم الأراضي السورية التي احتلتها تحت وابل من القصف الجوي والمدفعي، لاذ مئات الآلاف من المدنيين بالفرار. كما أدت معركة استعادة الرقة التي نشبت في نوفمبر 2016 واستمرت حتى سبتمبر 2017 إلى وقوع أكثر من 300,000 حالة نزوح جديدة، وخلت المدينة تقريبًا من المدنيين.[52]

اتسمت السنوات الثلاث الماضية بالعمليات الهجومية التي قامت بها القوات التابعة للحكومة ضد الجماعات المسلحة غير الحكومية في الأجزاء الجنوبية والشمالية الشرقية من البلد. واقتصر النزوح على عدد قليل من المحافظات، بيد أن المناطق التي كانت لا تزال متأثرة بالنزاعات شهدت مستويات استثنائية من التدفقات. علاوة على ذلك، أسفر هجوم يونيو 2018 على محافظتي درعا والقنيطرة إلى نزوح أكثر من 285,000 شخصًا، معظمهم على مدى أسبوعين،[53] كما تسبب الهجوم الذي شنته القوات التابعة للحكومة على محافظة إدلب في نزوح ما يقرب من مليون شخص على مدار ثلاثة أشهر، وكان هذا أكبر حدث نزوح في الحرب حتى أوائل عام 2020. وفَرَّ معظم النازحين إلى مخيمات مكتظة في المناطق المتضائلة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية.[54]

لا شك أن الوضع في سوريا حرج، والنازحون يفتقرون بشدة إلى الاحتياجات. عاد أكثر من 200,000 نازحًا من النازحين جراء الهجوم الأخير على إدلب في الفترة ما بين مارس ويوليو من عام 2020، إلا أن العديد من مناطق المحافظة طالها الدمار ولا تصلح للسكن، ويكافح العائدون من أجل الحصول على المساعدات الإنسانية بينما يعانون من ضائقة اقتصادية ووضع أمني متقلب.[55]

وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ الملاجئ، وتعقدت عمليتا الإصلاح وإعادة الإعمار

بسبب ارتفاع أسعار المواد والخدمات، فضلاً عن انعدام الأمن المستمر، كما ذكرت التقارير أن العائلات في 75 في المائة من المجتمعات التي عاد إليها النازحون في إدلب غير قادرة على شراء المواد الغذائية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، ترتب على الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وارتفاع أسعار النقل بالشاحنات معاناة نصف المجتمعات المحلية من نقص في المياه.[56] وأفاد النازحون أنهم خائفون من العودة إلى البلدات والقرى التي استعادت الحكومة السيطرة عليها، إذ هناك سجل محكم التوثيق عن قيام القوات الحكومية بالاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري للمدنيين من الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية.[57]

يتعين على البلد كذلك التعامل مع أزمة اقتصادية متفاقمة وعقوبات أمريكية أكثر صرامة تم فرضها في يونيو 2020.[58] وقد كان لذلك تأثير شديد على النازحين،[59] حيث إن الأسواق في سوريا تعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة والحركة عبر الحدود مع تركيا، وقد أدى الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية إلى تآكل القدرة الشرائية للناس. وصلت أسعار الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء ومنتجات النظافة إلى مستويات غير مسبوقة من الارتفاع على أساس شهري منذ نوفمبر 2019.

تفاقم الوضع بسبب القيود المفروضة على الأنشطة عبر الحدود بسبب أزمة كوفيد-19،[60] حيث ارتفع سعر سلة الغذاء العادية بنسبة 200 في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام 2020.[61] هذا وتشير المعطيات المتمثلة في حالة انعدام الأمن السائدة، وتقلص الاقتصاد، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، وتدخل الجهات الأجنبية الفاعلة إلى أنه لا يزال هناك أشواط طويلة لنقطعها قبل حل النزاع وتمكين النازحين داخليًا من التوصل إلى حلول دائمة.

تستضيف إدلب أكبر عدد من النازحين داخليًا في سوريا اعتبارًا من عام 2020.
مشروع HFO / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يناير 2020

العراق

العراق بلد له تاريخ طويل من النزوح الداخلي النابع من التوترات الطائفية والعرقية والمؤججة نيرانه بفعل عقود من الدكتاتورية والنزاع والغزو الأجنبي، ومؤخراً الحرب ضد داعش.

كان هناك بالفعل 2.8 مليون نازح داخلي في جميع أنحاء البلد في عام 2010، نزح معظمهم خلال الغزو الأمريكي، كما أسهم في ذلك العنف الطائفي واضطهاد الأقليات في أعقاب تفجير مسجد الإمام العسكري في سامراء في فبراير 2006، وهو أحد أقدس المزارات الشيعية في البلد.[62] وافتتح الربيع العربي عام 2011 فصلاً جديداً تميز بمستويات غير مسبوقة من النزوح وواحدة من أكثر الأزمات الإنسانية حدة في العالم.[63]

خرج الناس إلى الشوارع في فبراير 2011 للمطالبة بمزيد من الديمقراطية والفرص الاقتصادية، فشنت القوات الحكومية حملة قمع أشعلت فتيل أعمال عنف انتشرت بسرعة في جميع أنحاء البلد. لم تكن الاحتجاجات في بدايتها مرتبطة بالضرورة بالانتماء الطائفي، ولكن مع تزايد عدم الاستقرار خلال عامي 2012 و2013، تعمقت الانقسامات الطائفية واشتد التمرد السني.[64] وعلى إثر ذلك، ارتفع عدد حالات النزوح الجديدة من 8,000 حالة في عام 2011 إلى 12,000 حالة في عام 2013.

خلال هذه الفترة، ازدادت نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي انبثق عن تنظيم القاعدة في العراق عام 2006. وفي أبريل 2013، غيرت الجماعة اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وشنت هجمات أسفرت عن نزوح أعداد غفيرة.[65] وبعد أن عززت داعش مكاسبها الإقليمية، أعلنت دولة "الخلافة" على بعض أجزاء من العراق وسوريا في يونيو 2014.[66]

أدى استيلاء داعش على الفلوجة في يناير 2014، وهجومها على الموصل في يونيو، وأزمة سنجار في أغسطس، إلى تسجيل المزيد من حالات النزوح الجديدة في العراق خلال العام أكثر من أي وقت مضى في العقد الماضي، حيث تم تسجيل ما يصل إلى 2.2 مليون حالة نزوح جديدة، معظمها من المناطق التي وقعت تحت سيطرة داعش.[67]

الشكل 3: حالات النزوح الجديدة وإجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في العراق (2010-2019)

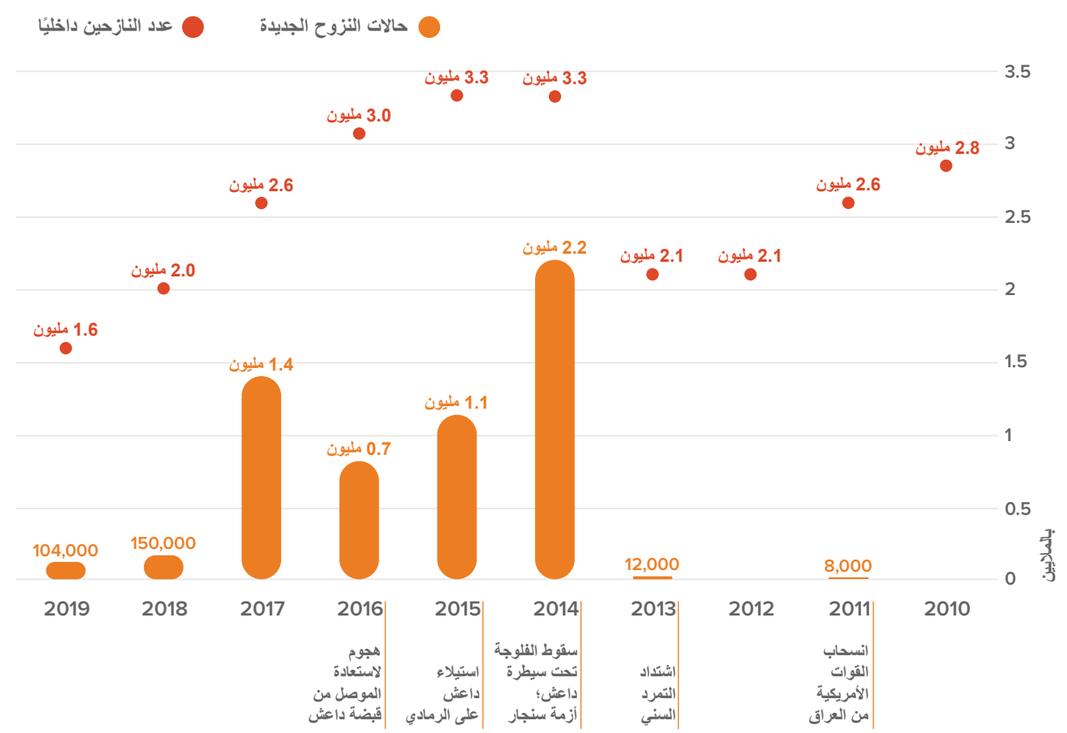

استهدف تنظيم داعش طوائف دينية وعرقية معينة، بما في ذلك المسيحيين والمسلمين الشيعة واليزيديين والأكراد والتركمان، ولاذت هذه المجتمعات بالفرار من المذابح والاختطاف ودمار الممتلكات والزواج القسري والاسترقاق الجنسي للنساء،[68] ولا زالوا يعانون من آثار ذلك، لا سيما اليزيديون الذين نجوا من الهجمات التي ارتكبتها داعش والتي اعترفت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا بأنها إبادة جماعية.[69] وبحلول ديسمبر 2014، شكلت حالات النزوح الجديدة من جراء النزاع في العراق ما يقرب من 20 في المائة من الإجمالي العالمي. ونظرًا لتواجد 3.3 مليون شخص بالعراق يعيشون في حالة نزوح حتى نهاية العام، جاء البلد في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد سوريا وكولومبيا من حيث عدد النازحين.[70]

نمت العديد من الميليشيات في عام 2014 في مواجهة التهديد الهائل الذي شكلته داعش، وشكل حوالي 50 فصيلًا من هذه الميليشيات قوات الحشد الشعبي بعد أن أصدر كبير رجال الدين الشيعة في العراق فتوى لحمل السلاح ضد تنظيم داعش.[71] اعترف رئيس الوزراء رسميًا بقوات الحشد الشعبي كوسيلة للدفاع عن البلد، وتميز العامان التاليان بقتال مستمر بين قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي ضد داعش.

من بين الأحداث الأشد وطأة على حالات النزوح أزمة الرمادي التي اندلعت في أبريل 2015 وانتهت باستيلاء داعش على المدينة في مايو من العام ذاته. وفرّ أكثر من 500,000 شخصًا من منازلهم في محافظة الأنبار.[72] ومع ذلك، بدأ أكبر هجوم للحرب في أكتوبر 2016 وشُن بهدف استعادة الموصل التي سيطرت عليها داعش قبل عامين. وبحلول نهاية عام 2016، نزح 300,000 شخصًا على طول ما يسمى بممر الموصل، وهي منطقة جنوب المدينة تضم عدة مخيمات للنازحين في بلدات ومدن محافظة نينوى.[73]

حققت القوات العراقية أيضًا مكاسب كبيرة أخرى خلال العام، حيث تمكنت من استعادة السيطرة على مناطق رئيسية، بما في ذلك ديالى والفلوجة والرمادي وتكريت. وتضاءلت حالات النزوح مقارنة بعام 2014، إلا أن النزاع ظل يتسبب في حدوث حالات نزوح جديدة بلغت 1.1 مليون حالة و660,000 حالة في عام 2015 و2016، على التوالي.[74]

شهد عام 2015 نقطة البداية لحركات العودة الكبيرة، وهي الأولى منذ ولادة تمرد داعش، حيث عاد حوالي 470,000 شخصًا إلى مواطنهم الأصلية بحلول نهاية العام.[75] كما عاد حوالي مليون شخص في العام التالي، منهم حوالي 220,000 شخصًا عادوا بعد استعادة الفلوجة في يونيو 2016.[76] ومع ذلك، كان لا يزال هناك أكثر من ثلاثة ملايين نازح داخلي في البلد حتى نهاية العام، معظمهم في محافظات الأنبار وبغداد وكركوك ونينوى.[77]

استمر عدد النازحين داخليًا في الانخفاض في عام 2017، بيد أنه كانت هناك زيادة في حالات النزوح الجديدة لتصل إلى 1.4 مليون، وهو أعلى رقم مسجل

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي.

منذ بداية تمرد داعش، ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولي إلى الهجمات التي شُنَّت ضد آخر معاقل داعش، لا سيما في محافظة نينوى. وباستعادة الموصل في ديسمبر 2017، تم الإعلان رسميًا عن هزيمة داعش.[78]

وقعت نحو 184,000 حالة نزوح جديدة نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في أكتوبر 2017 بشأن تسليم كركوك والمناطق المتنازع عليها في محافظات ديالى وأربيل ونينوى وصلاح الدين من الأكراد إلى القوات العراقية، ولم يستغرق الكثير من حالات النزوح هذه سوى بضعة أيام، في حين ذكرت التقارير أن حوالي 94,000 شخصًا كانوا لا يزالون نازحين بعد ذلك بعشرة أشهر.[79]

احتدمت التوترات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان بشأن وضع هذه المناطق لفترة طويلة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أهمية الحقول النفطية المتواجدة بها. وكانت القوات الكردية قد ملأت فراغًا أمنيًا في كركوك منذ عام 2014، وتمكنت في نهاية المطاف من هزيمة داعش في عام 2017 بالتعاون مع الجيش العراقي. ومع ذلك، أدى استفتاء كردي في سبتمبر 2017 انتهى بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال إلى تأجيج التوترات ودفع القوات العراقية للانتقال إلى المدينة. وبنهاية أكتوبر، استعادت الحكومة الاتحادية السيطرة على كركوك ومعظم المناطق المتنازع عليها.[80] وقد جاء ذلك بمثابة تذكرة بالطابع المعقد لدولة العراق، حيث عادت الخلافات طويلة الأمد إلى الظهور مرارًا بمجرد انتهاء النضال ضد عدو مشترك.[81]

ومع انحسار النزاع في أواخر عام 2017، استمر الناس في العودة إلى ديارهم. وقد تجاوز عدد العائدين عدد حالات النزوح الجديدة كل عام منذ ذلك الحين، مما يعكس تشجيع الحكومة وقدرة الناس على الصمود في مواجهة

أحد أكثر النزاعات حدة هذا القرن.[82] وعليه، انخفض عدد النازحين داخليًا في العراق من 2.6 مليون في 2017 إلى مليونين في 2018 و1.6 مليون في 2019.

هذا وركزت المنظمات الإنسانية والتنموية العاملة في البلد بشكل متزايد على دعم عمليات العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة.[83] وبذلت الحكومة جهودًا كبيرة لدعم النازحين داخليًا والعائدين في السنوات الأخيرة، كما سعت إلى تيسير عمليات العودة من خلال التركيز على الدعم المادي، بما في ذلك النقل إلى مناطق المنشأ، والمساعدة العينية في المراحل الأولى من العودة، وتقديم منح العودة.[84]

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة تعويضات عن الممتلكات المتضررة والإصابات والوفيات التي تسبب فيها داعش.[85] ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في تنفيذ المبادرة، لأن عملية التقدم بطلب للحصول على تعويضات طويلة ومعقدة، فكان لا يُقبل من الطلبات سوى ما نسبته واحد في المائة ولم تُدفع أي تعويضات اعتبارًا من يناير 2020، على الرغم من أن هذه التعويضات تشكل عنصرًا مهمًا في مساعدة النازحين داخليًا على التوصل إلى حلول دائمة.[86]

كانت هناك أيضًا صعوبات في تحديد ودعم الحلول البديلة للنزوح الطويل الأمد عندما لا تكون عمليات العودة مجدية ولا محبذة، وغالبًا ما أدى الدمار وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في مناطق المنشأ إلى صعوبة استدامة عمليات العودة. وقد تم حظر عمليات العودة إلى بعض المواقع، وكانت ثمة مشاكل في قبول المجتمع لبعض الأشخاص، لا سيما أولئك الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى تنظيم داعش.[87]

لا ريب أن جميع العائدين مؤهلون للحصول على المنح، إلا أن نقص الميزانية كان الدافع وراء قصرها على نسبة صغيرة نسبيًا منهم. وعلى غرار ذلك، نرى محدودية الدعم لسبل العيش وإصلاح البنية التحتية والمصالحة وغيرها من المبادرات اللازمة للعودة المستدامة. لا يعتزم العديد من النازحين داخليًا العودة، ويحتاجون في الوقت ذاته إلى سبل الدعم، بما يشمل بذل جهود أكبر للوقوف على احتياجاتهم حتى يتمكنوا من الاندماج في المناطق التي نزحوا إليها.[88]

تباطأت وتيرة عمليات العودة في العامين الماضيين، ورغم ذلك ما زالت الحكومة تغلق عددًا من المخيمات في عام 2019 في إطار جهودها لإعادة جميع النازحين داخليًا إلى مواطنهم الأصلية. وقد أدى هذا إلى تعقيد الوضع بالنسبة للعديد من النازحين داخليًا، الذين نزح 70 بالمائة منهم لأكثر من ثلاث سنوات.[89]

أفضت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة وانعدام الاستقرار السياسي إلى موجة جديدة من الاحتجاجات الكبيرة المناهضة للحكومة في أكتوبر 2019، وتردد صدى مطالب الربيع العربي، وعلى إثر ذلك استقال رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في نوفمبر.[90] واستمرت حالة انعدام الأمن في عام 2020، وأدت الهجمات محدودة النطاق ضد الأهداف الحكومية والمدنية إلى حالات نزوح جديدة وثانوية. كما نشبت نزاعات في الدول المجاورة وتوترات بين الولايات المتحدة وإيران اللتان استخدمتا الأراضي العراقية لشن هجمات مستهدفة ضد بعضهما بعضًا.[91]

أدت تدابير احتواء جائحة كوفيد-19 إلى تقييد حركة العائدين والنازحين داخليًا الذين يسعون إلى التنقل بين المواقع.[92] وفي بعض الحالات، ترتب على الإجراءات وإغلاق المخيمات حالات نزوح ثانوية غير متوقعة، كما جعلت من الصعب على النازحين توفير أسباب كسب الرزق وزادت من هشاشة أوضاعهم في المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي يواجهون فيها ظروفًا صعبة. كانت هناك أيضًا تأثيرات غير مباشرة مهمة على المجتمعات المضيفة.[93]

وتعكف حاليًا وزارة التخطيط، بتوجيه من رئيس الوزراء، على وضع خطة وطنية للحلول المستدامة،[94] وسيكون لهذه الخطة دور مركزي في مواجهة التحديات الفورية وطويلة الأجل التي قد يواجهها النازحون داخليًا. والأمر الأكثر أهمية من ذلك هو تحفيز التقدم المحرز حتى الآن في معالجة قضايا النزوح الداخلي في البلد والحد منه.

أدى إغلاق المخيمات إلى حالات نزوح ثانوية غير متوقعة وزيادة حالة الهشاشة

نازحة تحمل فراشًا في الأزقة المؤدية لمخيم حمام الخليل في العراق. وإن لم تكن هناك عمليات عودة آمنة ومستدامة، فمن المرجح أن يقضي 1.6 مليون نازح عراقي الشتاء خارج منازلهم. توم بير-كوستا / المجلس النرويجي للاجئين، ديسمبر 2018

اليمن

تعد الأزمة في اليمن واحدة من أكثر الأزمات حدة في العالم، إذ بها ما يقرب من 80 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية،[95] وقد نزح باليمن حوالي 3.6 مليون شخص، أو ما يُقدر بنحو 12 في المائة من السكان حتى نهاية عام 2019. ولم يؤد الوضع في اليمن إلى تحركات واسعة النطاق عبر الحدود، على عكس النزاعات الكبرى الأخرى في المنطقة. كان هناك أقل من 71,000 يمنيًا من اللاجئين وطالبي اللجوء في عام 2019، معظمهم في القرن الأفريقي.[96] وربما أراد الكثير من الناس الفرار، إلا أن العقبات المادية والاقتصادية والاجتماعية منعتهم من القيام بذلك.[97]

تعود جذور النزاع إلى التوترات والانقسامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد. وقد أثر العنف والنزوح على الأجزاء الشمالية من البلد في عام 2004، إلا أن الوضع تدهورت تدهورًا كبيرًا في عام 2011 في خضم الربيع العربي عندما أُطيح بالرئيس علي عبد الله صالح بعد أن أمضى 22 عامًا في حكم البلد.[98] وفي هذا العام، تسبب اتساع نطاق الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار والعنف في وقوع حوالي 175,000 حالة نزوح جديدة، معظمها في محافظات صنعاء والبيضاء وذمار.[99]

في عام 2012، تولت حكومة انتقالية مقاليد السلطة بقيادة نائب الرئيس، عبد ربه منصور هادي وسنت سياسة وطنية بشأن النازحين داخليًا، ورافق ذلك هدوء في النزاع والنزوح، وعاد البعض إلى ديارهم.[100] ورغم ذلك، كان الوضع السياسي العام متقلبًا. وخيب حكم هادي آمال مجموعات من السكان، هكذا مُهِّد الطريق لموجة ثانية من النزاع.[101]

استغلت الجماعات المسلحة غير الحكومية الوضع. ففي الجنوب، استغلت المليشيات القبلية والحركات الجهادية التابعة لتنظيم لقاعدة في شبه الجزيرة العربية الانقسامات الاجتماعية لتتحول إلى هياكل منظمة قادرة على السيطرة على مناطق واسعة.[102] أما في الشمال، فقد بسطت جماعة أنصار الله نفوذها

الشكل 4: حالات النزوح الجديدة وإجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في اليمن (2010-2019)

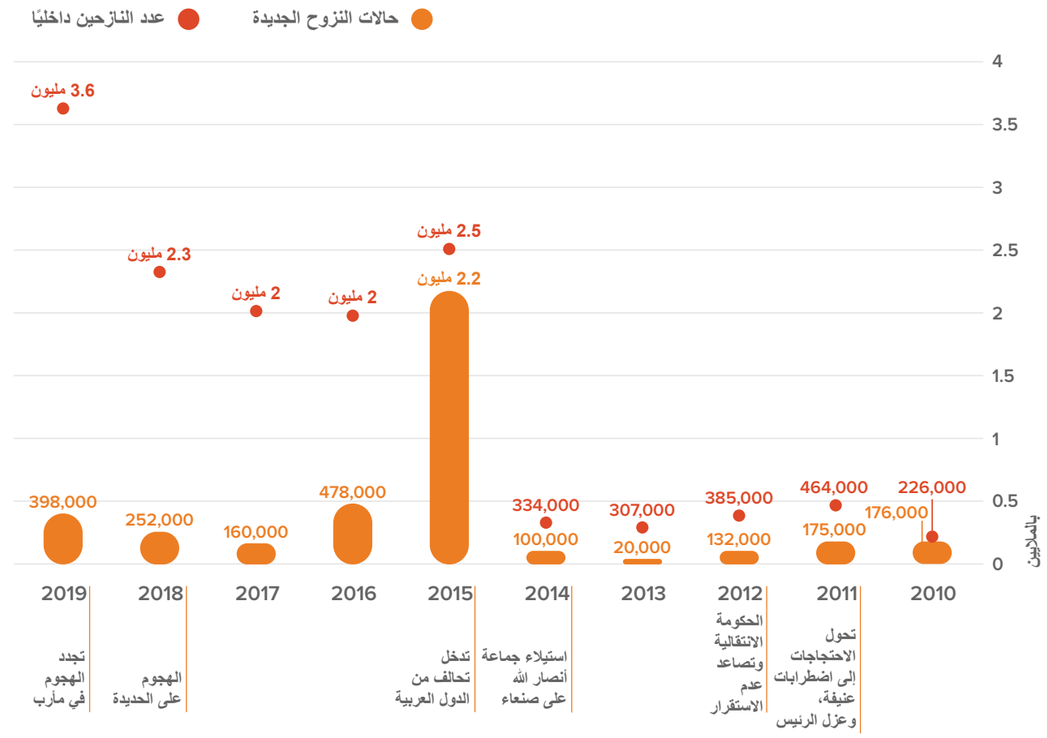

في جميع أنحاء البلد، وهذه الجماعة هي عبارة عن جماعة سياسية مسلحة من الشيعة الزيدية تُعرف أيضًا باسم حركة الحوثيين. واشتدت حدة الاشتباكات المباشرة بين جماعة أنصار الله والحكومة، وفي أواخر عام 2014 استولت الجماعة على العاصمة اليمنية صنعاء، الأمر الذي أجبر هادي على الفرار إلى عدن.[103]

كان لهذه التطورات أثر ملحوظ على النزوح،[104] فبعد انخفاض الأرقام لمدة عامين، عاد إجمالي عدد النازحين داخليًا تقريبًا إلى نفس المستوى الذي كان في الفترة السابقة للفترة الانتقالية، وتم تسجيل حوالي 334,000 شخصًا في حالة نزوح في نهاية العام، ثلثهم نزحوا من محافظة صعدة معقل جماعة أنصار الله. بالإضافة إلى ذلك، شهدت محافظتا حجة وعمران المجاورتان حالات نزوح كبيرة.[105]

وصل الوضع إلى ذروته في عام 2015 في ظل استمرار جماعة أنصار الله في التحرك جنوباً وصولاً إلى أطراف عدن. وردًّا على ذلك، أطلق تحالف من الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية حملة عسكرية في مارس للدفاع عن الحكومة المخلوعة وإعادة تنصيبها،

وهكذا قُرعت طبول الحرب من جديد في اليمن. استخدم التحالف الذي تقوده السعودية أسلحة ثقيلة وضربات جوية ألحقت دمارًا واسع النطاق بالمساكن والبنية التحتية، مما أثر بشدة على مدن مثل الحديدة وتعز وعدن،[106] كما أدت عمليات القصف إلى تعطيل الأسواق والتعليم والخدمات الصحية وشل حركة البنى التحتية ذات الأهمية الحيوية في توفير السلع.[107] وبالرغم من أن معدلات الفقر وسوء التغذية كانت مرتفعة بالفعل قبل عام 2014، فإن التصاعد السريع لأعمال العنف لم يؤد إلا إلى تفاقم الوضع بعد ذلك، حيث أفاد أكثر من 35 في المائة من السكان أنهم فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي في عامي 2015 و2016.[108]

ذكرت التقارير أن عام 2015 شهد حوالي 2.2 مليون حالة نزوح جديدة، وهو أعلى رقم مسجل على مستوى في العالم في ذلك العام ويعادل تقريباً الأعداد التي سجلتها سوريا والعراق مجتمعين. وبحسب ما ورد، طال النزوح المحافظات كافة، إلا أن تعز استأثرت بالنصيب الأكبر. وبحلول نهاية العام، كان هناك أكثر من 2.5 مليون شخص يعيشون في حالة نزوح في جميع أنحاء البلد،[109] وكانت الغالبية العظمى من النازحين خلال هذه الفترة لا تزال تعيش في حالة نزوح حتى نهاية عام 2019.[110]

أدى الاستقرار النسبي للنزاع، لا سيما في الجنوب، إلى انخفاض عدد النازحين داخليًا بشكل ملحوظ في عام 2016، ويُعتقد أن أكثر من مليون شخص قد عادوا إلى ديارهم. ومع ذلك، فقد تركز هذا الانخفاض في مناطق قليلة من الجنوب. ويبقى أن نرى مدى استدامة عمليات العودة في ظل التعرض للهجمات العسكرية المتكررة. وأفادت التقارير أنه تم تسجيل حوالي

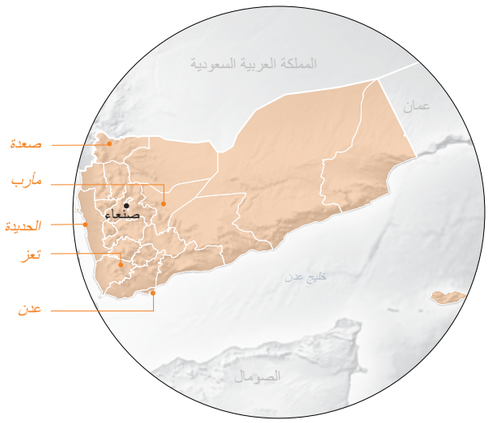

• العاصمة • أكثر المحافظات تضررًا

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي.

478,000 حالة نزوح داخلي جديدة في عام 2016، مع تواجد أعلى الأرقام في منطقتي الشمال والغرب.[111]

استمر عدد حالات النزوح الجديدة في الانخفاض في عام 2017، بيد أنّ الأزمة الإنسانية ازدادت عمقًا. وردًا على إطلاق جماعة أنصار الله قذائف على الرياض، فرض التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية حصاراً على البلد لمنع دخول السلاح.[112] وفي ضوء ذلك، أُغلقت مدينة الحديدة الساحلية، وهي بوابة البلد للبضائع والمساعدات، وتحولت المدينة إلى بؤرة نزاع ساخنة، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية. وتصاعدت التوترات أكثر في يونيو 2018 عندما شن التحالف هجومًا كبيرًا على الحديدة، أسفر عما لا يقل عن 64,000 حالة نزوح جديدة في الفترة ما بين يونيو ونوفمبر.[113]

قامت القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليًا بتأمين مواقعها في الجنوب. وفي عام 2017، ظهر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه دولة الإمارات العربية المتحدة كأول جماعة معارضة مسلحة موالية لحكومة هادي، وتم توقيع اتفاق لتقاسم السلطة بين القوتين السياسيتين في نوفمبر 2019.[114] ظهرت التوترات مجددًا في أبريل 2020، عندما أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الحكم الذاتي في المحافظات الجنوبية، وقد أفضى ذلك إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وشن هجمات جديدة أدت إلى نزوح العديد من الأشخاص في مناطق كانت آمنة نسبيًا، مثل محافظة أبين.[115]

تقلبت أنماط النزوح في اليمن وفقًا للتحولات في الخطوط الأمامية للنزاع. وتركزت معظم حالات النزوح قبل عام 2014 في صعدة في الشمال، إلا أن أكبر التحركات في عام 2015 حدثت في المناطق المحيطة بصنعاء

علي أحد النازحين من الحديدة يبلغ من العمر 70 عامًا ويعيش الآن في كوخ في الصحراء خارج عدن باليمن. يكسب على ما يقرب من دولار واحد في اليوم (3,000 ريال يمني) من بيع البلاستيك إلى إحدى شركات إعادة التدوير في المدينة، جايلز كلارك / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس 2019

والجنوب ومحافظة عدن. ووقع أكبر عدد من حالات النزوح في الغرب في عامي 2017 و2018، لا سيما في المناطق المحيطة بالحديدة.

أصبحت محافظتا مأرب والجوف، اللتان نجتا إلى حد كبير من النزاع، وجهات مهمة للنازحين داخليًا، حيث استضافتا 919,000 نازحًا داخليًا في نهاية عام 2019.[116] إلا أنه في يناير 2020، شنت جماعة أنصار الله هجومًا على مواقع التحالف في مأرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث أكثر من 60,000 حالة نزوح جديدة وثانوية في المحافظتين على مدى الأشهر الستة الأولى من العام.[117]

تلوذ عائلات بأكملها بالفرار مع اشتداد حدة العنف، ثم تعود حين تهدأ الأوضاع، وتعني العودة الرجوع إلى منزل حل به الدمار والخراب، حتى أن بعض الأشخاص عادوا إلى مواطنهم الأصلية بالقرب من الخطوط الأمامية بسبب التكاليف الباهظة المرتبطة بنزوحهم. في الوقت نفسه، يواجه النازحون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وقلة الخدمات وفرص كسب العيش،[118] ويعيش أكثر من ثلثهم في ملاجئ معرضة للخطر، ونزح الكثيرون مرة أخرى بفعل الفيضانات أو عمليات الإخلاء أو العنف،[119] كما تفاقمت أوجه الهشاشة هذه من جراء تفشي جائحة كوفيد-19، فضلًا عن القيود المفروضة على الحركة وزيادة انخفاض فرص العمل.[120]

يعاني النازحون داخليًا من محدودية فرص كسب العيش، فضلًا عن شدة انعدام الأمن الغذائي. وقد عاد بعض الناس إلى منازلهم المتضررة بالقرب من الخطوط الأمامية، إذ لا يوجد أمامهم أي بدائل تُذكر

إن إحلال السلام سيكون الخطوة الأولى في تخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق ذلك، إلا أن اتفاقات إطلاق النار مثل اتفاقية ستوكهولم لعام 2018 قللت بشكل كبير من النزوح.[121] وقد يُمكّن السلام الدائم الناس من العودة إلى حياتهم الطبيعية ويتيح للنازحين داخليًا، الذين نزحوا في بعض الحالات لسنوات، إمكانية إيجاد حلول مستدامة.

ليبيا

بعد سقوط القذافي في عام 2011، وقعت ليبيا تحت براثن الانقسام الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي، وهو ما أدى إلى اندلاع حربين أهليتين وارتفاع معدلات النزوح الداخلي. وعلى الرغم من بعض السنوات التي شهدت استقرار جزئيًا وتراجعًا في مستويات النزوح، كانت الاتجاهات العامة تأخذ منحى متصاعدًا. شهد عام 2019 تسجيل 215,000 حالة نزوح جديدة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الأرقام المسجلة في العام السابق والأعلى منذ عام 2014.

جاء الربيع العربي إلى ليبيا في فبراير 2011 عندما أدت الاحتجاجات في بنغازي إلى اشتباكات مع قوات الأمن. وتمكنت ميليشيات المعارضة المسلحة من السيطرة على عدة مدن رئيسية، بما في ذلك بنغازي وطبرق ومصراتة، وبحلول نهاية الشهر نظمت نفسها في مجلس وطني انتقالي هدفه تغيير الحكومة. وكان رد فعل القذافي شديد العنف، وفي منتصف مارس أعلن مجلس الأمن للأمم المتحدة فرض منطقة لحظر الطيران فوق البلد وأذن بالتدخل العسكري لحلف الناتو.[122]

سجل مركز رصد النزوح الداخلي 215,000 حالة نزوح جديدة في عام 2019، وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2014

أدى النزاع بين حلف الناتو وقوات القذافي إلى نزوح قرابة 500,000 شخصًا في عام 2011، وقد عاد معظم الناس إلى مواطنهم الأصلية بعد وقت قصير من خلع القذافي وإعلان الناتو إنهاء الأعمال العدائية. وبحلول نهاية العام، كان هناك حوالي 154,000 شخصًا لا يزالون يعيشون في حالة نزوح، وقد حال الدمار الواسع وانعدام الأمن السائد دون عودتهم.[123]

الشكل 5: حالات النزوح الجديدة وإجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في ليبيا (2010-2019)

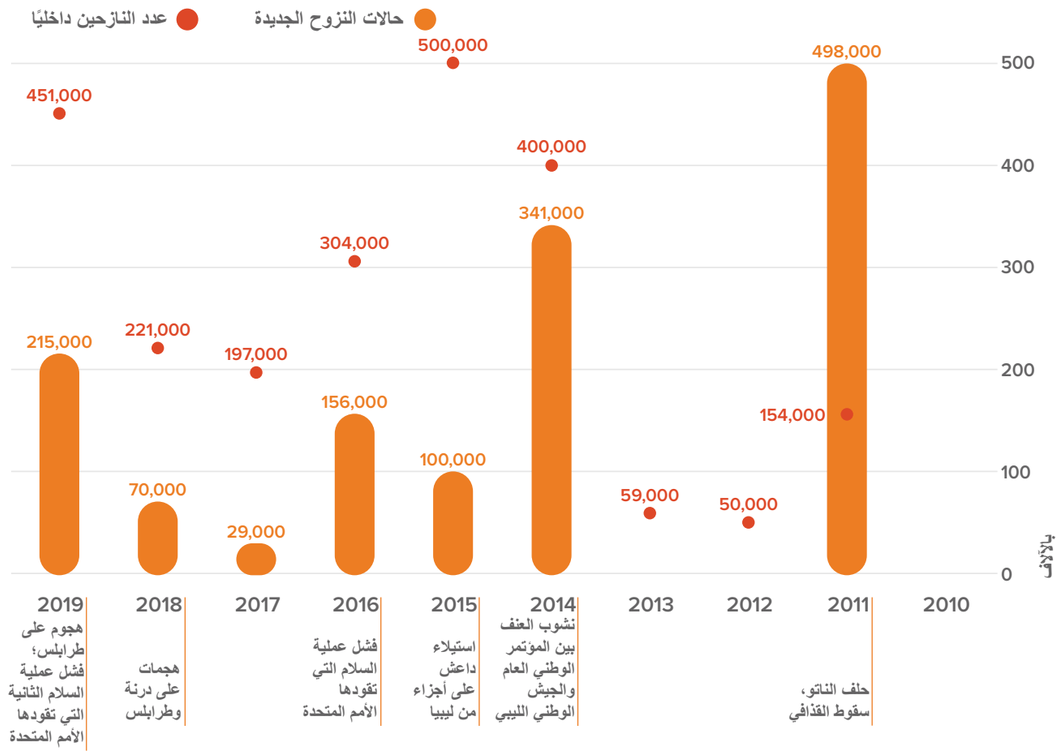

لم تُسجل أي حالات نزوح جديدة في عامي 2012 و2013، بيد أن الوضع السياسي والأمني ظل متقلبًا. وكافحت الحكومة المنتخبة حديثًا في البلد لتأكيد نفسها.[124] ورفض العديد من المقاتلين التوقف عن القتال، ووقعت اشتباكات عنيفة بين الميليشيات والإسلاميين والقبائل.

وقد أثر العنف على المراكز الحضرية مثل بنغازي ودرنة وسبها، وكذلك المناطق الصحراوية في برقة. وتعرضت عدة سفارات للهجوم، بما في ذلك سفارات الولايات المتحدة وفرنسا. واستمر النازحون في العودة إلى ديارهم وسط حالة انعدام الاستقرار، وبحلول نهاية عام 2013، انخفض عدد الأشخاص الذين لا يزالون نازحين نتيجة حرب عام 2011 إلى حوالي 59,000 شخصًا.[125]

أسفرت الانتخابات المتنازع عليها في مايو 2014 عن حكومتين منفصلتين وفصائل متحاربة. وسيطر المؤتمر الوطني العام، ومقره طرابلس، على غرب ليبيا، في حين سيطر الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، ومقره في طبرق، على الشرق. وأدى العنف الناشب بين الطرفين إلى أكثر من 341,000 حالة نزوح في عام 2014، وهو أعلى رقم مسجل منذ حرب 2011، حيث أصبحت بعض المناطق الحضرية الأكثر اكتظاظًا بالسكان في البلد بؤرًا للنزاعات. واضطُر العديد من الأشخاص الذين نزحوا في عام 2011 إلى الفرار مجددًا.[126]

استولى تنظيم داعش على أجزاء من ليبيا في نهاية عام 2014 ومطلع عام 2015، وانضمت العديد من الميليشيات الأخرى إلى النزاع، إما لدعم إحدى الحكومتين أو لتحقيق أهداف أخرى. هذا وتسبب القتال في نزوح حوالي 100,000 شخصًا في عام 2015. وفي نهاية العام، اتفقت الحكومتان المتنازعتان من حيث المبدأ على الاتحاد لتشكيل حكومة الوفاق الوطني خلال محادثات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة.[127]

لم يدم الاتفاق لفترة طويلة، حيث واصلت الحكومتان الخلاف داخل حكومة الوفاق الوطني خلال عام 2016، واندلع العنف مرة أخرى. فقدت داعش سيطرتها على معظم الأراضي الليبية، وعلى الأخص مدينتي سرت ودرنة، بعد عدة هجمات قادتها الحكومتان بدعم من الضربات الجوية الأمريكية. وأدى العنف في عام 2016 إلى نزوح حوالي 156,000 شخصًا، بيد أن الخطوط الأمامية استقرت خلال عام 2017 وتراجع النزوح، وكانت هذه هي السنة الأولى التي تشهد عمليات عودة تفوق حالات النزوح منذ عام 2014، وانخفض العدد الإجمالي للنازحين داخليًا إلى 197,000 شخصًا بحلول نهاية العام.[128]

اتسم العامان التاليان بتجدد الهجمات واشتداد حدة القتال، فضلًا عن دخول جهات فاعلة جديدة في النزاع. وتسببت الهجمات على طرابلس ودرنة في عام 2018 في حدوث 33,000 و24,000 حالة نزوح على التوالي، وهي حصة كبيرة من الإجمالي المسجل لهذا العام. وفي أبريل 2019،

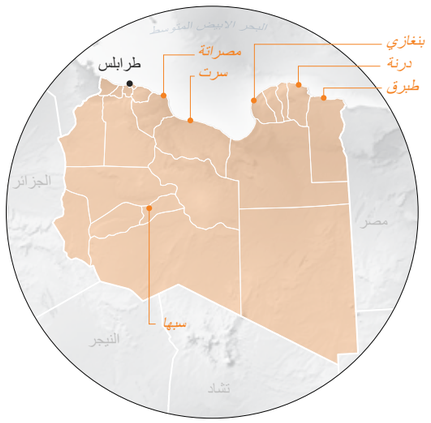

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي.

بدا الأمر وكأن مؤتمر السلام الذي تدعمه الأمم المتحدة قد يحقق الاستقرار، إلا أن البلد انزلق إلى حلقة عنف خطيرة قبل يومين فقط من بدء المؤتمر.[129]

على إثر ذلك، تم تسجيل حوالي 215,000 حالة نزوح جديدة في عام 2019، وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2014. واندلع معظم القتال في العاصمة والمناطق المحيطة بها بعد أن شن حفتر هجومًا على المدينة في أبريل أدى إلى حالات نزوح وصلت إلى 170,000 حالة. ولاذ الناس بالفرار إلى أحياء أكثر أمانًا وكذا إلى جبل نفوسة ومواقع مختلفة على طول الساحل الشمالي الغربي. وكان ما يقرب من نصف هؤلاء النازحين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، ولجأ معظمهم إلى أسر مضيفة.[130]

امتد القتال العنيف بين الطرفين إلى مدينة مرزق الجنوبية في أغسطس، وشمل عمليات قصف جوي مكثف والعديد من الهجمات على الأحياء السكنية، مما أسفر عن واحدة من أكبر الخسائر في أرواح المدنيين منذ سقوط القذافي في عام 2011، فضلًا عن هروب جميع سكان المدينة البالغ عددهم 33,000 نسمة تقريبًا. كما اندلع قتال عنيف في المناطق المحيطة بطرابلس قرب نهاية العام.[131]

كانت الأعداد الكبيرة من المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا عرضة بشكل خاص للمخاطر أثناء النزاع، وتحديدًا الأشخاص الموجودين في مراكز الاحتجاز بالقرب من الخطوط الأمامية. على سبيل المثال، خلال هجوم 2019 على طرابلس، أصابت غارة جوية مركز احتجاز تاجوراء، مما أسفر عن مقتل 53 شخصًا وإصابة 130 آخرين.[132] بالإضافة إلى ذلك، انقطعت الخدمات الأساسية عن مراكز أخرى لعدة أيام، وتأخرت عمليات الإجلاء إلى مواقع أكثر أمانًا.[133] كما أفادت التقارير أن اللاجئين وطالبي اللجوء في مراكز الاحتجاز أُجبروا على دعم الميليشيات المسلحة.[134]

سوق الخضار في مدينة بنغازي القديمة، ليبيا. تضررت بنغازي بشدة جراء أعمال العنف ولاذ الكثير من الناس بالفرار على مدى العقد الماضي، جايلز كلارك / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فبراير 2019

تكثفت التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في عام 2020. انخرطت تركيا في النزاع في وقت مبكر من العام، وقدمت الدعم لحكومة الوفاق الوطني لمواجهة الدعم الذي قدمته الإمارات ومصر لحفتر. وقد ساعد الدعم التركي حكومة الوفاق الوطني في الاستيلاء على بعض المدن، بما في ذلك طرابلس وترهونة، لكنه أدى إلى نزوح أكثر من 27,000 شخصًا.[135] وعلى الرغم من حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا في عام 2011، أرسلت روسيا أيضًا مساعدات عسكرية.[136]

أعلنت الأمم المتحدة استئناف محادثات السلام الشاملة في أكتوبر 2020 وأعلن زعيم حكومة الوفاق الوطني أنه سيتم نقل السلطة إلى إدارة جديدة بمجرد تشكيل الحكومة.[137] ومع ذلك، وبالنظر إلى الدور المتزايد للجهات الأجنبية الفاعلة، يبقى أن نرى ما إذا كان يمكن تحقيق السلام والحد من النزوح.[138]

فلسطين

يعتبر النزوح الداخلي في فلسطين من أكثر النزوح الذي طال أمده في العالم. نزح معظم النازحين داخليًا منذ اندلاع حرب 1967، إلا أن تجدد الأعمال العدائية وهدم المنازل أجبر الناس أيضًا على ترك منازلهم خلال العقد الماضي. وفي عام 2019، سُجلت 1,500 حالة نزوح جديدة في فلسطين، وكان لا يزال هناك 243,000 نازحًا حتى نهاية العام، كما سُجل 2.3 مليون فلسطيني آخر كلاجئين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة في عام 2019، نتيجة نزوحهم في حوالي عام 1948 من إسرائيل الحالية.[139]

تختلف أوضاع النزوح في المناطق الثلاث التي تتكون منها فلسطين بشكل كبير. تُعزى معظم حالات النزوح الجديدة في قطاع غزة إلى الدمار الذي لحق بالمنازل نتيجة الغارات الجوية وعمليات الإجلاء الوقائية الناجمة عن تصاعد الأعمال القتالية بين القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة.

في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يمثل النزوح أحد الوسائل التي تمكّن إسرائيل من السيطرة على الأراضي من خلال تخصيص الأراضي لبناء مستوطنات غير قانونية وتنفيذ مآرب أخرى. هذا وذكرت التقارير أن الضفة الغربية وقعت تحت وطأة عمليات الهدم والعنف والمضايقات من قبل المستوطنين والعسكريين، فضلًا عن القيود المفروضة على الحركة والحصول على الخدمات والمساعدات الإنسانية. وتشكل هذه الأعمال خرقًا لأحكام المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعاقبة التي أصدرها مجلس الأمن.[140]

تسببت حلقات العنف في قطاع غزة في الأعوام 2012 و2014 و2018 و2019 في نزوح أعداد كبيرة من السكان وتفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلًا الناجم عن الحصار الذي فرضته إسرائيل على السلع والخدمات الأساسية.[141]

الشكل 6: حالات النزوح الجديدة وإجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في فلسطين (2010-2019)

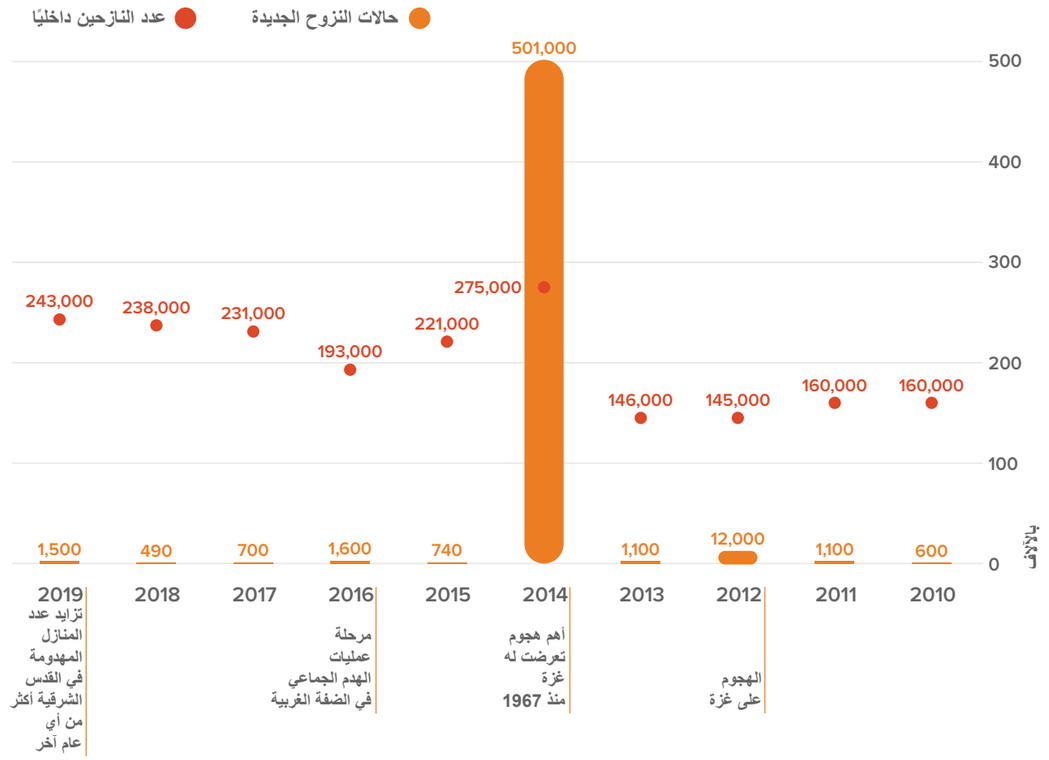

أسفرت إحدى العمليات العسكرية الإسرائيلية، التي أطلق عليها اسم "الجرف الصامد"، عن تصاعد العنف بين قواتها وحركة حماس في يوليو وأغسطس 2014، مما أدى إلى نحو 500,000 حالة نزوح جديدة، أي ما يعادل أكثر من ربع سكان غزة.[142] كما تعرض حوالي 18,000 منزلاً للدمار أو لأضرار بالغة، وكانت أرقام الخسائر في صفوف المدنيين وعلى صعيد النزوح هي الأعلى منذ عام 1967.[143]

عاد غالبية النازحين داخليًا بعد اتفاق وقف إطلاق النار، إلا أن اقتصاد غزة كان بالفعل في حالة انهيار شبه تام بسبب الحصار، كما تقوضت قدرة سكانها على إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة، إذ كان هناك 45 في المائة منهم عاطلين عن العمل وأكثر من نصفهم يعيشون في فقر.[144] ومنذ ذلك الحين، عكف المجتمع الإنساني على إصلاح معظم المنازل وإعادة إعمارها.[145]

زاد من حينها تصاعد أعمال العنف، وإن كانت أقل حدة، وكان آخرها في مايو ونوفمبر 2019، وهو ما تسبب في حدوث أكثر من 460 حالة نزوح جديدة. كان نحو 7,400 شخصًا يعيشون في نزوح في قطاع غزة في نهاية عام 2019 جراء موجات العنف المختلفة التي لوحظت منذ عام 2014.[146]

تُعزى معظم حالات النزوح الجديدة البالغ عددها 9,400 في الضفة الغربية والقدس الشرقية بين عامي 2010 و2019 إلى عمليات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية، لا سيما في المنطقة "ج"، وأيضًا في المنطقتين "أ" و"ب" ولكن بدرجة أقل.[147] بموجب اتفاقيات أوسلو المبرمة بين عامي 1993 و1995، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المناطق "أ" و"ب" و"ج". تدير السلطة الفلسطينية المنطقة "أ" وتشارك إسرائيل في إدارة المنطقة "ب". أما المنطقة ج، فتحتفظ فيها إسرائيل بسيطرة شبه حصرية، بما في ذلك فيما يخص الجوانب المتعلقة بإنفاذ القانون والتخطيط والبناء.[148]

تم تخصيص معظم المنطقة ج، التي تمثل أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية، لصالح المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي،[149] وأما منطقة القدس فهي محل نزاع. بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، ضمت إسرائيل المدينة بأكملها كعاصمة لها، بيد أن الفلسطينيين يطالبون بالقدس الشرقية عاصمة لدولتهم. وضعت إسرائيل منذ ضم الضفة الغربية سياسات تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والجغرافية للقدس الشرقية في سبيل زيادة سيادتها على المدينة.[150]

تم إجلاء ما متوسطه 940 فلسطينيًا سنويًا بين عامي 2010 و2019، وبلغت الأعداد ذروتها حيث وصلت إلى 1,600 فلسطينيًا في عام 2016. استمر هذا الاتجاه في عام 2020 وبلغت عمليات الهدم أعلى مستوى لها منذ ذلك العام.[151] وربما نزح المزيد من العائلات نتيجة المضايقات والقيود المتزايدة المفروضة على الحركة وفقدان سبل كسب الرزق وغيرها من الأسباب، ولكن يصعب الحصول على الأرقام الفعلية.[152]

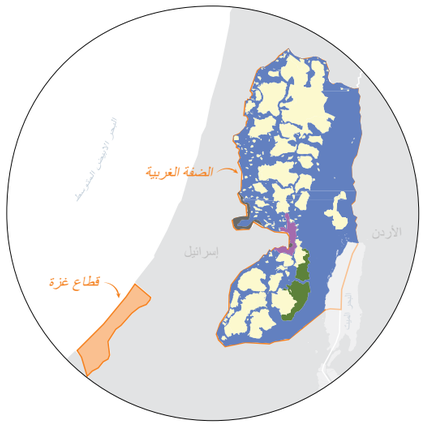

التقسيمات الإدارية - اتفاقية أوسلو في الضفة الغربية
المصدر: السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، عام 2004

المنطقة "أ" و"ب" | بلدية القدس الشرقية التي أعلنتها إسرائيل
المنطقة "ج" | محمية طبيعية
الأرض المحايدة | المناطق الأكثر تضررًا

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي.

تم إجلاء ما يربوا على 900 فلسطيني في المتوسط من منازلهم كل عام منذ عام 2010

ارتفع عدد عمليات الهدم المسجلة في ظل القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وكذلك هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين التي تضمنت عنفاً جسدياً وألحقت أضراراً بالممتلكات، بما في ذلك المحاصيل والمركبات.[153] وقد وصفت الأمم المتحدة وضع فلسطين بـ"البيئة القسرية"، التي تخلق فيها السياسات والممارسات الإسرائيلية واقعاً يصعب على الفلسطينيين تحمله.[154]

علاوة على ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم منازل عائلات الفلسطينيين المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية أو جعلتها غير صالحة للسكنى، ويشكل هذا شكلاً من أشكال العقاب الجماعي الذي تسبب في تشريد 460 شخصًا، من بينهم 200 طفل، منذ عام 2010.[155] وقد تسببت عمليات هدم المساكن في حالات نزوح تجاوز عددها 8,700 حالة، معظمها في صفوف الفلسطينيين الذين لا يملكون تصاريح بناء إسرائيلية. ويصعب على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء في الضفة الغربية، لا سيما في القدس الشرقية والمنطقة ج،[156] وتراوح متوسط معدل الموافقة على التصاريح في المنطقة "ج" خلال العقد الماضي بين 3 إلى 4 بالمائة.[157]

أطفال من مجتمع المنطار البدوي يلعبون. ومدرستهم معرضة لخطر الهدم وانقطاع الأطفال عن الدراسة، شأنها شأن العديد من المدارس الأخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية، لس أرانجو / المجلس النرويجي للاجئين، نوفمبر 2017.

وقعت ألفي من حالات النزوح الجديدة المسجلة في الضفة الغربية على مدى السنوات العشر الماضية في القدس الشرقية، حيث تضررت أحياء بيت حنينا في الشمال وجبل المكبر وسلوان في الجنوب،[158] وكانت تُعزى معظم هذه العمليات إلى هدم المساكن. وتم هدم المزيد من المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية في عام 2019 أكثر من أي من الأعوام الخمسة عشر الماضية، مما أسفر عن 360 حالة نزوح جديدة. ويفتقر ما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تصاريح البناء، وقد صدرت بالفعل أوامر هدم لبعضها، ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه التصاعدي.[159]

لا يزال ثمة ارتفاع في حالات النزوح الجديدة في فلسطين على مدى العقد الماضي وكذا في إجمالي عدد النازحين داخليًا مقارنة بحجم السكان،[160] كما أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح طويل الأمد مدعاة للقلق، شأن ذلك شأن ظاهرة النزوح المتكرر. هناك أكثر من 50 في المائة من النازحين نتيجة هدم منازلهم في الضفة الغربية لم يعودوا قط، وكثير ممن عادوا نزحوا تارة أخرى.[161]

أدى الإعلان عن خطة الضم في أبريل 2020 إلى زيادة عدد المنازل المهدومة في النصف الثاني من العام. كما أنّ الانتهاك المتكرر لقرارات الأمم المتحدة لم يفض إلى حالات نزوح جديدة وحسب، بل قوض أيضًا أي احتمالات لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليًا.[162]

مصر

تَرَكّز الجزء الأكبر من النزوح الداخلي في مصر خلال العقد الماضي بمنطقة سيناء بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك الذي ظل على رأس السلطة لمدة طويلة في فبراير 2011 في خضم الربيع العربي. وفي عام 2013، عندما تمت الإطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطيًا - محمد مرسي - بعد تجدد الاحتجاجات، كانت هناك زيادة في هجمات الإرهابيين ضد قوات الأمن والبنية التحتية للدولة في شمال سيناء، بما في ذلك خطوط أنابيب الغاز،[163] واستمرت هذه الهجمات طوال عام 2014.

وردًّا على سلسلة الهجمات الإرهابية، شنت الحكومة المصرية هجومًا مضاداً في نفس العام، رافقه حظر تجول وحالة طوارئ في شمال سيناء. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة المصرية عن خطة تتضمن هدم المساكن لإنشاء منطقة عازلة بطول 14 كيلومترًا وعرض نصف كيلومتر على طول الحدود مع غزة بهدف تدمير مخابئ الجهاديين وأنفاق التهريب.[164] وبالفعل، استهل الجيش المصري هدم المباني على طول الحدود في يوليو 2013، إلا أن معدل الهدم زاد بشكل حاد بعد أكتوبر 2014، عندما نفذت الجماعات الإرهابية هجومًا على الجيش.[165]

تسبب هدم المساكن في حدوث أكثر من 4,700 حالة نزوح جديدة في عام 2014، حسب بيانات الحكومة المصرية. وتلقى ما يصل إلى 2,900 شخصًا تعويضات مادية عن فقدان ديارهم وأراضيهم، كما تلقوا مساعدات مالية لمدة ثلاثة أشهر إضافية ليتسنى لهم الحصول على سكن بديل وتلبية الاحتياجات التعليمية لأطفالهم.[166]

استمرت عمليات الهدم حتى عام 2015، مما أدى إلى حالات نزوح بلغ عددها 8,400، وحصل ما يزيد على من 3,400 شخصًا على تعويضات من خلال نفس الآليات. وتم استبعاد بعض الأشخاص لأسباب منها اكتشاف نفق تهريب في منزلهم.[167] وشُكلت عدة لجان لدعم النازحين ورصد احتياجاتهم ووضع برامج لمساعدتهم، وتواصل هذه اللجان إبلاغ الحكومة بشكل دوري عن وضع الأشخاص الذين أُجلوا.[168]

تسبب اضطهاد الجماعات الإرهابية للمسيحيين الأقباط في مدينة العريش في حدوث ما يقرب من 1,300 حالة نزوح جديدة في فبراير ومارس 2017، وكثفت الحكومة هجومها المضاد في أواخر 2017 و2018، بعد أن شنت الجماعات هجومًا آخر أسفر عن مقتل أكثر من 300 مدني في نفس المدينة. وعلى إثر ذلك، فرض الجيش المصري إغلاقًا على منطقة شمال سيناء بالكامل، وأغلق الطرق الرئيسية، وقيّد الحركة داخل المحافظة وخارجها، فكان لا يُسمح بالمرور إلا لمن يحملون تصاريح أمنية خاصة.[169]

استُأنفت عمليات هدم المساكن، مما أدى إلى حدوث 600 حالة نزوح جديدة في الجزء الأخير من عام 2017، وتلقى معظم المتضررين تعويضات من الحكومة.[170] واستمرت عمليات الهدم في عام 2018، ولم يبق في المدينة سوى حوالي 39% من سكان رفح الأصليين في عام 2020.[171]

وضعت الحكومة خططًا في عام 2015 لبناء مدينة تسمى رفح الجديدة لإعادة توطين النازحين بها، واعتبارًا من يونيو 2020 توفرت بالمدينة الجديدة بنية تحتية عامة وخدمات وأكثر من 10,000 وحدة سكنية.[172] وفي حين تحسن الوضع الأمني العام، كان هناك 3,200 نازحًا داخليًا في مصر حتى نهاية عام 2019، وجميعهم نزحوا بسبب العنف الناشب في سيناء.[173]

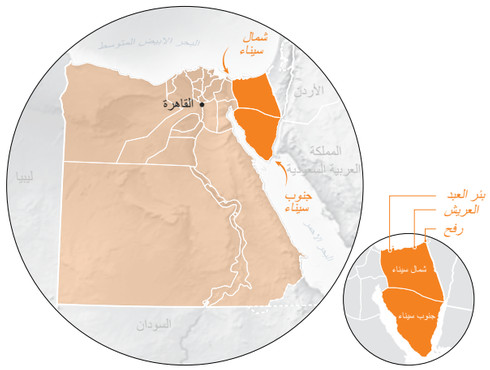

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني تأييدها أو قبولها رسمياً من جانب مركز رصد النزوح الداخلي.

الشكل 7: حالات النزوح الجديدة وإجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في مصر (2010-2019)

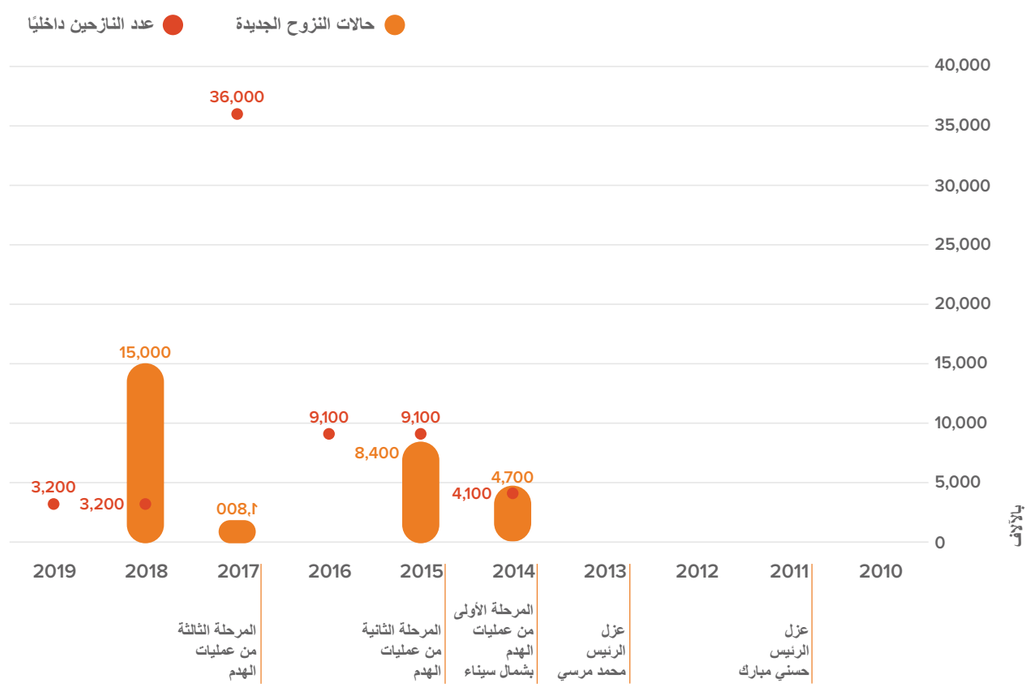

مظاهرة بالقرب من جامعة القاهرة في مصر، محمد عبد الصمد، 2013

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

الكوارث

تكافح السلطات المحلية والوطنية، وكذلك مقدمي المساعدات الإنسانية من أجل جمع البيانات عن النزوح الناجم عن الكوارث، بسبب انتشار النزاع والعنف في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا من شأنه أن يخلق فجوات مهمة في المعرفة بحجم هذا النزوح وأنماطه وآثاره ومدته. ولهذا السبب، فإن التقديرات الإجمالية لكل من حالات النزوح الجديدة والعدد الإجمالي للنازحين داخليًا المرتبطين بالكوارث هي تقديرات متحفظة للغاية.

وعلى الرغم من هذه القيود، تظهر البيانات أنه كان هناك ما يقرب من 1.5 مليون حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث خلال العقد الماضي. ويتبين من الشكل 9 أن الأرقام الإجمالية آخذة في الارتفاع، وهي ظاهرة يمكن تفسيرها بزيادة عدد الفيضانات، من جهة، وبالتحسن العام في جمع البيانات ورصد النزوح بسبب الكوارث، من جهة ثانية.

كانت معظم حالات النزوح الناجمة عن الكوارث خلال العقد الماضي ناتجة عن الأحداث المرتبطة بالطقس، حيث تسببت الفيضانات في أكثر من نصفها، كما أسفرت العواصف، بما في ذلك الأعاصير، عن أكثر من 175,000 حالة نزوح. ومع أن الزلازل تحدث بوتيرة أقل، فقد أثرت أيضًا على بعض البلدان في المنطقة، حيث تسببت في ما يقرب من 343,000 حالة نزوح (انظر الشكل 8). وهناك فجوات مهمة في المعرفة والبيانات بشأن النزوح في سياق المخاطر البطيئة الظهور. وستحلل الأقسام التالية بمزيد من التفصيل الآثار المختلفة للنزوح الناجم عن الكوارث في البلدان المتضررة.

الفيضانات

تتعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمخاطر شديدة من جراء الكوارث المرتبطة بالطقس وآثار تغير المناخ،[174] والمنطقة قاحلة في معظمها وتهطل فيها الأمطار الموسمية. وعندما تهطل الأمطار، غالبًا ما يتسبب ضعف قدرة التربة على الامتصاص والافتقار إلى أنظمة الصرف الملائمة في حدوث فيضانات نهرية ومفاجئة، إلى جانب الفيضانات التي تجتاح المناطق الحضرية، والتي كان بعضها مدمرًا.[175] والفيضانات هي أحد المخاطر الطبيعية الذي تسببت في معظم حالات النزوح على المستوى الإقليمي، حيث أدت إلى ما يقرب من 58 في المائة من إجمالي حالات النزوح في الفترة ما بين عامي 2010 و2019. تسببت الفيضانات التي وقعت في إيران في عام 2019 في حالات نزوح داخلي تجاوزت أي حالات ناجمة عن أي حدث آخر على المستوى الإقليمي خلال تلك الفترة، ووصفت بأنها من أسوأ الفيضانات التي ضربت البلد منذ أكثر من 15 عامًا (انظر إيران في دائرة الضوء، ص. 54).[176]

ألحقت الفيضانات والفيضانات المفاجئة أضرارًا متفاوتة بالنازحين داخليًا واللاجئين الذين أُخرجوا من ديارهم بفعل النزاع، واضطر الكثير منهم إلى الفرار للمرة الثانية وحتى للمرة الثالثة. وتسهم الفيضانات أكثر من أي خطر آخر في جعل النزوح مزمنًا ودوريًا وطويل الأمد. وقد أدت الكوارث التي وقعت في سوريا والعراق والأردن ولبنان إلى تفاقم أوضاع النازحين داخليًا واللاجئين الذين يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية غير الرسمية.

الشكل 8: حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصنفة حسب نوع الخطر (2010-2019)

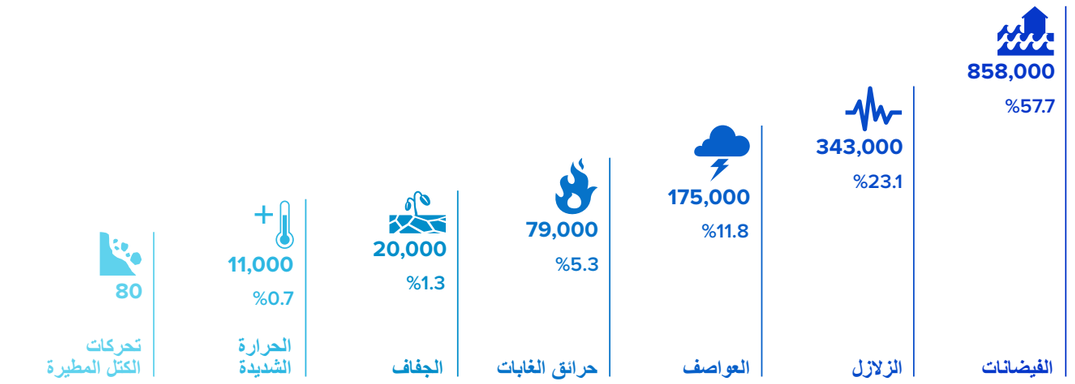

الشكل 9: حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010-2019)

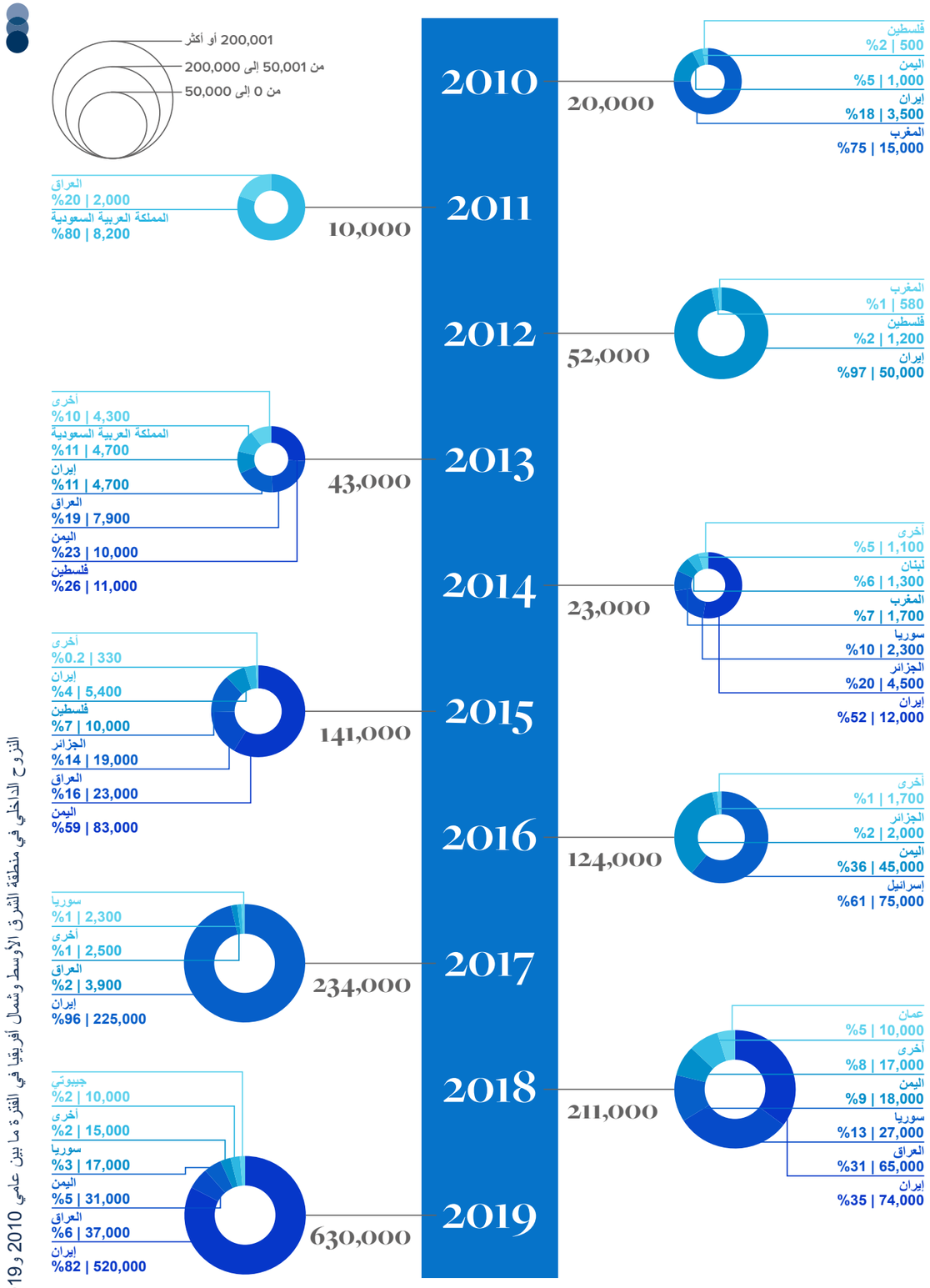

تشير عبارة البلدان الأخرى إلى البلدان التي تكون قيمة النزوح فيها بسبب الكوارث في سنة معينة أقل من أن تظهر في الشكل.

رحلة النزوح تكتنفها العديد من الصعوبات، إلا أن المأوى هو أحد الخطوات الأساسية الأولى لحماية النازحين السوريين من النزوح الثانوي بسبب الكوارث، دياب/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016

على سبيل المثال، ضربت الفيضانات مخيمات النازحين داخليًا في شمال سوريا في عام 2019. وفي نهاية مارس، نزح أكثر من 14,000 شخصًا في محافظة الحسكة، وتضرر أكثر من 40,000 نازحًا داخليًا في 14 مخيمًا في إدلب.[177] وتسبب فيضان آخر في آثار وخيمة طالت مخيمات النازحين داخليًا في ديسمبر من ذلك العام في المناطق الشمالية من إدلب. وجدير بالذكر أن هذه المناطق تستضيف أكبر عدد من النازحين داخليًا في البلد. وقد اضطر حوالي 2,850 نازحًا داخليًا إلى النزوح مرة أخرى وسط الهجمات العنيفة، بعد أن غمرت المياه خيامهم وباتت غير صالحة للسكنى.[178]

تتسبب الفيضانات في أكبر عدد من حالات النزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تسهم في جعل النزوح مزمنًا ودوريًا وطويل الأمد في المنطقة

شهدت العراق ظواهر مماثلة، حيث اجتاحت الفيضانات مخيمات النازحين داخليًا، واضطر ما يصل إلى 2,100 عائلة نازحة إلى الإجلاء من ستة مخيمات في بغداد والأنبار إلى ملاجئ بديلة في نوفمبر 2015.[179] ومؤخرًا في نوفمبر 2018، ضربت فيضانات واسعة النطاق محافظتي نينوى وصلاح الدين، ونزح أكثر من 35,000 شخصًا، واضطُر الآلاف منهم إلى النزوح الثانوي، مما جعل إمكانية التوصل إلى حلول دائمة لهم أمرًا بعيد المنال أكثر من ذي قبل.[180]

تعتبر الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة مأرب اليمنية مثالاً جليًا على هذا التداخل بين النزوح بسبب النزاع ومخاطر الفيضانات. كانت المحافظة التي نجت إلى حد كبير من ويلات النزاع موطنًا لما يصل إلى 770,000 نازحًا داخليًا في نهاية عام 2019.[181] وأدى تجدد الأعمال العدائية منذ أواخر يناير 2020 إلى تدهور شديد في أوضاع النازحين داخليًا. ومن جانب آخر، لما وقعت الفيضانات في مارس وأبريل وأواخر يوليو، تحمل النازحون داخليًا جل الآثار الناجمة عنها، حيث دمرت الفيضانات من سد مأرب في 31 يوليو 735 مسكنًا وألحقت أضرارًا بما يصل إلى 1,790 مسكنًا آخر في مديرية صرواح وحدها، مما أدى إلى نزوح الآلاف للمرة الثانية أو حتى الثالثة، كما دفعت الفيضانات أيضًا الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى إلى مناطق لم تتأثر بها من قبل.[182]

أعاقت الفيضانات هروب الناس من المناطق غير الآمنة. ضربت الفيضانات الموصل في مايو 2017 في خضم النزاع بين القوات العراقية وتنظيم داعش، وتعرضت المدينة لوابل من النيران وفر السكان بحثًا عن ملاذ آمن. وفي هذه الأثناء، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات في نهر دجلة. وعلى إثر ذلك، قُطعت جميع المعابر بين شرق الموصل وغربها. واضطر الجيش إلى تفكيك الجسور المؤقتة التي تربط بين جانبي المدينة، وخاطر السكان بحياتهم من خلال عبور قوارب صيد صغيرة قادرة على استيعاب خمسة أشخاص فقط، وقد ترتب على ذلك إبطاء رحلتهم من المدينة وترك الكثيرين ينتظرون والمخاطر تتربص بهم على ضفاف النهر.[183]

أدى التحضر السريع إلى اشتداد تأثيرات الفيضانات، حيث تسببت عدة عوامل، من بينها عدم كفاية أنظمة الصرف الصحي وإدارة المياه، إلى زيادة تعرض الناس لخطر الوقع تحت براثن الفيضانات، كما ترتب على أعمال تطوير البنية التحتية الحضرية وعدم كفاية التخطيط للمستوطنات البشرية ضعف القدرة على امتصاص المياه الجوفية.[184] وأحد الأمثلة على ذلك مدينة جدة السعودية التي يقطنها 3.5 مليون نسمة، حيث أظهرت الدراسات كيف أدى التوسع الحضري وعدم كفاية أنظمة الصرف إلى زيادة مخاطر الفيضانات.[185] تقع جدة في منطقة تتميز بانخفاض معدلات هطول الأمطار، ولكن عندما تهطل الأمطار، يمكن أن تكون الأضرار مدمرة، فقد تغمر المياه أجزاء كاملة من المدينة. وهذا ما حدث في عامي 2009 و2011، عندما واجهت المدينة فيضانات مفاجئة شديدة، وكانت فيضانات عام 2011 من بين أعنف الفيضانات على الإطلاق، وتسببت في تشريد 1,500 أسرة.[186] وقد أدى حجمها وكثافتها إلى وضع تدابير جديدة للحماية من الفيضانات وتقييمات لمخاطرها تهدف إلى تخفيف حدة الآثار في المستقبل.[187]

تواجه العديد من المناطق الحضرية في المنطقة تحديات مماثلة، مما يؤكد الحاجة إلى تبني التخطيط الحضري الذي يراعي المخاطر من أجل تقليل احتمالية وقوع الأضرار والخسائر ونزوح السكان. ويُظهر نموذج مخاطر النزوح الناتج عن الفيضانات لدى مركز رصد النزوح الداخلي أنه قد تتسبب الفيضانات النهرية في نزوح 392,000 شخصًا في المتوسط في أي عام معين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير نتائج النموذج أن خطر النزوح بسبب الفيضانات يتركز بشكل كبير في المناطق الحضرية وشبه الحضرية (انظر مخاطر النزوح بسبب الفيضانات في دائرة الضوء، ص. 52).

في دائرة الضوء - تخفيف المخاطر: النزوح بسبب الفيضانات

تظهر البيانات التاريخية أن الفيضانات هي الخطر الذي يتسبب في معظم حالات النزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن النظر إلى الوراء لا يكفي لتقييم مخاطر النزوح وتخفيف حدتها في المستقبل. ونماذج المخاطر هي أداة مفيدة لتقدير مستوى الضرر الذي تخلفه الكوارث في المستقبل، إذ توفر معلومات قيمة لصانعي القرار والمخططين يمكن أن تدعم جهود الحد من المخاطر. وفي حين أُعدت نماذج مخاطر الكوارث وطُبقت بشكل جيد، إلا أن القليل منها قد تطرق إلى احتمال النزوح في سياق الكوارث.

أعد مركز رصد النزوح الداخلي نموذجًا فريدًا لمخاطر النزوح الناجم عن الفيضانات النهرية، ويقدم هذا النموذج تقديرًا لعدد الأشخاص الذين قد تتسبب الفيضانات النهرية في نزوحهم في المستقبل. والبيانات التي يقدمها النموذج مصنفة حسب المناطق الحضرية والريفية، مما يسمح بفهم أفضل للآثار المترتبة على البلدات والمدن.[188]

يجب اعتبار تقدير مخاطر متوسط النزوح السنوي (AAD) متحفظًا، لأنه يعتمد على بيانات تعرض السكان اعتبارًا من 2018. ومع ذلك، فإن الطريقة التي تتغير بها مخاطر النزوح تعتمد على كيفية توسع المدن ونموها.[189] ويتناول النموذج أيضًا الفيضانات النهرية، ولا يتطرق إلى الفيضانات التي تضرب المناطق الحضرية. وقد تزداد احتمالية النزوح الناجم عن الفيضانات بسبب عدم كفاية أنظمة الصرف الصحي وإدارة المياه، والتوسع الحضري غير الرسمي، والقصور في قدرة الامتصاص في المدن، إلى غير ذلك من العوامل غير المدرجة في النموذج.

تظهر النتائج تحديًا كبيرًا في المستقبل، على الرغم من أنها تتسم بالتحفظ. قد تتسبب الفيضانات النهرية في نزوح 392,000 شخصًا في المتوسط في أي عام معين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[190] سيتركز أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المعرضين لخطر النزوح الناجم عن الفيضانات في المناطق الحضرية وشبه الحضرية (انظر الشكلين 10 و11).

يمكن استخدام البيانات التي يستخلصها النموذج للاسترشاد بها في التخطيط الإنمائي المستدام على الصعيدين الحضري والوطني، كما يمكن استخدامها لوضع تدابير للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك أدوات منع وقوع الأزمات وإدارتها، وخطط الطوارئ، وأنظمة الإنذار المبكر. هذا وجعل مخاطر النزوح الداخلي جزءًا من المعادلة يفيد بأن مثل هذه التدخلات يمكن أن تدعم الحلول الدائمة وتقليل مخاطر النزوح في السنوات القادمة.

الشكل 10: مخاطر النزوح بسبب الفيضانات النهرية في بلدان محددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المناطق الحضرية والريفية)

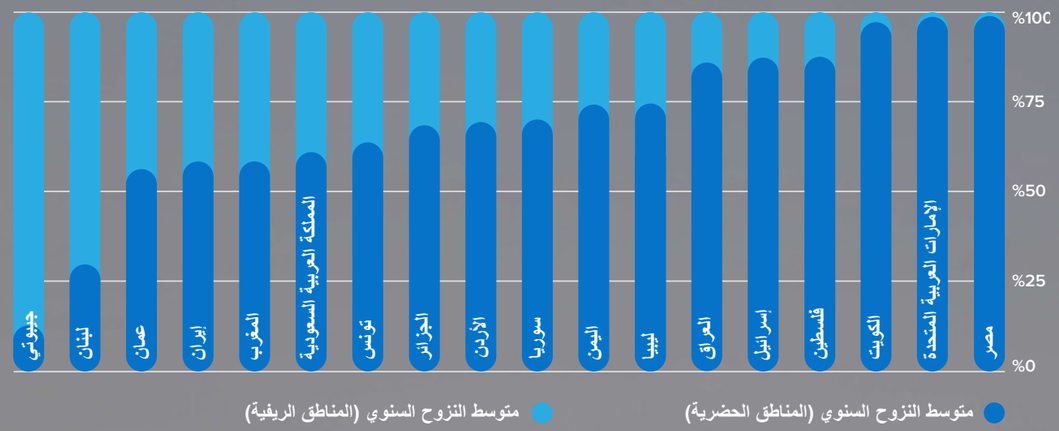

الشكل 11: مخاطر النزوح بسبب الفيضانات النهرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المناطق الحضرية والريفية)

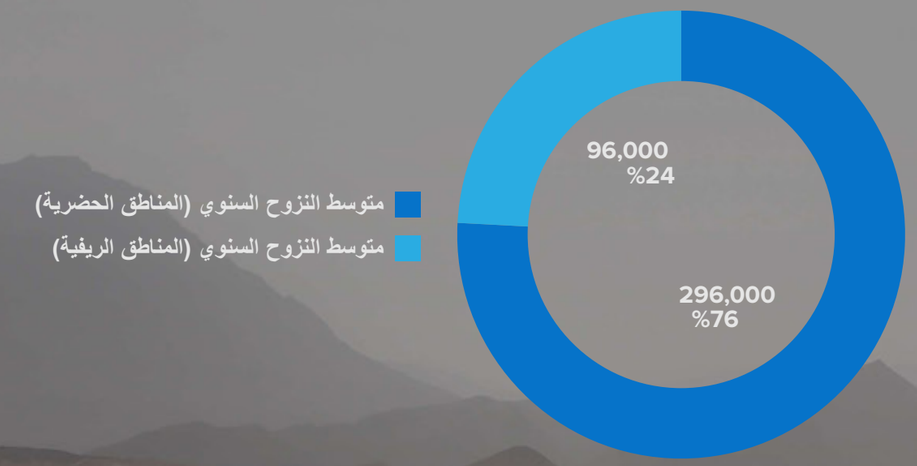

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

بحيرة عسل، شارلوت كانز/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو 2015

في دائرة الضوء - إيران: نزوح نصف مليون شخص بسبب الفيضانات

شهدت إيران أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة بسبب الكوارث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الماضي، والبلد عرضة لمخاطر الزلازل بسبب موقعها الكائن بين صفيحتين تكتونيتين. كما أنها عرضة للظواهر المناخية الحادة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات.[191] وبعد الفترة الطويلة من انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والتصحر التي شهدتها إيران، واجه البلد فيضانات عاتية في الفترة ما بين شهري مارس وأبريل من عام 2019، وهي أسوأ كارثة تعرض لها البلد على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية.[192] ونتيجة لذلك، تضررت 25 مقاطعة من أصل 31، حيث عانت كل من جولستان وفارس وخوزستان ولورستان من بعض أسوأ الآثار. وفي أوج هذه الكارثة، نزح ما يقدر بنحو نصف مليون شخص.[193]

ضربت الفيضانات حوالي 2,000 بلدة وقرية يقطنها أكثر من عشرة ملايين شخص. وقد أسفرت هذه الفيضانات عن مقتل ثمانية وسبعون شخصًا وتدمير 65,000 منزلًا. وبلغت قيمة الأضرار والخسائر ما مقداره 4.7 مليار دولار.[194] علاوة على ذلك، تضررت الأراضي الزراعية أو لحقها الدمار في المناطق الريفية، مما جعل الآثار على الزراعة تحديدًا شديدة الوطأة.[195] وهناك العديد من اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في غولستان لا يملكون وثائق ثبوتية وفقدوا مصادر رزقهم ومأويهم.[196]

هناك مزيج من العوامل الطبيعية والبشرية يفسر السبب وراء الدمار البالغ الذي نجم عن الفيضانات. كان معدل هطول الأمطار المسجل في الفترة من 20 مارس إلى 21 أبريل هو الأعلى على الإطلاق، بناءً على 35 عامًا من صور الأقمار الصناعية.[197] وجاء ذلك بعد فترة طويلة من الجفاف، مما ساهم في تقليل قدرة التربة على امتصاص مياه الأمطار، وأدى إلى حدوث فيضانات مفاجئة باغتت المجتمعات والسلطات. كما حدثت الفيضانات خلال عطلة رأس السنة الإيرانية. وأغلقت العديد من المكاتب العامة، مما أدى إلى تأخر الاستجابة.[198]

مع استمرار هطول الأمطار بلا هوادة، قررت السلطات إعادة توجيه مياه الفيضانات نحو المزارع والمحاصيل لتفادي حدوث فائض في المياه في السدود وحماية البنية التحتية النفطية.[199] هذا ولحقت أضرار بالغة بالطرق والأراضي المنتجة، وتضرر القطاع الزراعي بوجه خاص.[200] ولجأ المزارعون الذين رأوا محاصيلهم ومساكنهم غمرت المياه إلى أماكن أخرى. استجابت جمعية الهلال الأحمر الإيراني من خلال إقامة 120 مخيماً في المباني العامة وتوفير مأوى لحالات الطوارئ في نهاية المطاف لما يصل إلى 347,000 شخصًا. وبعد مرور خمسة أشهر على الكارثة، أُفيد بإغلاق جميع المخيمات، وعاد الناس إلى محافظاتهم الأصلية.[201] بالإضافة إلى ذلك، تحركت الحكومة لتجفيف المناطق التي غمرتها الفيضانات وتوفير شبكات أمان للمتضررين.[202]

عاد العديد من النازحين داخليًا إلى منازلهم التي أعلنت السلطات أنها غير صالحة للسكنى، وظل آخرون يقيمون في خيام بالقرب من منازلهم. كان لا تزال هناك أعداد كبيرة من الناس تعاني من أوجه الهشاشة المرتبطة بالنزوح بسبب الفيضانات بعد عدة أشهر من وقوع الكارثة.[203] واستنادًا إلى تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي باستخدام تدمير المساكن كمقياس بديل، كان هناك 180,000 شخصًا لا يزالون يعيشون في حالة نزوح نتيجة للكارثة في نهاية عام 2019.[204]

تمتلك إيران نظامًا متطورًا لإدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك، كشفت فيضانات عام 2019 عن أوجه قصور من حيث التنسيق والاستجابة في مواجهة مثل هذه الظروف المناخية القاسية. ضرب المزيد من الفيضانات البلد خلال عام 2020، وتظهر الدراسات أن النمط سيستمر في ظل تزايد المخاطر من جراء امتداد فترات الجفاف والأمطار الغزيرة المتقطعة. ويمكن أن يساعد الاستثمار في أنظمة التنبؤ بالطقس والإنذار المبكر، وتعزيز التأهب والتعافي، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه الكارثة الواسعة النطاق، في منع النزوح في المستقبل.[205]

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

أشجار النخيل تقف في مياه الفيضانات بعد هطول أمطار غزيرة في مدينة سوسنكرد بمحافظة خوزستان الإيرانية. تسببت الفيضانات التي ضربت البلد في عام 2019 في حالات نزوح داخلي تجاوزت أي حالات ناجمة عن أي حدث آخر على المستوى الإقليمي خلال العقد الماضي. علي محمدي/بلومبرج، أبريل 2019

العواصف

غالبًا ما يكون من الصعب الربط بين الآثار المجتمعة الناجمة عن العواصف والفيضانات. تُظهر أدلة مركز رصد النزوح الداخلي أن العواصف أثرت أيضًا على المنطقة وأدت إلى النزوح. وعلى الرغم من أن معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست عرضة للأعاصير، فقد تعرضت بلدان مثل اليمن وعمان وجيبوتي والإمارات العربية المتحدة لأعاصير مدارية في السنوات الأخيرة. وأدت عواصف أخرى، بما في ذلك العواصف الثلجية، إلى النزوح في بلدان مثل إيران ولبنان وفلسطين. وجدير بالذكر أن البيانات التي جُمعت غير متسقة وغير كافية، والأرقام الإجمالية على المستوى الإقليمي متحفظة.

خلال العقد الماضي، كانت هناك بعض السنوات الاستثنائية من حيث النزوح، وبرزت آثار الدمار تحديدًا في عام 2015. ضرب إعصارا تشابالا وميغ اليابسة في اليمن في غضون أيام قليلة في نوفمبر، وأدى ذلك إلى حالات نزوح بلغت 43,000 حالة و40,000 حالة، على التوالي. وكانت هذه العواصف من بين أعنف العواصف التي ضربت البلد في العقد الماضي وتزامنت من مواجهة عنيفة بين الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة أنصار الله (المعروفة أيضًا باسم حركة الحوثيين).[206] وفاقمت آثارها المتتالية الوضع الإنساني العام، كما دفعت بالعديد من النازحين داخليًا بسبب النزاع إلى نزوح ثانوي.[207] وفي العام ذاته، أدت العاصفة الشتوية "هدى" إلى نزوح 10,000 شخصًا في فلسطين، وهو رقم مرتفع بالنظر إلى عدد سكانها.

حل موسم آخر من الأعاصير الشديدة في عام 2018، حيث تسببت الأعاصير مكونو ولبان وساجار في أضرار جسيمة ونزوح في جميع أنحاء عمان واليمن وجيبوتي. ففي البلدان الثلاثة مجتمعة، أُفيد بأنه كان هناك حوالي 38,000 حالة نزوح، معظمهم في اليمن. وبالنسبة لسكان جيبوتي، تسبب إعصار ساجار في حدوث عدد كبير من حالات النزوح، إذ نزح أكثر من تسعة آلاف شخص في الفترة من 19 إلى 20 مايو 2018، أي ما يعادل واحد في المائة من سكان البلد. وحدث معظم هذا النزوح في مدينة جيبوتي، حيث هطلت أمطار عام في يوم واحد، مما أدى إلى حدوث فيضانات مفاجئة غمرت نحو نصف المدينة بالمياه. وكان هذا مثيرا للقلق بصفة خاصة، نظرًا لأن ما يقرب من خمس سكان جيبوتي يعيشون في فقر مدقع.[208]

في الآونة الأخيرة، ضربت عواصف الشتاء إيران، مما دفع عشرات الآلاف إلى النزوح في العديد من المحافظات. وقد تم توفير مأوى لحالات الطوارئ لحوالي 23,000 شخصًا في يناير 2018 بعد أيام من تساقط الثلوج بكثافة.[209] كما ضربت عاصفتان شتويتان البلد في عام 2019، وإن كانتا أقل حدة، إلا أن إحداهما باغتت السلطات، إذ وقعت خلال النصف الثاني من نوفمبر، وليس في يناير وفبراير كما هو معهود، ولجأ أكثر من 300 شخصًا إلى مخيمات الطوارئ.[210]

اللاجئون السوريون في لبنان معرضون بشكل خاص للكوارث. يعيش حوالي 17 بالمائة من اللاجئين السوريين في الأراضي اللبنانية في مستوطنات غير رسمية، وقد تم بناء حوالي 40 بالمائة من هذه المستوطنات بمواد غير ملائمة في المناطق المعرضة للخطر.[211] جلبت العاصفة نورما، التي ضربت في أوائل يناير 2019، الطقس البارد والثلوج والفيضانات إلى لبنان، مما أجبر حوالي 2,800 لاجئ سوري على البحث عن ملاجئ بديلة. ونظراً لارتفاع نسبة السكان السوريين الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية وصعوبة وصول هيئات المساعدات الإنسانية ومنظمات الإغاثة إليها، فإن هذه الأرقام متحفظة. كما أدت صعوبة الوصول إلى تأخر الاستجابة للكوارث.[212]

قامت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الأردن ومصر والمغرب وتونس، بإنشاء قواعد بيانات عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث. ومع ذلك، لم يجر تحديث بعض قواعد البيانات هذه لعدة سنوات أو أنها غير متاحة للجمهور.[213] ونتيجة لذلك، يصعب الحصول على أعداد النازحين داخليًا بسبب العواصف. ويوضح الشكل 12 العواصف العشر الكبرى التي تسببت في النزوح في المنطقة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2019، بناءً على البيانات التي حصل عليها مركز رصد النزوح الداخلي من الشركاء. ومن الواضح أن اليمن كان أكثر البلدان تضررًا. وتُظهر الأرقام، جنبًا إلى جنب مع بيانات النزوح الناجم عن الفيضانات، مدى تعرض المنطقة للمخاطر المتعلقة بالمياه والأحوال الجوية.

المخاطر البطيئة الظهور

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي أشد المناطق ندرة في المياه على مستوى العالم وتواجه مخاطر بطيئة الظهور، بما في ذلك الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي.[214] ومع ذلك، لا يزال فهمنا محدودًا لمدى تسبب هذه العمليات في تفاقم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى النزوح.[215] وفي حين أنه من الصعب الربط المباشر بين الجفاف والنزوح بسبب النزاع، فقد قدمت الدراسات أدلة على كيف يمكن للجفاف أن يزيد من حدة مخاطر النزاع،[216] إذ تشير الأبحاث إلى أن الاضطرابات المدنية والحرب اللاحقة في سوريا في عام 2011 كانت مدفوعة جزئيًا بعدة سنوات من الجفاف الذي قوض سبل العيش في المناطق الريفية. وأدى التدهور الاقتصادي إلى الهجرة من الريف إلى الحضر، وهو ما أفضى إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية والعرقية في المدن. وقد ترتب على ذلك تأجيج حالة السخط ونشوب الاضطرابات المدنية واندلاع الحرب في نهاية المطاف (انظر سوريا في دائرة الضوء، ص. 60).

توفر البيانات المحدودة المتاحة عن النزوح الداخلي المرتبط بالجفاف وغيره من المخاطر البطيئة الظهور حجة مقنعة لتحسين مراقبة الظاهرة وتحليلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولم يتسبب الجفاف سوى في ما نسبته 1.3 في المائة من جميع حالات النزوح الجديدة المسجلة في المنطقة في الفترة ما بين عامي 2010 و2019. ومع ذلك، عندما تُوزع هذه النسبة،

الشكل 12: عشر عواصف كبرى أدت إلى النزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010-2019)

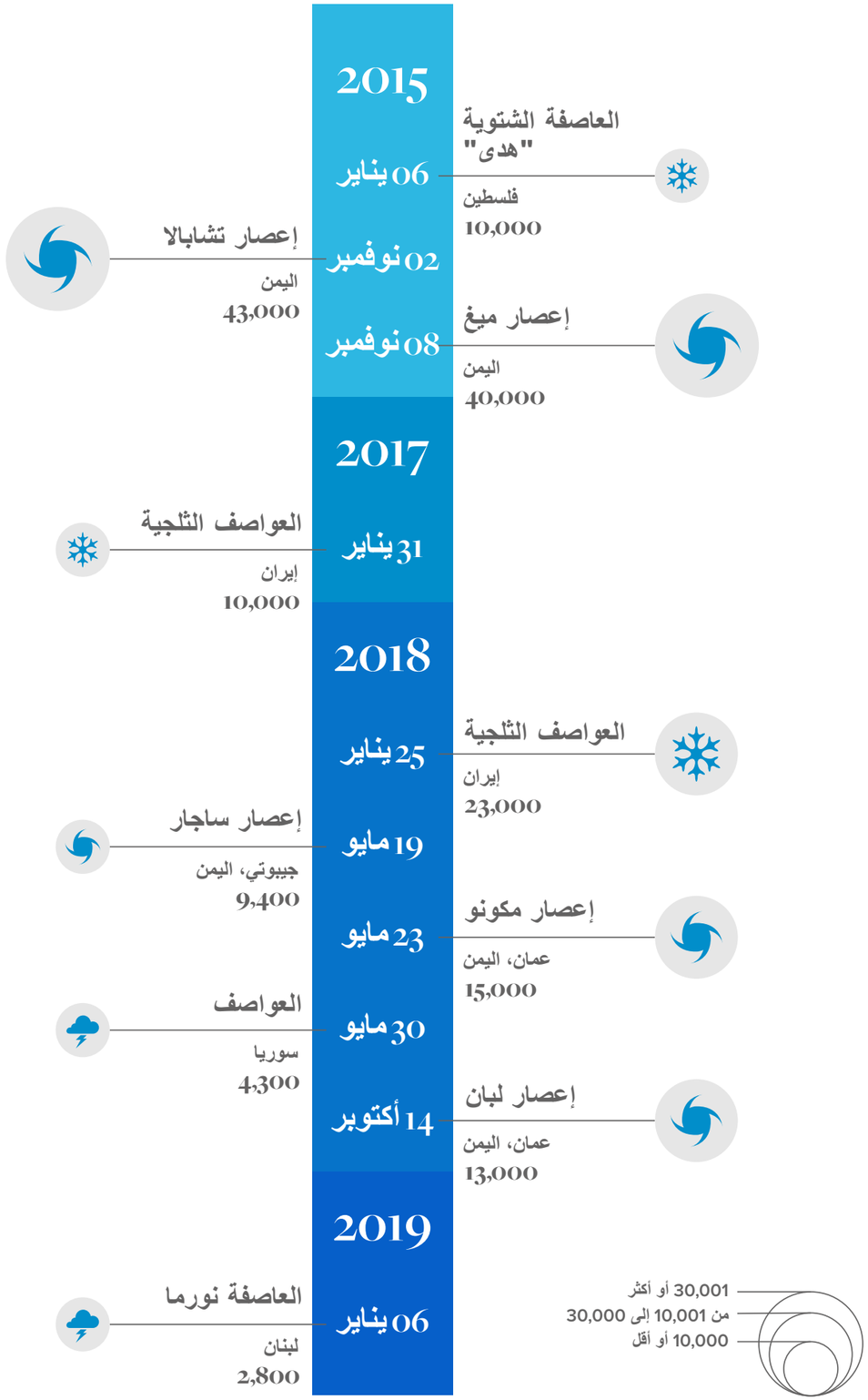

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

طريق غمرته مياه الفيضان في محافظة جيلان بايران، حيث تضرر حوالي 200 شخصًا بسبب الأمطار الغزيرة. انهارت عدة جسور وأغلقت بعض الطرق، أشكان شباني SOPA Images/LightRocket عبر Getty Images، أكتوبر 2019

يتبين بوضوح أنها تُعزى إلى العراق وحده وتقتصر على عام 2019. ويظهر هذا الأمر الافتقار بشكل مزعج إلى البيانات والرصد على المستوى الإقليمي، كما يوحي كذلك بأن هذه النسبة قد تكون مجرد غيض من فيض. وتقدم إيران مثالاً آخر، حيث تفيد البيانات التي جُمعت خلال العقد الماضي أنه تأثر حوالي 97 في المائة من البلد بالجفاف طويل الأجل.[217] ومع ذلك، لا توجد بيانات عن النزوح المرتبط بذلك. وفي ضوء ذلك، يجب أن يكون تعزيز رصد النزوح بسبب الجفاف من ضمن الأولويات على صعيد المنطقة.[218]

في حين أن العراق هو البلد الوحيد الذي تتوفر فيه بيانات عن النزوح بسبب الجفاف، توضح الأدلة أن ثمة تحديات يمكن أن تواجهها العديد من البلدان. تأثر العراق بندرة المياه منذ عام 2007 على أقل تقدير، مع ملاحظة أن البلد تعرض لبعض الظواهر المناخية القاسية في عامي 2015 و2016. باتت سبل كسب العيش الريفية التقليدية أقل استدامة نتيجة لاستنفاد الأصول وتآكلها، وبدأت قنوات الري في الجفاف وتضاءلت جودة المياه. ومع كل ذلك، كانت الاستجابة مجزأة في أفضل الأحوال. ونتيجة لذلك، توقف عدد كبير من المزارعين عن العمل في أراضيهم، وباع أصحاب المواشي حيواناتهم، وانتقل عدد كبير من الناس من المناطق التي يعيشون بها بحثًا عن مصادر دخل بديلة. وفي حين أن هذه التحركات للسكان تندرج بالضرورة تحت باب النزوح القسري، يصعب الحصول على البيانات المرتبطة بذلك. تم تسجيل أكثر من 20,000 حالة نزوح مرتبطة بالأزمة في عامي 2018 و2019، وكانت محافظات البصرة وميسان وذي قار هي الأكثر تضررًا.[219]

يعتبر التصحر والتملح وارتفاع مستوى سطح البحر من الأخطار البطيئة الظهور التي ستستمر في التأثير على المنطقة، وقد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم آثارها. ورغم ذلك، لم يتم الإبلاغ عن أي أرقام للنزوح نتيجة لهذه المخاطر. وثمة اختلافات مهمة بين البلدان عندما يتعلق الأمر بالتصحر وندرة المياه، فالبعض، مثل المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط أو الإمارات العربية المتحدة لديهم ما يكفي من الأموال للحصول على مصادر المياه أو إنشاء مصادر جديدة من خلال تحلية المياه. وهناك بلدان أخرى، مثل اليمن أو الأردن، تعتمد على المياه الجوفية، وتكافح في الوقت ذاته من أجل حشد الاستثمارات اللازمة لتأمين موارد مائية جديدة.[220]

على الرغم من تعرض اليمن للفيضانات بشكل متكرر، إلا أنها تستأثر بأدنى نصيب للفرد من المياه المتوفرة على مستوى العالم. وتعود هذه الندرة الشديدة للمياه جزئياً إلى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية، مما يؤدي إلى تسرب المياه المالحة إلى المناطق الساحلية. وفي الوقت نفسه، تعد صنعاء، التي تقع في المرتفعات، أشد مدن العالم تأثرًا من قلة المياه، وهي العاصمة الوحيدة في العالم التي قد تنفد فيها المياه العذبة خلال العقد القادم.[221] ولا توجد بيانات متاحة لتقدير مخاطر النزوح المتعلقة بهذه الظاهرة.

على الرغم من أن العديد من المناطق الساحلية معرضة للخطر، إلا أن الأرقام المتعلقة بالنزوح الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل والملوحة غير متوفرة في المنطقة. ومدينة الإسكندرية المصرية مثال على ذلك، حيث باتت المناطق الساحلية للمدينة أكثر عرضة بشكل متزايد لهبوط الأرض والفيضانات والتملح.[222] ويؤثر هذا على منطقة دلتا النيل عمومًا، إلا أنه لم يتم الحصول على أي أرقام عن النزوح حتى الآن. وهناك مناطق ساحلية أخرى على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية وفي الكويت، على سبيل المثال لا الحصر، معرضة أيضًا لخطر التأثر بالملوحة وارتفاع مستوى سطح البحر.[223] ونظرًا لأن تغير المناخ يفرض تحديات معينة أمام المنطقة، هناك حاجة إلى مزيد من البيانات الأساسية لتقييم مخاطر النزوح الناتج عن الظواهر البطيئة الظهور.

ستستمر ظواهر التصحر والتملح وارتفاع مستوى سطح البحر في التأثير على المنطقة، وقد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم آثارها

في دائرة الضوء - سوريا: الجفاف كأحد دوافع النزاع

الحرب الأهلية في سوريا هي نتاج مجموعة معقدة من العوامل بدءًا من التوترات الدينية والاجتماعية والسياسية ووصولًا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وما نتج عنها من مظالم، لا سيما في صفوف الشباب. وفي حين أن إقامة علاقة سببية بين الجفاف والنزاع أمر إشكالي، تشير الأدلة إلى أن الفقر في أوساط الأسر الريفية الناجم عن الجفاف الذي طال أمده قبل الربيع العربي قد حفز الانتفاضة في عام 2011 ولعب دورًا في كيفية اندلاع الحرب الأهلية في سوريا.[224]

قبل عام 2011، كان أكثر من 75 في المائة من أراضي سوريا تُستخدم للزراعة. وكان الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي يتركز في الشمال الشرقي للبلاد، حيث يعيش 58 في المائة من فقراء سوريا. وكانت معظم المجتمعات الريفية تتألف من أسر المزارعين والرعاة الذين كانوا أكثر عرضة للصدمات المناخية.[225] وقد واجه البلد في الفترة ما بين عامي 2006 و2009 موجات جفاف متتالية وشديدة تفاقمت آثارها بفعل ندرة المياه وتزايد انعدام الأمن في حيازة الأراضي. تسببت ظروف الجفاف الشديد في الأراضي الخصبة حول نهري دجلة والفرات في أسوأ حالات تلف المحاصيل التي تعيها ذاكرة الأحياء. وعلى مدار السنوات التي سبقت الربيع العربي، فقد حوالي 75 في المائة من المزارعين محاصيلهم وفقد 80 في المائة من الرعاة ماشيتهم.[226]

تفاقم الجفاف، الذي عاد في عام 2011، بسبب قرارات إدارة المياه وسوء التخطيط وأخطاء السياسات. وقدمت الحكومة السورية إعانات للمحاصيل التي تستهلك المياه بكثافة مثل القمح والقطن، مما زاد من استنزاف مصادر المياه.[227] وبحلول نهاية العام، أفادت تقديرات الأمم المتحدة أن ما بين مليونين وثلاثة ملايين شخص قد تضرروا، ووقع ما يصل إلى مليون شخص تحت وطأة انعدام الأمن الغذائي. وكافح مئات الآلاف من الناس لمواجهة الأزمة، واضطرت ما بين 40,000 و60,000 أسرة إلى النزوح.[228]

توجه هؤلاء الناس في الغالب إلى ضواحي حلب ودمشق ودرعا ودير الزور وحماة وحمص، التي كانت تعاني بالفعل من الفقر وعدم المساواة وانعدام فرص العمل. وكانت الضواحي مركز الاحتجاجات الأولى المناهضة للرئيس الأسد، حيث أُدرك تمامًا فشل النظام في التخفيف من آثار الجفاف والهجرة الداخلية الهائلة.[229] كما لعبت المجتمعات الريفية دورًا بارزًا في الاحتجاجات السورية. على سبيل المثال، كانت بلدة درعا الريفية الزراعية بؤرة للاحتجاجات المبكرة بعد أن تضررت بشدة من الجفاف وندرة المياه، ولم تقدم الحكومة سوى مساعدات محدودة.[230]

لعبت هذه الظروف دورًا رئيسيًا في الصراعات على الطاقة في خضم النزاع، حيث اكتسبت السدود الكهرومائية والخزانات الأخرى قيمة استراتيجية كبيرة. استولت الجماعات المسلحة غير الحكومية على سد تشرين لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر الفرات بعد اشتباكات عنيفة وقعت في نوفمبر 2012، ويعتبر هذا السد ذا أهمية استراتيجية كبرى للنظام السوري. وفي فبراير 2013، استولت القوات نفسها على سد الطبقة، وهو أكبر منشأة كهرومائية في البلد.[231] وقد اشتمل الهجومان على قتال عنيف أدى إلى نزوح آلاف الأشخاص. ومع دخول البلد عامها العاشر من النزاع، ستستمر آثار تغير المناخ في لعب دور رئيسي في كيفية تطوره. وستكون ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من التحليلات حول مدى الارتباط بين النزاع والجفاف وكيفية معالجة هذه المشكلة.

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

في عام 2019، تسببت الحرائق في إلحاق أضرار بالحقول الزراعية والمحاصيل في جميع أنحاء سوريا، مما يهدد الأمن الغذائي وسبل كسب العيش، هالدرسون / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يونيو 2019

طفلة صغيرة تلعب في الماء عندما ضربت الأمواج بجزيرة صيرة التي تقع بالقرب من عدن، جايلز كلارك/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارس 2019

الزلازل وأمواج تسونامي

تعتبر المخاطر الجيوفيزيائية مثل الزلازل وأمواج تسونامي أقل تواتراً، ولم يتسبب سوى القليل من هذه الأحداث في النزوح منذ عام 2010 في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن مخاطر الزلازل وأمواج تسونامي مرتفعة نسبيًا، نظرًا لأن العديد من البلدان تقع على تقاطع الصفائح التكتونية الأوروبية الآسيوية والعربية والأفريقية. وفي أي لحظة، يمكن أن تكون الأحداث الجيوفيزيائية سببًا للنزوح الداخلي، ولذا ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لاحتمالية النزوح المترتب على ذلك. ويُظهر نموذج مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث على مستوى لدى مركز رصد النزوح الداخلي أنه قد تتسبب الزلازل وأمواج تسونامي في نزوح 288,000 شخصًا في المتوسط في أي عام معين في المنطقة. وإيران والعراق ومصر هي البلدان الأكثر عرضة لخطر النزوح من جراء أحداث من هذا القبيل.[232]

قد تتسبب الزلازل وأمواج تسونامي في نزوح 288,000 شخصًا في المتوسط في أي عام معين في المنطقة

بصرف النظر عن النشاط الزلزالي الذي تسبب في نزوح 4,500 في الجزائر في عام 2014، كان الحدث الجيوفيزيائي الرئيسي الذي تسبب في النزوح في السنوات الأخيرة هو الزلزال الذي بلغت قوته 7.3 درجة والذي ضرب المناطق الحدودية بين إيران والعراق في 12 نوفمبر 2017.[233] وكانت منطقة كرمانشاه الإيرانية الواقعة شمال غربي البلد والمتاخمة للعراق بؤرة الزلزال الذي أدى إلى نزوح نحو 170,000 شخصًا على الجانب الإيراني من الحدود و3,900 شخصًا في الجانب العراقي. وكان الزلزال الأكثر دموية في العالم في ذلك العام، حيث بلغ من شدته أن شعر به الناس في أماكن بعيدة مثل تركيا والكويت وإسرائيل.[234]

شعر السكان بالمئات من الهزات الارتدادية لعدة أيام، وكإجراء احترازي، طُلب من سكان المنطقة النوم خارج منازلهم.[235] ودُمرت العديد من المباني والمنازل أو لحقتها أضرار.[236] وفي إيران، تم إيواء النازحين في خيام الطوارئ إما لأن منازلهم طالها الدمار أو لأن العودة غير آمنة نظرًا لارتفاع مخاطر الانهيار الهيكلي.[237] وعلى الصعيد العراقي، كانت محافظة السليمانية هي المحافظة الأكثر تأثرًا بآثار الزلزال، لكنها كانت أقل دمارًا مقارنة بالوضع في إيران. وتضرر عدد من المنازل أو انهار أو كانت على وشك الانهيار، مما أجبر ما يقدر بنحو 3,900 شخصا على مغادرة منازلهم والبحث عن مأوى لدى الأقارب أو في خيام وفرتها جمعية الهلال الأحمر العراقي.[238] وفي نفس العام، نزح 33,000 شخصًا بسبب سبعة زلازل أخرى في إيران.

يقع العراق وإيران عند تقاطع الصفائح التكتونية الأوروبية الآسيوية والعربية، حيث تتشكل جبال زاغروس.[239] وعادةً ما تقع الزلازل في هذه المنطقة. ضرب زلزالان متتاليان بقوة 6.4 و6.2 درجة محافظة أذربيجان الشرقية في إيران في أغسطس 2012، وكانت المستوطنات الريفية، بما في ذلك حوالي 400 قرية، هي الأكثر تضررًا. وأفادت التقارير بأن هناك 46 قرية منها لحقتها أضرارًا بالغة ودمارًا شديدًا،[240] ونزح أكثر من 100,000 شخصًا،

ومؤخرًا في 23 فبراير 2020، ضرب زلزال آخر بقوة 5.7 درجة منطقة أرومية في إيران الواقعة في المنطقة الحدودية مع تركيا، مما أثر على جانبي الحدود، كما ترتب على ذلك نزوح أكثر من 14,000 شخصًا في إيران.[241] وبعد فترة وجيزة، أصبحت إيران واحدة من أوائل الدول التي تضررت بشدة من جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى توقف المساعدات للسكان النازحين. واعتبارًا من أكتوبر 2020، كانت إيران لا تزال الدولة الأكثر تضررًا من الجائحة، مما أعاق قدرة النازحين على العودة بسرعة إلى ديارهم، كما اتضح مدى صعوبة استجابة بلد ما للأزمات المتداخلة.[242]

لم تسجل التقارير أي حالة نزوح في المنطقة من جراء أمواج تسونامي، ومع ذلك تبقى البلدان الواقعة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط معرضة للخطر. يشير نموذج المخاطر الخاص بمركز رصد النزوح الداخلي إلى أن هناك احتمالًا بنسبة خمسة في المائة أنه في السنوات الخمسين المقبلة قد ينزح ما يقدر بنحو 650,000 شخصًا من الساحل الشمالي الغربي لمصر بسبب أحداث من هذا القبيل.[243] وتثبت الأحداث التاريخية أن هذا الأمر من الممكن أن يحدث. ففي عام 365م، تسبب زلزال قوي قبالة سواحل اليونان في حدوث موجة تسونامي دمرت مدينة الإسكندرية.[244]

القسم

2

إيجاد الحلول في العقد المقبل

علي محمد، البالغ من العمر 49 عامًا، وعائلته يصلون إلى مخيم عبس من كثير من حجة شمال اليمن بعد احتدام النزاع في المنطقة. إذ دفع هذا النزاع آلاف العائلات مثل عائلة علي إلى الهرب من مرارته، ولكن ما يزال العديد من الآخرين محاصرون بين نيران النزاع ويتغذون على الطعام المخزن في منازلهم للبقاء على قيد الحياة، محمد عوض / المجلس النرويجي للاجئين، مارس 2019

في أواخر عام 2010 عندما بدأت الاحتجاجات في الربيع العربي في تونس، عانى ما يقرب من 3.7 مليون شخص النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معظمهم في العراق. وقد تضاعف الرقم أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية حتى بلغ 12.4 مليون شخص في أواخر عام 2019 (انظر الشكل 13). ويشكل النازحون داخليًا في المنطقة في الوقت الراهن ما يقرب من 30% من إجمالي النازحين داخليًا على مستوى العالم، ويقطن معظمهم في سوريا والعراق واليمن وليبيا. غدت آثار النزوح من العوامل المزعزعة للاستقرار ودوافع نشوء المخاطر. كما أفرزت حلقة مفرغة من خلالها احتدمت أزمة النزوح وطال أمدها.

حتى في البلدان التي انحسر فيها النزاع، أصبح إعادة الإعمار أمرًا عسيرًا نتيجة ارتفاع التكاليف وانعدام الترابط الاجتماعي اللازم لإعادة إنعاش الاقتصادات المحلية. ومما يزيد الأمر تعقيدًا أن تحل الكوارث وتزيد من معدلات النزوح مما يفضي إلى وقف الحلول الدائمة بل وإلى تقويضها. ففي هذه البيئات المتقلبة، قد تكون صياغة سياسات التنمية المستدامة والحلول الدائمة وتنفيذها هدفًا صعب المنال.

ولذا استحال على العديد من النازحين داخليًا أن يضعوا حدًا لنزوحهم، مما يخلق التحديات أمام الحكومات ومقدمو المعونات الإنسانية تحول دون دعمهم. يوضح مؤشر النزوح الداخلي لدينا، الذي يقدم بيانًا بشأن الوضع العام في مختلف البلدان والمناطق، أن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها نسبة من أدنى متوسط لقيم مؤشر النزوح الداخلي على مستوى العالم. ويتجلى ذلك في تدني مستويات الأمن والاستقرار والتباطؤ في وضع السياسات وتنفيذها ومدى حدة النزوح (انظر الشكل 14).

يُعد تعزيز جهود بناء السلام وتعزيز الأمن من الأمور الجوهرية في تحسين الوضع العام، والخطوة الرئيسية لتحسين مدى توفر البيانات المتعلقة بالنزوح الداخلي وجودتها. وثمة ضرورة إلى وضع أساس مرجعي مُحكم لتوجيه الجهود الرامية إلى الحد من وطأة المخاطر والوقاية منها والتصدي لها والتعافي من آثارها ووضع حلول دائمة بشأنها.[245]

يتطلب القضاء على النزوح فهمًا عميقًا لكيفية نشوئه والحيلولة دون وقوعه. لذا فإن التقييم الجيد لآثاره الاقتصادية والاجتماعية ومعرفة طبيعتها المزمنة طويلة الأمد، وتحليل علاقته بالتنقلات عبر الحدود والعودة سيساعد في تكوين قاعدة معرفية للاسترشاد بها في وضع السياسات وإحداث التغييرات الإيجابية في حياة النازحين داخليًا. يتناول هذا القسم هذه القضايا بالتفصيل ويحدد الثغرات والممارسات الجيدة ذات الصلة بجميع أصحاب المصلحة المعنيين الاستجابة الإنسانية والتخطيط الإنمائي.

الشكل 13: إجمالي عدد النازحين داخليًا بسبب النزاع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010-2019)

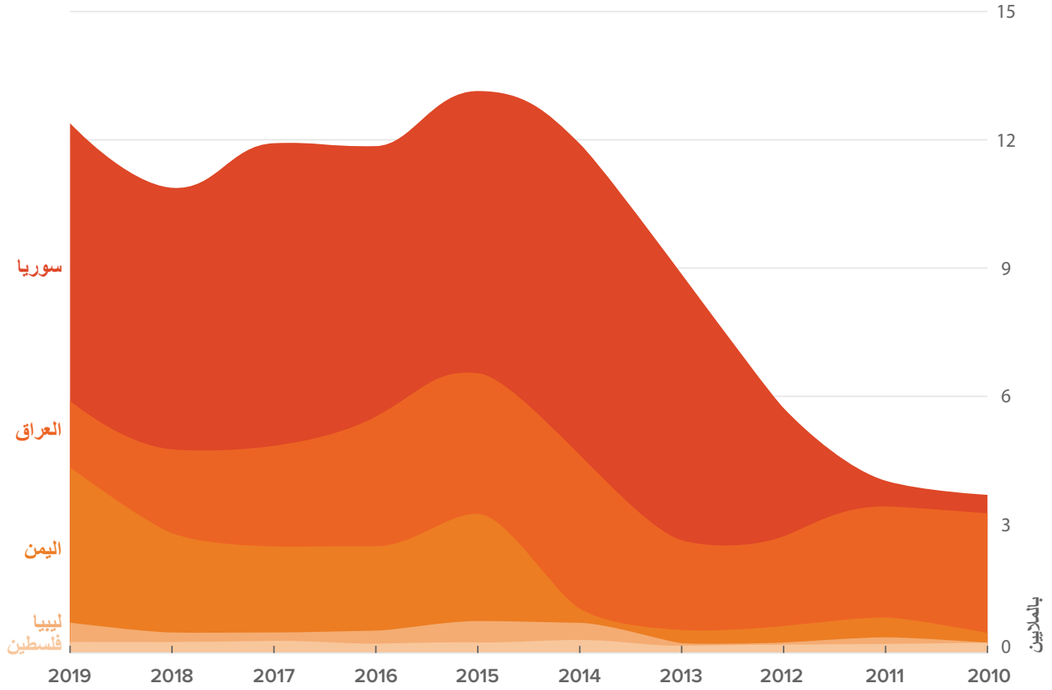

تظهر أسماء البلدان وقيمها فقط عندما يتجاوز إجمالي عدد النازحين داخليًا سنويًا 100,000 نسمة.

الشكل 14: مؤشر النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ملون) وعلى مستوى العالم (باللون الرمادي)

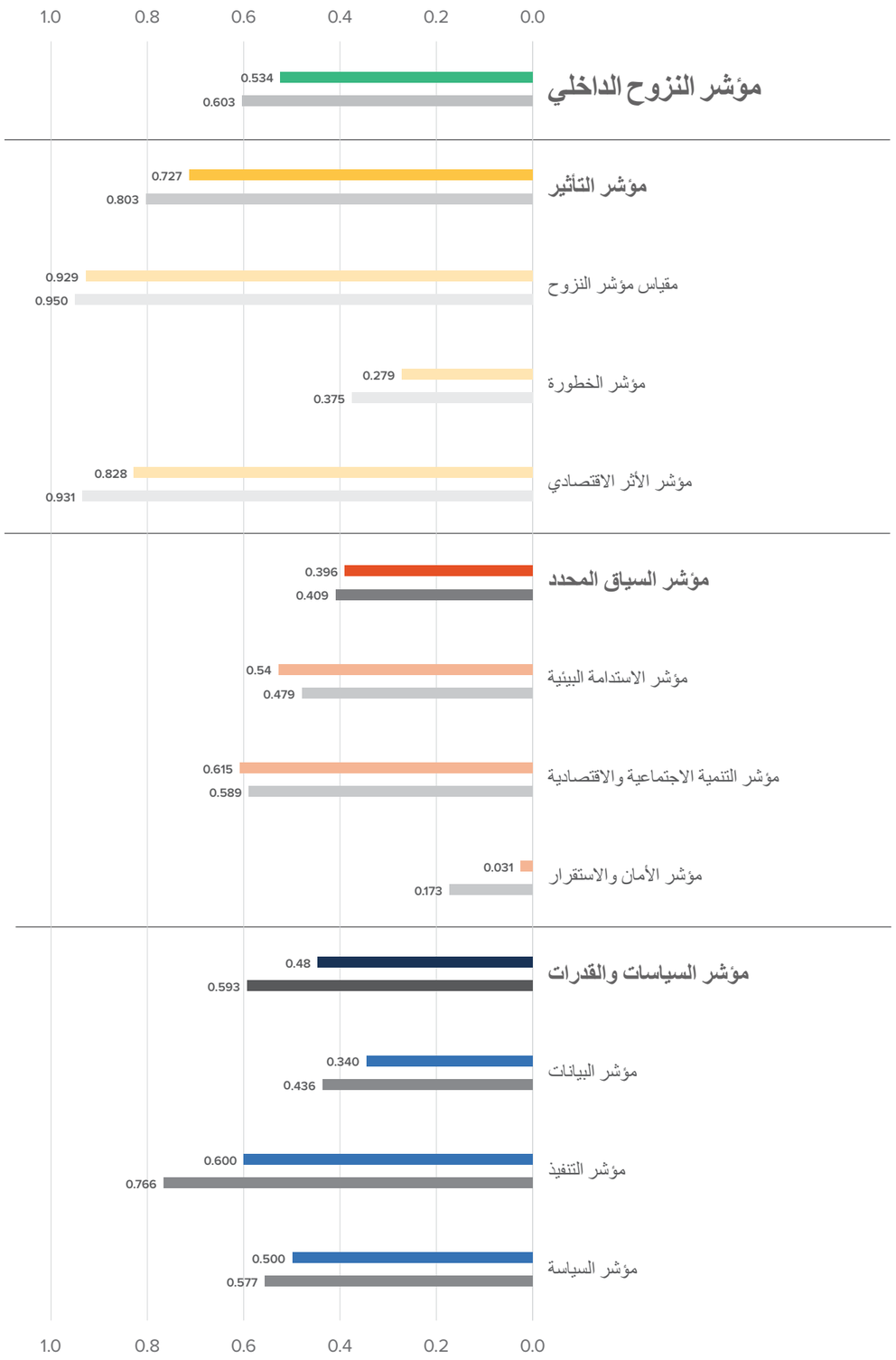

النزوح الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين عامي 2010 و2019

تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية

خلّف النزوح الداخلي عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة على النازحين والمجتمعات المضيفة لهم والبلدان ككل سواء كان مترتبًا على النزاع أو العنف أو وقوع الكوارث.

علاوة على ذلك، ترك النزوح الداخلي آثارًا مزعزعة للاستقرار فيما يخص الأوضاع السكنية وسبل العيش والصحة والتعليم والأمن لأولئك الذين أجبروا على الفرار من منازلهم وغالباً ما يكون له آثار مالية كبيرة تحد من قدرتهم على المساهمة في الاقتصاد، كما تمخض عنه احتياجات خاصة مثل المأوى والغذاء والرعاية الصحية التي يتحمل تكاليفها النازحون داخليًا والمجتمعات المضيفة والوكالات الحكومية وقطاع المساعدات الإنسانية.

قدرنا إجمالي التكلفة المخصصة لتلبية احتياجات جميع النازحين داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بداية من نهاية عام 2019 بأكثر من 8 مليارات دولار، بما يشمل تزويد كل نازح داخلي بالدعم المخصص للمسكن والرعاية الصحية والتعليم والأمن وتعويضهم عن خسارة الدخل.[246] ويعادل ذلك متوسط تكلفة لكل نازح داخلي يبلغ 623 دولارًا، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 390 دولارًا[247] (انظر الشكل 15).

لا يُعزى ارتفاع التكلفة نسبيًا إلى احتدام أزمات النزوح في المنطقة فحسب ولكن أيضًا إلى ارتفاع متوسط مستويات الدخول في بعض البلدان التي يجري تقييمها مقارنةً بالمناطق والبلدان الأخرى المتضررة من هذه الظاهرة. تتوفر بيانات عن الآثار اقتصادية للنزوح الداخلي في خمسة بلدان فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: العراق وليبيا وفلسطين وسوريا واليمن.[248]

لا يزال فهمنا للآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودًا. إذ لا تتناول هذه التقديرات سوى تكاليف تلبية الاحتياجات الملحة للنازحين داخليًا والخسائر التي يتكبدونها، ولا تتطرق إلى العواقب الاقتصادية طويلة المدى للنزوح. فعلى سبيل المثال، قد يُسفر تأخير تعليم الأطفال عن الحد من فرص عملهم في المستقبل وتحجيم مصادر دخلهم المحتملة. كما لم تتضمن هذه التقديرات الآثار الاقتصادية على المجتمعات المضيفة أو المجتمعات الأصلية. ولو أدرجت هذه الآثار، لربما كان إجمالي الأرقام أكبر من المعلن بكثير.

على الرغم من هذه القيود، تُبرز الأرقام العبء الاقتصادي الكبير الذي يفرضه النزوح الداخلي على النازحين داخليًا والحكومات ومقدمي المساعدات الذين يستجيبون للأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحديات التي تفرضها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يبلغ إجمالي التكلفة المخصصة لتلبية احتياجات 6.5 مليون نازح داخليًا في سوريا مع احتساب فقدانهم للدخل لمدة عام واحد أكثر من 5.6 مليار دولار، وهو يمثل ما يقارب من 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (انظر الشكل 16).[249]

الشكل 15: الآثار الاقتصادية على كل نازح داخلي لمدة عام واحد من النزوح في بلدان معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

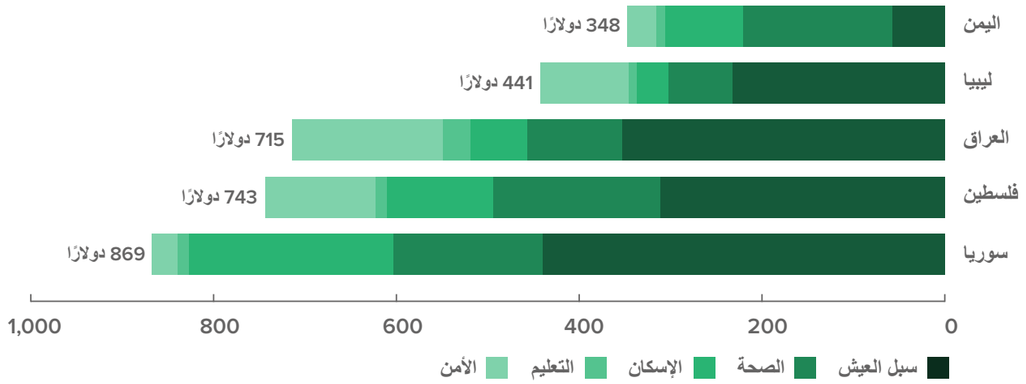

الشكل 16: مجمل الآثار الاقتصادية للنزوح الداخلي في عام 2019 في بلدان محددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بالدولار الأمريكي، النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي للبلدان)[250]

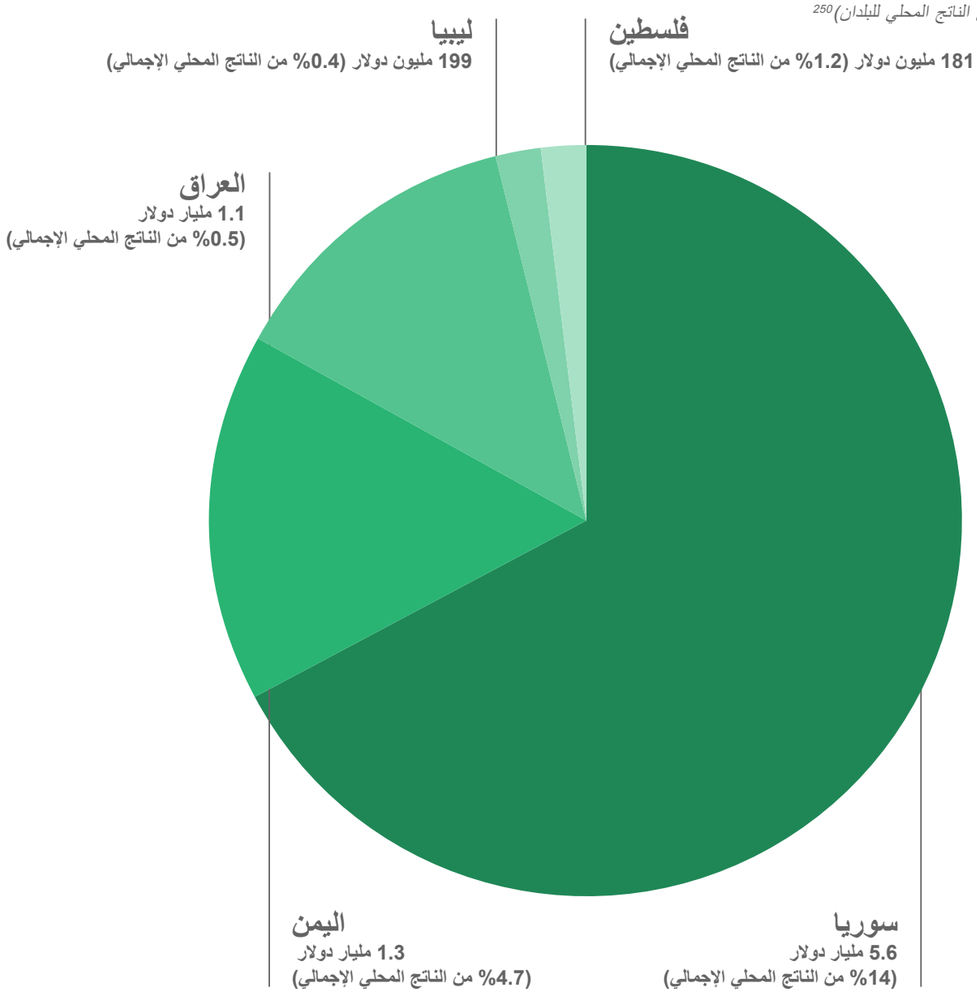

تتفاقم الآثار الاقتصادية بتزايد حجم النزوح وحدته. إذ تشير التقديرات التي أجريناها بخصوص دولة اليمن في عام 2019 إلى ما يقرب من 1.3 مليار دولار، أي أكثر من ضعف الرقم السنوي الذي احتسبناه في الفترة من 2015 حتى 2017.[251] وترتبط هذه الزيادة بارتفاع عدد النازحين داخليًا من مليوني نازح في عام 2017 إلى أكثر من 3.6 مليون في أواخر عام 2019 والتغيرات التي طرأت على احتياجات النازحين داخليًا نتيجة احتدام الأزمة.[252] يواجه العديد من الأشخاص في وقتنا هذا نزوحًا طويل الأمد وجوعًا شديدًا في خضم تدهور اقتصادي حاد.[253] ارتفع عدد النازحين داخليًا الذين يُعتقد أنهم بحاجة إلى معونة غذائية ارتفاعا ملحوظًا، كما أن تحديد المناطق التي سجلت أعلى معدلات للآثار الاقتصادية المترتبة على النزوح يمكن أن يساعد الحكومات ومقدمي المساعدات في تصميم التدخلات بفاعلية أكبر لتناسب الاحتياجات. ومع ذلك، فإن إجراء ذلك يتطلب بيانات كافية عن عدد النازحين ومدة نزوحهم والتكاليف والخسائر ذات الصلة في مناطق مختلفة.

تصنيف البيانات

يعد استيعاب عدد النازحين من الأطفال والنساء وكبار السن أمرًا جوهريًا للتخطيط لتوفير المساعدة الكافية. كما أنه بمثابة السبيل إلى جمع الأموال الكافية لدعم الحلول الدائمة. بدأنا في نشر تقديرات عدد النازحين داخليًا حسب العمر والجنس في عام 2019. استندت هذه التقديرات إلى عدد الأشخاص النازحين داخليًا في كل بلد في نهاية العام والبيانات الديموغرافية الصادرة عن شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. تفترض هذه التقديرات أن التوزيع الديموغرافي للنازحين داخليًا مطابق لتوزيع إجمالي عدد السكان.

لذا عند تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتبين بهذه الطريقة أنه من بين النازحين داخليًا ما يقرب من 6.3 مليون امرأة وفتاة في أواخر عام 2019 جراء النزاع والعنف ووقوع الكوارث. فقد نزح ما يقرب من خمسة ملايين شخص دون سن 18 عامًا، وحوالي 800,000 شخصًا فوق الستين (انظر الشكل 17).

تُحتسب هذه التقديرات على المستويين العالمي والإقليمي، وبالرغم من ذلك يلزم توفير المزيد من المعلومات التفصيلية على المستوى الوطني. فغالبًا ما تستدعي الحاجة إلى تصنيف البيانات، ولكن ثمة أمثلة جيدة على ذلك في بلدان مثل العراق وليبيا حيث توفر مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بيانات مصنفة حسب موقع النزوح بأرقام تعريف مخصصة ومعلومات محددة الموقع الجغرافي باستخدام احداثيات نظام تحديد المواقع العالمي.

تمنح هذه البيانات الحكومات والوكالات الإنسانية والتنموية فهمًا أفضل لأنواع المأوى الذي يعيش فيه النازحون داخليًا، سواءً كانوا في موقع حضري أو ريفي وإمكانية حصولهم على سبل العيش والخدمات الأساسية. ومجموعات البيانات قابلة للتبادل مما يسمح بإجراء مقارنات سهلة بين المواقع. يتوفر لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بفلسطين قاعدة بيانات متعلقة بالنزوح تتضمن بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر ومعلومات عن معظم احتياجات النازحين داخليًا المدرجة بالتقارير. يُجري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقييماته على مستوى الحدث، وبذلك تصبح تقييمات على قدر كبير من الدقة.[254]

بدأنا في تصنيف أرقام النزوح الداخلي لدينا حسب الموقع ما دون الوطني في عام 2017، وحسب الجنس والعمر في عام 2019. وعلى الرغم من إحراز قدرًا من التقدم، لا يضطلع جميع شركائنا المعنيين بجمع البيانات بتصنيف الأرقام المسجلة لديهم. حيث تقدم أقل من 14% من البلدان والأقاليم التي يمكننا الحصول على بيانات بشأن النازحين داخليًا فيها جراء النزاع هذه المعلومات حسب العمر والجنس.[255] وعند تجميع البيانات لأغراض إعداد التقارير، فإننا نفقد أيضًا التفاصيل الدقيقة التي من شأنها أن تساعدنا في فهم كيفية تأثير النزوح على مختلف قطاعات السكان وتنقلاتهم وخواصهم الاجتماعية والاقتصادية. لذا يلزم أن يكون سد هذه الثغرات أولوية جماعية في السنوات القادمة.

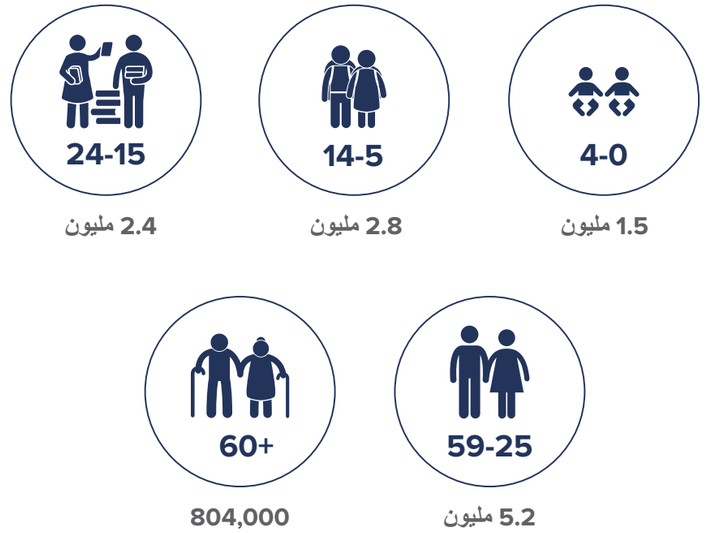

الشكل 17: إجمالي عدد النازحين داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى نهاية عام 2019، حسب الفئة العمرية

رصد أحداث النزوح محدودة النطاق

لا يزال تحديد أحداث النزوح محدودة النطاق يمثل تحديًا كبيرًا. فغالبًا ما تقع كوارث صغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما هو الحال في المناطق الأخرى دون الإبلاغ عنها، وذلك بسبب عدم وجود المنظمات الإنسانية وجهات جمع البيانات على أرض الواقع. لذا فإن السبيل الوحيد لتحديدها ورأب هذه الفجوات هو الرصد القائم على الأحداث المشمول بالمقالات الإعلامية المحلية. استمدت معظم الأدلة التي جمعناها بشأن النزوح المرتبط بالكوارث في بعض البلدان مثل البحرين وعمان وتونس من التقارير الإعلامية المحلية والمنصات الإخبارية الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا النهج تعترضه بعض المشكلات، فوسائل الإعلام لا تقدم الأرقام لأغراض جمع البيانات. كمان أن المعلومات لم يتم التأكد من صحتها وعلى الأغلب لم يجر تصنيفها. فقلما تتابع وسائل الإعلام أوضاع النزوح وخاصة إذا كانت محدودة النطاق مما يجعل تقييم مدتها ومدى تطورها أمرًا محالًا. كما أن التفاوتات في طريقة جمع وسائل الإعلام للمعلومات وتقديم تقارير بشأنها تحول دون مقارنة مختلف الأوضاع والبلدان وكذلك يؤثر التحيز السياسي على دقة التقارير وموضوعيتها.

يمكن للحكومات التغلب على هذا التحدي من خلال دعم السلطات والمجتمعات المحلية في تعزيز قدرتها على جمع البيانات، فهذا من شانه أن يزيد من دقة البيانات على المستوى المحلي ويقلل من الاعتماد المفرط على متابعة المصادر الإعلامية لتتبع أحداث النزوح محدودة النطاق.

رصد النزوح المتكرر

ما زال رصد التنقلات الفردية يمثل معضلة. ومع ذلك، تتوفر أدلة كافية تبين أن نسبة كبيرة من حالات النزوح الجديدة المشار إليها في الجزء الأول من هذا التقرير شملت أشخاصًا اضطروا للنزوح للمرة الثانية أو الثالثة نتيجة لاندلاع نزاعات أو وقوع كوارث مستجدة أو كليهما معًا. ما زالت البيانات المتعلقة بالنزوح المتكرر محدودة، لكن هذه الظاهرة ظلت قائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى العقد الماضي.

أصبح النزوح الثانوي أمرًا معتادًا في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤثر ليس على النازحين داخليًا فحسب ولكن أيضًا على اللاجئين الذين تعيش غالبيتهم في مخيمات أو أماكن شبيهة بالمخيمات بالقرب من أحواض الأنهار وعلى المنحدرات الحادة فغالبًا ما يستوطنون هذه المناطق في ظل تعرضهم لمخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية.[256] ولعل وقوع بعض المخيمات في مناطق نائية يجعل وصول مقدمي المساعدات إليها وتقديم الاستجابة المناسبة حال وقوع الكوارث أمرًا محفوفًا بالمصاعب.

ينتقل العديد من النازحين داخليًا إلى المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها التي غالبًا ما تتعرض لمخاطر طبيعية فهم مضطرون للعيش في ظروف غير مستقرة. ويواجهون في هذه المناطق خطر النزوح الثانوي بسبب الإخلاء القسري وكذلك اندلاع النزاعات والكوارث.[257]

وضع المجتمع الدولي مبادئ توجيهية بخصوص التنسيق والإدارة تهدف إلى تخفيف وطأة مخاطر الكوارث على المخيمات. ومن بين الأمثلة الجيدة على ذلك الاستراتيجية العالمية المعنية بتوفير المأوى والمستوطنات البشرية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي نُشرت في عام 2014 ومعايير مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها التي تخضع للاختبار حاليًا.[258] ومع ذلك، تبين أن تنفيذها تكتنفه تحديّات كبيرة في الأوَضاع المعقدة والمتقلبة مثلما يجري في سوريا واليمن.

شرعت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية في التطرق إلى التمييز بين النزوح الأولي والمتكرر. وتتضمن مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الدولية للهجرة حاليًا دراسات استقصائية تشتمل على أسئلة لمعرفة وضع النازحين عما إذا اضطروا للنزوح للمرة الأولى أم الثانية مما يمنحنا فهمًا وافيًا لديناميات النزوح والنزاعات. كما توفر معلومات إضافية حول استدامة عمليات العودة واحتمال نزوح العائدين مرة أخرى.

توضح لنا البيانات المقدمة من برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية عدد المرات التي أجبر فيها النازحون على الفرار. فهي تبين، على سبيل المثال، أن أكثر من نصف حالات النزوح التي سُجلت خلال الهجوم الشامل الأخير على إدلب في الفترة ما بين ديسمبر 2019 وأوائل مارس 2020 استتبعه فرار أشخاص للمرة الثانية.[259] ويساعدنا هذا الدليل على زيادة فهمنا لمواطن الهشاشة لدى النازحين داخليًا وقدراتهم على التكيف.

تحديد أمد النزوح

نادراً ما توفر البيانات المتاحة فهماً كاملاً لمدة النزوح. وينطبق هذا تحديدًا على النزوح المترتب على الكوارث ويرجع ذلك إلى جمع البيانات في وقت نزوح الأشخاص. ولطالما كانت عمليات متابعة حالات النزوح غير مألوفة مما يرسخ المفاهيم الخاطئة بأن الغالبية الساحقة منها ظاهرة قصيرة المدى. وبالرغم من أنه بمقدور بعض الأشخاص التعجيل بعملية العودة عقب وقوع كارثة، لكن يظل الكثير نازحين لشهور أو حتى لسنوات ويكافحون من أجل استعادة منازلهم أو إعادة بناءها وكذلك الحال بالنسبة لأراضيهم وممتلكاتهم.

يفقد كذلك العديد من النازحين داخليًا دخلهم بأكمله أو جزءًا منه بسبب نزوحهم، مما يضعف قدرتهم على تحمل الصدمات المتوارية بين طيات المستقبل. لذا فإن تتبع مدة النزوح يمكّننا من تحديد حجم هذه المسائل ورأب الفجوات في هذا الخصوص. ويمكن للحكومات عندئذٍ استخدام هذه البيانات للحصول على استثمارات طويلة الأجل من الجهات المانحة والمؤسسات المالية.

وتعد المستجدات التي تنشرها مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في عدد من البلدان بصورة منتظمة نموذج يُحتذى به في تتبع مسار النزوح على مدار الزمن. إذ تتضمن تقييماتها معلومات تفصيلية عن مواقع النازحين داخليًا وآرائهم حول الحلول الدائمة. كما تلقي الضوء على احتياجاتهم وتطلعاتهم وتساعدهم في الوقوف على الصعوبات التي يواجهونها عند العودة إلى موطنهم. بالإضافة إلى ذلك، يُسترشد بهذه المعلومات في جهود التعافي على المدى الطويل، حيث يمكن استخدامها لإعداد مؤشرات العودة وتقييمات مدى جسامة الأوضاع التي تساعد في معرفة كيف تمكن الأشخاص من إنهاء نزوحهم بشكل مستدام.

تعد تقييمات الاحتياجات في أعقاب الكوارث وسيلة أخرى فعالة لتقييم عدد الأشخاص الذين ما زالوا نازحين عقب وقوع الكوارث الكبرى، إذ توضح ظروف حدوث النزوح بوجه عام وكيفية دعم الجهود المبذولة في التعافي وإعادة الإعمار المتضررين بمن فيهم النازحين داخليًا. وقد أجرت الحكومة الإيرانية تقييمات شاملة للاحتياجات في أعقاب الكوارث عقب الفيضانات التي اجتاحت البلد عام 2019، والتي بيّنت أن حوالي نصف هؤلاء النازحين كانوا من الأطفال، كما كشفت عن كيفية تنظيم الاستجابة وسلطت الضوء على أوضاع النازحين داخليًا بعد عدة أشهر من وقوع الكارثة.[260]

وعلى الرغم من ذلك، تجرى هذه التقييمات التفصيلية بصدد الكوارث الكبرى ولمرة واحدة فحسب. لذا يتعين على السلطات المحلية أن تحذو حذو هذه الجهود وذلك بتتبع أماكن تواجد النازحين داخليًا لعدة أشهر بعد وقوع الكارثة ورصد وقت تنفيذهم للحلول. فيمكن للسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية تجميع وتوليف المعلومات التي تجدي نفعًا في تقييم المسألة على الصعيد الوطني ووضع خطط التعافي أو تطويعها.

فهم النزوح من خلال المخاطر البطيئة الظهور والتغيرات المناخية

يشكل رصد النزوح الناجم عن الجفاف والتصحر والظواهر البطيئة الظهور الأخرى تحديًا ليس بجديد على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتطور الكوارث البطيئة الظهور على مدى فترات طويلة من الزمن، على غرار أي نزوح ناجم عنها. ولا يميل الناس إلى الفرار الجماعي، وغالبًا ما يختلط مفهوم النزوح وأنواع أخرى من الهجرة ويصعب التمييز بينهما بسبب نقص الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وتثير المجتمعات التي تندلع فيها النزاعات ويجتاحها الجفاف في نفس الوقت مشاكل إضافية في هذا الصدد، وحينها يغدو تحليل العلاقة بينهما معضلة.

تتاح أعداد النازحين بسبب الجفاف في المنطقة لدولة العراق فقط، على الرغم من صعوبة تحديد وقت نزوح الأشخاص أو مدة نزوحهم. ومع ذلك، وفرت لنا البيانات رؤى مجدية حول أنماط النزوح. فعلى سبيل المثال، بينت أن معظم العائلات التي نزحت بسبب ندرة المياه انتقلت إلى المناطق الحضرية، وأن العديد منها ظل داخل محافظاتهم الأصلية.[261] تشكل هذه المعلومات العمود الأساسي للتخطيط للاستجابات والحيلولة دون حدوث النزوح في المستقبل.

اعتمدت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس سياسات بشأن التصحر، لكن لم تشتمل أي منها على كيفية منع أي نزوح ذي صلة أو حتى رصده.[262] ويمكن لهذه البلدان مواصلة جهودها في المرحلة التالية من خلال إدراج هذه البنود.

تعزيز التنسيق والملكية

كانت معظم بيانات النزوح التي جرى جمعها خلال العقد الماضي هي ثمار سعي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فهنالك عدد قليل من الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتفظ بمجموعات بيانات مركزية بشأن النزوح الناجم عن الكوارث والنزاعات. وقلما تحدّث البيانات المتوفرة وفي الأغلب لا تتوفر مقاييس بتنسيق مناسب من أجل التخطيط القطاعي أو صياغة السياسات. لذا ينبغي تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية كونه يساعد على إقامة الروابط بين الأدلة ووضع السياسات.

ويبين الوضع في العراق أن هذا الأمر بالمستطاع كما يوضح كيف يمكن أن يدعم التعاون وتبادل البيانات صوغ سياسات فعالة، حيث تعاونت وزارة التخطيط العراقية مع جميع الوزارات المعنية بدعم من المجتمع الدولي لإجراء تقييمات بشأن الأضرار والاحتياجات لغرض تقدير آثار النزاع على البلد وتحديد متطلبات التعافي وإعادة الإعمار في سبع محافظات.

صُنفت قطاعات الإسكان والصحة والتعليم على أنها القطاعات الأكثر تضررًا، مما يُفسر سبب استمرار العديد من النازحين داخليًا في العيش في حالة نزوح طويلة الأمد. وأدرجت النتائج في إطار الحكومة المعني بالتنمية وإعادة الإعمار، وتتواصل المساعي للاستثمار في تعافي المجتمع وتحقيق استقراره.

أعدت مؤخرًا المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها مؤشر العودة المعني بالعراق الذي ساعد على فهم الأولويات الأساسية للنازحين داخليًا والعراقيل التي تعترض طريق عودتهم إلى ديارهم أو مواطنهم الأصلية، كما أنه يساعد على تحديد المناطق الجغرافية التي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات.[263]

أطلقت الحكومة برنامجًا للانتعاش والصمود في فبراير 2018. وساعد هذا البرنامج، الذي تدعمه الأمم المتحدة، على معالجة الأبعاد الاجتماعية لإعادة البناء وخلق الظروف التي من شأنها أن تشجع العودة في أمان وكرامة وبشكل طوعي. وقد شمل ذلك إزالة الذخائر غير المنفجرة، وتوفير الدعم القانوني للنازحين داخليًا وتعزيز قدرات المؤسسات المسؤولة عن الوثائق والتعويض وإعادة الممتلكات وجمع شمل الأسر.

كما أنشئت شبكة العراق للحلول المستدامة وأمانة لجنة العودة للمحافظات في أواخر عام 2019. وانطلاقًا من مكاتبها في بغداد وأربيل والموصل، تسعى أمانة اللجنة إلى تحقيق هدف شامل يتمثل في تنسيق عودة قابلة للاستمرار ودعم لجان العودة التابعة للمحافظات، والتي تركز على تجميع المخيمات وإغلاقها. ويمكن أن تلعب هذه المؤسسات دورًا حيويًا في ضمان أن تكون العودة وكذلك أشكال الحلول الأخرى قابلة للاستمرار بشكل حقيقي.[264]

معالجة النزوح المتواصل

يتم الإبلاغ عن حالات النزوح الداخلي وعمليات التنقل عبر الحدود كلّ على حدة ولكن واقعيًا غالبًا ما يحدث تداخل بينهما. كان العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء نازحين داخليًا ممن عبروا الحدود بسبب غياب الحماية والمساعدة التي يحتاجونها في موطنهم الأصلي. كما يعود العديد من اللاجئين العائدين إلى حياة النزوح الداخلي.[265]

إن قياس عوامل الشد والجذب التي تمثل عنصرًا مهمًا في ديناميات النزوح المتواصل ليس بالأمر اليسير، نظرًا لأن البيانات ليست دقيقة ووافية بما يكفي لفهم حجم الظواهر ذات الصلة فهمًا تامًا، مما يخلف قصورًا كبيرًا في المعارف يعرقل الاستجابات والسياسات طويلة الأجل المعنية بالحلول المستدامة لكل من النازحين داخليًا واللاجئين العائدين.

ثمّة خطوات إيجابية نحو معالجة أوجه القصور هذه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كشفت المقابلات التي أجريناها في عام 2018 أن حوالي 58% من اللاجئين العراقيين واللاجئين العائدين قد نزحوا داخليًا قبل فرارهم إلى خارج العراق.[266] فقد نزح معظمهم خلال اندلاع النزاع مع تنظيم داعش واضطر العديد منهم إلى التنقل عدة مرات داخل مدينتهم أو خارجها. ثم انتهى بهم الأمر إلى مغادرة العراق بسبب عدم توفر فرص الحلول الدائمة لهم. وقد أخفق بعضهم في إيجاد الأمان بينما واصل البعض الآخر كفاحه من أجل الحصول على الخدمات وفرص العمل في الأماكن التي نزحوا إليها.

لم يكن بمقدور العديد من النازحين داخليًا ممن يواجهون هذه العراقيل تحمل تكاليف مغادرة بلدهم، حتى وإن كانوا غادروها طواعية. ذكر نصف النازحين داخليًا من العراقيين المشمولين بالدراسة الاستقصائية أن ارتفاع التكاليف حال دون بحثهم عن ملاذ في الخارج. وهو ما ذكره أيضًا ثلاثة أرباع النازحين داخليًا المشمولين بالبحث الذي أجريناه في عام 2019. وتعد السياسات التقييدية للهجرة التي تجبر العديد من النازحين داخليًا على اللجوء إلى أنماط الهجرة غير النظامية أحد العوامل المؤثرة في ذلك، مما جعل تكلفة الرحلات السرية من اليمن إلى أوروبا ترتفع إلى ما يقارب 26,000 دولار.[267] كما تدفع محدودية سبل الحماية الدولية النازحين داخليًا في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى النزوح الداخلي المتكرر وطويل الأمد.

يواجه العديد ممن يعبرون الحدود ظروفاً قاسية إذ لا يجدون أمامهم سوى العودة إلى وطنهم أيًا كان الوضع الأمني هناك. وهذا ما حدث مع العديد من اللاجئين العائدين إلى العراق[268] ممن اختاروا العودة بعد تحملهم ظروف تقييد التنقل ومحدودية الوصول إلى الخدمات في مخيمات اللاجئين السوريين أو نقص فرص العمل في الأردن وغيرها. وكذلك الحال بالنسبة للعديد من النازحين العائدين إلى سوريا الذين كابدوا قبل عودتهم ظروف اقتصادية صعبة وعانوا من التمييز في البلدان المضيفة لهم.[269]

ينتهي المطاف بالعديد من اللاجئين الذين يعودون في مراحل مبكرة إلى الحياة في وضع النزوح الداخلي. كان أقل من نصف اللاجئين العائدين إلى العراق المشمولين بالدراسة الاستقصائية يقطنون في مساكنهم الأصلية، ويرجع ذلك في الغالب إلى انعدام الأمن هناك.[270] وعاد آخرون ووجدوا مساكنهم مدمرة، مما أرغمهم على العيش في مساكن مستأجرة أو مخيمات للنازحين. وما يزال آخرون يجدون مساكنهم لم يلحق بها أي ضرر ولكنهم يعانون من النقص في الخدمات الأساسية وقلة سبل كسب العيش. ويواجه كذلك العائدون في سوريا تحديات مماثلة. حتى في المقاطعات التي خفت فيها وطأة النزاع، فهم ما زالوا يكافحون للحصول على الخدمات وفرص العمل.[271] يضطر بعض اللاجئين العائدين إلى الفرار عبر الحدود مرة أخرى خشية مواجهة استحالة إيجاد حلول دائمة في الوطن.

تكشف لنا هذه الديناميات أن منع التنقلات المستقبلية عبر الحدود ما هو إلا معالجة لأسباب النزوح الداخلي وآثاره وأن منع العودة المبكرة يرمي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وحث البلدان المضيفة على عدم الضغط عليهم للعودة إلى مواطنهم. وثمّة حاجة إلى نهج شامل يتناول مواطن الهشاشة لدى المجتمعات النازحة طيلة مدة النزوح، سواء في الموطن الأصلي أو خارجه.

البحث في الصلة بين النزاعات والكوارث

تبيّن الأرقام الواردة في هذا التقرير أن النزاعات والكوارث هما السببان الأساسيان وراء للنزوح. ومع ذلك، تثبت الأدلة المتوفرة وجود علاقة وثيقة بينهما. وفي السنوات الأخيرة، أُولي اهتمامًا متزايدًا للعلاقة بين الكوارث والنزاعات في الأبحاث وصياغة السياسات على حد سواء، مما أثمر بتغير جذري في طريقة تحديد وفهم العوامل التي تزيد من مخاطر الأزمة.[272]

وبدأ هذا التغير يضرب بجذوره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن وتيرة التقدم فيما يخص صياغة السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وبناء السلام والحلول الدائمة كانت بطيئة ولم يدرج النزوح في أي من السياسات المعنية بهذه القضايا بوصفه عاملًا يزيد من مخاطر الأزمة. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تبين مؤشرات على تغيّر الرؤية. تتناول النسخة الأولى، التي اعتمدت في أواخر ديسمبر 2010، النزوح بوصفه أحد عوامل الخطر الرئيسية في المنطقة.[273]

حمزة طالب جامعي يبلغ من العمر 20 عامًا، التحق ببرنامج لتوفير فرص كسب الرزق للاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن لدفع الرسوم الدراسية، المجلس النرويجي للاجئين، ديسمبر 2018

عززت النسخة المحدثة على مر عقد من الزمان من هذا الشأن وأكدت ضرورة مراعاة الروابط بين الحد من مخاطر الكوارث والنزاعات عند وضع استراتيجيات محلية ووطنية معنية بالحد من مخاطر الكوارث.[274] كما أكدت أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني، إلا إن وتيرة تنفيذها كانت بطيئة، إذ وضع سبعة أعضاء فقط من بين 22 عضوًا في جامعة الدول العربية استراتيجيات وطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث تتوافق مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث،[275] وأنشأ ما يقرب من نصفهم قواعد بيانات وطنية معنية بالخسائر الناجمة عن الكوارث، ولكن لم يجر تحديثها بأكملها أو لم تتاح للاطلاع العام.[276]

وضعت مصر والأردن استراتيجيات بشأن الحد من مخاطر الكوارث تتطرق إلى الصلة بين الكوارث والنزاعات والنزوح. تتناول إستراتيجية مصر لعام 2011 مسألة النزوح باستفاضة، بما فيها مخاطر النزوح المرتبطة بعمليات بطيئة الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر في دلتا النيل.[277] وتشير كذلك استراتيجية الأردن للفترة من عام 2019 إلى 2022 إلى ضرورة مراعاة مخاطر النزاع في إدارة مخاطر الكوارث.[278]

خصصت دول قليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشريعات معنية بالنزوح الداخلي إذا ما قورنت بمناطق أخر ويُعزى ذلك إلى أسباب النزاعات المستمرة والكوارث المتكررة والنزوح المترتب عليهما، مما يعيق وضع السياسات التي تتناول مخاطر الأزمات بصورة شاملة. ولم تتخذ سوريا أية إجراءات مؤسسية للتصدي لهذا التحدي، رغم أنها البلد الأكثر تضررًا من تبعات النزوح في العالم، مما يجعل الأمر مدعاة للقلق، لأن اعتماد البلد على المساعدات الإنسانية الدولية يكشف عن النواقص الفادحة فيما يخص الحلول الدائمة والحد من المخاطر.[279]

لا يملك سوى العراق واليمن وثائق محددة. واعتمدت اليمن سياسة وطنية بشأن النزوح الداخلي في عام 2013 تناولت ضرورة حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم،[280] وتطرقت إلى النزاعات والكوارث واستهدفت الحيلولة دون حدوث النزوح وإنشاء آليات للتصدي له في المستقبل، كما تضمنت دعم خاص للنازحين داخليًا وغيرهم من المجتمعات المتضررة من خلال إنشاء مخصصات لقطاعات الإسكان والتوظيف والتدريب والتعافي. بالإضافة إلى ذلك، حددت السياسة خطوط واضحة للمسؤوليات والمؤسسات المعنية بالتنسيق.

ومع ذلك، لم تُنفذ هذه السياسية حتى الآن وذلك بسبب النقص الحاد في الموارد والقدرات واحتدام النزاع منذ عام 2014، مما أدى إلى استفحال الانقسام بين الإدارات المختلفة في البلد.[281]

وضعت العراق سياسة وطنية شاملة بشأن النزوح في عام 2008، إلا أن وتيرة تنفيذها ما تزال بطيئة الخطى.[282] وواجه النازحون داخليًا صعوبات في التسجيل لدى السلطات المحلية، مما يصنع العراقيل أمام وصولهم إلى آليات الدعم.[283] كما أن أي مساعدة تُقدَّم من أجل إيجاد حلول دائمة تميل إلى تفضيل العودة على إدماج النازحين وإعادة توطينهم محليًا على الرغم من حقيقة أن الاختلافات العرقية والدينية في الموطن الأصلي ما زالت تطيل أمد نزوح العديد من الأشخاص.[284]

أنشأت ليبيا لجنة معنية بالنازحين داخليًا في عام 2013 تابعة لمكتب رئيس الوزراء وشكلت لجنة فرعية في طرابلس. وتتعاون كلتا اللجنتين وتنسقان مع المنظمات الدولية بشأن تقديم المساعدات.[285]

تبين هذه الأمثلة أن بعض البلدان قد أظهرت التزامًا سياسيًا بالتصدي لظاهرة النزوح والتخفيف من وطأة مخاطر النزاعات والكوارث، إلا أن معدل التقدم في هذا الصدد يعد هزيلًا إذا ما قورن بحجم الظاهرة وحدتها. ويوضح لنا ذلك أن أطر السياسات والمبادرات المتعلقة بالحلول الدائمة وحل النزاعات والحد من مخاطر الكوارث يجب أن تكون متوافقة مع هدف الحيلولة دون حدوث النزوح والتخفيف من وطأة مخاطره على نحو أفضل. وهذا هو السبيل الوحيد للتصدي للعوامل الرئيسية الكامنة وراء مخاطر الأزمة برمتها.

الخلاصة

بدأ الربيع العربي عهدًا جديدًا في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأثار موجة من القلاقل الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة، كما أدى في بعض البلدان إلى اندلاع نزاعات مسلحة طويلة الأمد ونزوح داخلي غير مسبوق. معظم الحالات التي جرى تسجيلها على مدى العقد الماضي كانت ناجمة عن النزاعات وأحداث العنف، بيد أن الكوارث أيضًا أجبرت مئات الآلاف من الأشخاص على ترك ديارهم عامًا بعد عام. ثمة صلة وثيقة بين دوافع النزاعات والكوارث وآثارهما، مما أسهم في استفحال النزوح وإطالة أمده.

وسعيًا إلى كسر هذه الحلقة المفرغة من عدم الاستقرار والهشاشة، هناك حاجة إلى التركيز مجددًا على كيفية نشوء مخاطر الأزمات وكيفية تطويع جهود بناء السلام والحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة حسب الواقع المتغير والمعقد. سيشكل توافر البيانات الموثوقة والدقيقة في الوقت المناسب عن حجم النزوح الداخلي ومدته ومخاطره وآثاره خطوة رئيسية في هذا الصدد،

كما سيكون لتوافر المزيد من الأدلة والبيانات المرجعية الدقيقة بشأن النزوح دورًا محوريًا في تعزيز الالتزام السياسي ودفع عجلة العمل. وكذلك فإن تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمالية لرصد أمرًا جوهريًا في تقليص التوجهات المشمولة بهذا التقرير. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم توفير استثمارات ضخمة في المجالات التالية: تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح وتصنيف البيانات ورصد أحداث النزوح محدودة النطاق وتحديد مدة النزوح ومعالجة النزوح المتواصل والبحث في الصلة بين النزاعات والكوارث (انظر الجدول).

تتطرق جميع القضايا المذكورة أعلاه إلى تحديات التصدي لأزمة النزوح، بل ويمكن أيضًا دراستها من زاوية إيجاد الحلول بشأنها. ومع ذلك، لا يوجد سجل حافل للممارسات الجيدة والحلول المتاحة في الوقت الراهن. وينبغي لجميع أصحاب المصالح المعنيين بقضايا الحد من مخاطر الكوارث وبناء السلام والحلول المستدامة تحديد خيارات الممارسات والتدخلات والسياسات الناجعة في الحد من النزوح والتخفيف من مخاطره. وبذلك، سننتقل جميعًا من التصدي للمشاكل إلى تعزيز الحلول طويلة الأجل.

التحديات الراهنة		سبل التقدم وفرص صياغة السياسات
تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح	لا تتوفر تقديرات دقيقة بشأن تأثير النزوح على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة والحكومات المحلية والوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	سيساعد الفهم الأفضل للتكاليف والتداعيات الاجتماعية للنزوح على رفع كفاءة التخطيط وزيادة فعالية الاستجابات الإنسانية وتدخلات التنمية المستدامة ودعم الحلول الدائمة.
تصنيف البيانات	تواجه النساء والأطفال وكبار السن وذوو الإعاقة تداعيات وتحديات جمّة عند مسايرة أزمة النزوح، ولكن لا يتوفر سوى قلة قليلة من قواعد البيانات المصنفة على المستوى الوطني، مما يحول دون فهمنا لهذه الفروق.	يمكن الاستفادة من تقييم التركيبة الديمغرافية للنازحين داخليًا في تطويع السياسات والإجراءات لتلائم الآثار المتباينة للنزوح على مجموعات سكانية وفئات عمرية محددة، كما ستمكن هذه البيانات الدول من تقديم تقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأطر الوطنية والدولية لرصد التقدم المحرز في هذا الخصوص.
رصد أحداث النزوح محدودة النطاق	تتضمن قلة من قواعد البيانات رصدًا لأحداث النزوح محدودة النطاق، وتحديدًا الأحداث الناجمة عن نشوء الكوارث، والنزاع والعنف على الصعيد المحلي. والاعتماد على متابعة المصادر الإعلامية المعنية برصد هذه الأحداث يقلل من موثوقية التقديرات.	سيساعد تعزيز القدرات المحلية لرصد النزوح في الكشف عن كيفية نشوء الظاهرة بمزيد من الدقة، كما ستجدي البيانات الموثوق بها المتعلقة بالأحداث محدودة النطاق نفعًا في إنارة السبيل أمام الإجراءات المحلية المعنية بالحلول والحد من المخاطر.
تحديد أمد النزوح	يضطر العديد من النازحين داخليًا إلى الفرار للمرة الثانية أو الثالثة، مما يسهم في إطالة أمد النزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا يزال تحديد أمد النزوح يشكل تحديًا، إذ أن وجود فجوات في البيانات يوحي بأننا لا نفهم أسبابه فهماً تامًا.	من الضروري رصد أوضاع النازحين داخليًا بعد نزوحهم، وتحديد الوقت الذي تمكنوا فيه من وضع حدًا لنزوحهم، حيث سيتيح ذلك للبلدان تحديد الممارسات الناجعة التي يمكن إعادة محاكاتها للحد من الهشاشة والمخاطر.
معالجة النزوح المتواصل	لم يجر تقييم الصلة بين هذه الظواهر في المنطقة أو فهمها فهمًا وافيًا. ومن بين الأسئلة الرئيسية التي ينبغي الإجابة عليها متى ولماذا يعبر النازحون داخليًا الحدود وكيف يعود اللاجئون إلى حياة النزوح الداخلي.	تعترض طريق اللاجئين العائدين والنازحين داخليًا عراقيل مماثلة في سبيلهم لإيجاد حلول دائمة. ويلزم توفير استجابة شاملة لمعالجة أوجه الهشاشة التي تعاني منها المجتمعات المحلية المتضررة من النزوح دون النظر عن حالة النزوح، كما ينبغي دمج الخطط والسياسات المتعلقة بالنازحين داخليًا مع الخطط والسياسات المتعلقة باللاجئين العائدين.
البحث في الصلة بين النزاعات والكوارث	تُجمّع البيانات المتعلقة بالنزوح الناجم عن النزاعات والكوارث كلّ على حدة وتتناول التدخلات بصورة منفردة. ومع ذلك، تتوفر الأدلة الكافية لإثبات أنها تشكل جزءًا من نفس المعادلة.	إن النظر في العلاقة بين مختلف مسبباته النزوح ودوافعه يمكّن صناع السياسات والجهات المستجيبة من تصميم آليات تدخل تتناول التدخلات المشتركة بين النزاعات والكوارث، مما سيسهم في الحد من مخاطر الأزمة برمتها.

المعجم

النزاع المسلح: مواجهة مسلحة بين قوات مسلحة للدول (نزاع مسلح دولي)، أو بين السلطات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة، أو بين هذه الجماعات داخل دولة معينة (نزاع مسلح غير دولي).[286]

العنف الطائفي: عنف مرتكب على أسس عرقية أو دينية أو طائفية لم يصل إلى عتبة النزاع المسلح غير الدولي. ويمكن للعنف الطائفي، خاصة العنف القبلي، أن يتداخل إلى حد كبير مع العنف السياسي بحيث يؤدي واحد منهما إلى اندلاع النوع الآخر من العنف.[287]

النزوح عبر الحدود: انتقال الأشخاص القسري عبر الحدود سواء كان ذلك بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من دوافع النزوح بما في ذلك مشاريع التنمية بغض النظر عن الوضع القانوني في الدول المستقبلة.[288]

الكوارث: تعطل حاد في طريقة عيش مجموعة سكانية أو مجتمع على أي مستوى كان بسبب تفاعل أحداث خطيرة مع ظروف التعرض والهشاشة والقدرات مما يؤدي إلى واحدة من النتائج التالية أو أكثر: خسائر وآثار بشرية ومادية واقتصادية وبيئية.[289]

دافع النزوح: العوامل الهيكلية الأساسية التي تجتمع وتتداخل أو تتراكم مما يؤدي إلى ظهور الأزمة. وهناك مرادفات لهذا المصطلح مثل السبب الجذري أو الباعث أو عامل الضغط. فعلى سبيل المثال هنالك الدوافع البيئية مثل التصحر، والدوافع الاجتماعية مثل التوترات العرقية، والدوافع السياسية مثل الفساد، والدوافع الاقتصادية مثل الفقر وعدم المساواة.[290]

الحلول الدائمة: الوضع الذي لم يعد فيه للنازحين أي حاجات محددة للمساعدة أو الحماية ترتبط بنزوحهم، مما يمكنهم من الاستمتاع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز مبني على النزوح.[291]

التدفقات: عدد الأفراد أو حالات النزوح التي تؤدي إلى زيادة العدد الكلي للنازحين أو انخفاضه (الرصيد). وتشمل التدفقات حالات النزوح الجديدة وحالات العودة والنزوح عبر الحدود والتوطين في أماكن أخرى والاندماج محليًا.

الإخلاء القسري: المغادرة الدائمة أو المؤقتة للأفراد و/والعائلات و/أو المجتمعات لمنازلهم و/أو أراضيهم ضد رغبتهم دون الاستفادة من أشكال الحماية القانونية أو أي شكل آخر من الحماية.[292]

المستوطنات العشوائية: استخدم هذا المصطلح في هذا التقرير للإشارة للنطاق الواسع من السكن غير اللائق. ولكن إذا ما تم وضع المصطلح في سياق محدد، سنجد أن المصطلح الأوسع انتشارًا والأكثر استخدامًا هو المستخدم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذي يتضمن:1) المناطق السكنية التي يعاني فيها السكان من انعدام ضمان الحيازة، مما قد يجعلهم يقوموا بشغل العقارات بشكل غير قانوني أو استئجارها بشكل غير رسمي؛ 2) الأحياء التي تفتقر للخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ 3) السكن الذي لا يتوافق مع قوانين التخطيط والبناء والذي قد يتم إنشاءه في مناطق حساسة بيئيًا.[293]

الاندماج المحلي: وضع يصل من خلاله نازحون سابقون، بناء على قرار طوعي ومطلع، إلى حالة من الاندماج الآمن والدائم والكريم في المنطقة التي نزحوا إليها. وتبقى تسمية نازح سارية على أولئك الذين لا تنطبق عليهم المعايير الواردة في هذا التعريف.

النزوح طويل الأمد: وضع تتوقف فيه عملية البحث عن حل دائم للنزوح الداخلي، و/أو تهميش النازحين داخليا نتيجة لعدم حماية حقوقهم الإنسانية.[294]

نقل مكان الإقامة: نقل الأشخاص الذين تم إخلاؤهم إلى أماكن في انتظار العودة أو الانتقال للعيش في مكان آخر ضمن حدود الدولة (بشكل مؤقت)، أو نقل الأشخاص إلى مكان آخر داخل البلد وتوطينهم فيه في حال انعدام إمكانية رجوعهم لمنازلهم أو أماكن إقامتهم (بشكل دائم).[295]

إعادة التوطين: وضع يستوطن فيه النازحون بقرار طوعي ومطلع في مكان غير مكان إقامتهم السابق أو مكان نزوحهم، بحيث يندمجون في هذا المكان بشكل آمن ودائم يحفظ كرامتهم.

العودة: تتضمن العودة -في سياق النزوح الداخلي- الانتقال من مكان النزوح إلى مكان السكن السابق. وفي حالة النزوح عبر الحدود، تعني العودة انتقال النازحين من البلد المضيف إلى الموطن الأصلي.

العائدون: ينبغي التمييز بين "اللاجئين العائدين" و"النازحين العائدين". ففي حالة النزوح الداخلي، يكون العائد شخصًا كان في وضع نزوح داخلي سابقًا ثم عاد بناء على اختيار طوعي ومطلع، في أمان ومحفوظ الكرامة إلى مكان إقامته المعتاد سابقًا. أما بالنسبة للاجئين أو المهاجرين الذين ليس بمقدورهم العودة لمكان إقامتهم السابق، لسبب من الأسباب الواردة في وثيقة المبادئ التوجيهية، أو لعدم قدرتهم على الاندماج بشكل دائم في مكان آخر، فإنهم يبقون نازحين. كما يعتبر اللاجئون أو المهاجرون السابقون الذين يجبرون، بعد عودتهم، على الهروب من ديارهم أو مكان إقامتهم المعتاد أو مغادرته لسبب من الأسباب الواردة في المبادئ التوجيهية، نازحون أيضًا.

الخطر: احتمال فقدان الحياة، أو التعرض للإصابة، أو تدمير الأصول وهو ما قد يلحق بنظام أو مجتمع أو مجتمع محلي خلال مرحلة زمنية معينة، يحدد احتمال حسب وجود خطر أو التعرض أو الهشاشة أو نقص في القدرات.[296]

الرصيد: عدد الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع نزوح داخلي بسبب النزاع أو الكوارث أو غيرها من العوامل التي تدفع إلى النزوح خلال فترة زمنية معينة. وفي غياب حلول دائمة، قد يشمل الرصيد النازحين الذين حاولوا العودة لمناطقهم الأصلية أو الاستقرار في مكان آخر أو الاندماج محليًا في مكان نزوحهم.

المحفز: أحداث تقع في البيئة الأوسع وتهدد أمن الأفراد. قد تؤدي المحفزات أو قد لا تؤدي للنزوح، حيث يُقيِّم الناس مستوى التهديد الذي يمثله الحدث على أمنهم الجسدي المباشر وأمنهم الاقتصادي وقدرتهم على الفرار من منازلهم. وتنتج هذه المحفزات، التي تتسبب بشكل مباشر في حدوث النزوح، عن تفاعل معقد بين دوافع ضمنية متعددة الرئيسية.[297]

المنطقة الحضرية: بالنظر لعدم توفر تعريف مشترك حول ماهية المنطقة الحضرية، وبهدف دعم هذا التقرير تم تعريف المنطقة الحضرية على أنها "تركز السكان مكانيًا بالإضافة للثروة التي تعتمد على الاقتصاد القائم على النقد والعلاقات القائمة بين كلا الجانبين، والتي يتم تنظيمها وصياغتها من خلال مجموعة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية"، وبذلك تعتبر المدن والبلدات مناطق حضرية.[298]

النزوح في المناطق الحضرية: يشمل الانتقال القسري للأشخاص من المناطق الريفية للمناطق الحضري (الريف – الحضر) والانتقال بين المدن أو المراكز الحضرية أو ضمن المنطقة الحضرية الواحدة (داخل المدينة).

الهشاشة: السمات التي تحددها العوامل الجسدية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أو عمليات تزيد من قابلية الفرد أو المجتمع أو الأصول أو النظم للتأثر بتداعيات المخاطر.[299]

المراجع

1 UNHCR, “Global Trends, Forced Displacement in 2019” 2020; World Bank, “Middle East & North Africa | Data”, available at: https://data.worldbank.org/country/ZQ, accessed: 17 November 2020.

2 De Imus, Phil, Pierre, Gaëlle, et al., “The Cost of Conflict: Middle East strife is exacting a heavy toll on regional economies” December 2017.

3 UNICEF, “Lost at home: The risks and challenges for internally displaced children and the urgent actions needed to protect them” 5 May 2020, available at: https://data.unicef.org/resources/lost-at-home-risks-faced-by-internally-displaced-children/, accessed: 17 November 2020.

4 World Bank Data Help Desk, “How does the World Bank classify countries?”, available at: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/378834-how-does-the-world-bank-classify-countries, accessed: 17 November 2020.

5 World Bank Open Data, “Data”, available at: https://data.worldbank.org/, accessed: 17 November 2020.

6 World Bank Group, “The Fallout of War, The Regional Consequences of the Conflict in Syria” 17 June 2020; UNHCR, “Lebanon | Global Focus”, available at: https://reporting.unhcr.org/node/2520, accessed: 26 November 2020; UNHCR, “Jordan | Global Focus” , available at: https://reporting.unhcr.org/jordan, accessed: 26 November 2020.

7 UNHCR, “Syrian refugees profoundly hit by COVID-19 economic downturn” 16 June 2020.

8 Charap, Samuel, Treyger, Elina, et al., “Understanding Russia’s Intervention in Syria” 31 October 2019.

9 UN News, “War crimes committed by all parties in battle for Aleppo – UN-mandated inquiry on Syria” 1 March 2017; OHCHR, “UN Commission of Inquiry on Syria: The siege and recapture of eastern Ghouta marked by war crimes, crimes against humanity” 20 June 2018; PAX for Peace, “Out of Sight, Out of Mind: The Aftermath of Syria’s Sieges, Final Report” 6 March 2019.

10 UOSSM, “217,000 IDPs in Daraa, Fastest Displacement in Syrian History - Syrian Arab Republic” 29 June 2018; REACH, “Situation Overview in northwest Syria shows humanitarian situation is at risk of further deteriorating” 2 March 2020; Carnegie Middle East Center, Tokmajyan, Armenak, “How Southern Syria Has Been Transformed Into a Regional Powder Keg” 14 July 2020.

11 UNHCR, “Revision to the UNHCR Supplementary Budget: The Libya Situation 2011” July 2011; Brookings-LSE, “Displacement in Libya: Humanitarian Priorities” 15 August 2011; IDMC, “Global Overview 2011, People internally displaced by conflict and violence” April 2012.

12 German Institute for International and Security Affairs, “The EU Will Not Be Able to Enforce the UN Arms Embargo in Libya” 8 March 2020; UNSC, “As Foreign Interference in Libya Reaches Unprecedented Levels, Secretary-General Warns Security Council “Time Is Not on Our Side”, Urges End to Stalemate” 8 July 2020; Crisis Group, “Averting an Egyptian Military Intervention in Libya” 27 July 2020; The New York Times, “Waves of Russian and Emirati Flights Fuel Libyan War, U.N. Finds” 3 September 2020; Atlantic Council, “Libyan ceasefire agreement faces hurdles due to foreign intervention” 5 November 2020.

13 IDMC’ analysis of the IOM DTM data; Middle East Monitor, “Foreign mercenaries are flocking to Libya” 22 February 2020; Foreign Policy, “It’s Syrian vs. Syrian in Libya” 5 May 2020; The Washington Institute, “Turkey’s Intervention in Libya Disrupts the UAE but Opens the Door for Russia” 1 June 2020.

14 IDMC, “Yemen Spotlight, GRID 2016” May 2016; IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2016” May 2016; ACLED, “Yemen Snapshots: 2015-2019” 19 June 2019.

15 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020” April 2020; ICG, “Heading Off a Renewed Struggle for Yemen’s South” 29 April 2020.

16 IFRC, “New research shows urban warfare 8 times more deadly for civilians in Syria and Iraq” 1 October 2018.

17 IDMC, “Urban Internal Displacement: Risk, Impacts and Solutions, Part 3, GRID2019” May 2019.

18 The New Humanitarian, ““We Are Waiting for Death”: Voices from Ghouta’s Underground Bunker” 23 March 2018.

19 IDMC, “Urban Internal Displacement: Risk, Impacts and Solutions, Part 3, GRID2019” May 2019.

20 IDMC, “Yemen: Urban displacement in a rural society” October 2019; IDMC, “Urban Internal Displacement: Risk, Impacts and Solutions, Part 3, GRID2019” May 2019.

21 IDMC, “Spotlight Syria, GRID2019” May 2019.

22 Protection Cluster, “Yemen Protection Brief, October 2020” 4 November 2020.

23 Netherland Institute of International Relations, “Libyan tribes in the shadows of war and peace, CRU Policy Brief” February 2019.

24 Emad Badi, “Tawergha’s Tragedy: Origins and Implications for Libya’s Future” 3 February 2018.

25 OHCHR, “Libya: Residents of Tawergha “dying in desert” in attempt to return home after seven years” 20 February 2018.

26 OHCHR, “Libya: Residents of Tawergha “dying in desert” in attempt to return home after seven years” 20 February 2018; Human Rights Watch, “Libya: Displaced Population Can’t Go Home” 24 January 2019.

27 Balanche, Fabrice, The Washington Institute, “Sectarianism in Syria’s civil war” 2018.

28 ACAPS, “Tribes in Yemen, An introduction to the tribal system” August 2020.

29 IDMC, ““Even if they reopened the airports”, Barriers to cross-border movement expose Yemenis to repeated internal displacement” April 2020; OHCHR, “Interactive dialogue on the High Commissioner’s report on Yemen” 10 September 2019.

30 ACAPS, “Yemen, Escalation of conflict in Al-Jawf and Marib governorates” 24 March 2020.

31 SAM Rights and Liberties, “Al-Mahrah; Invisible Violations” January 2019; Al Jazeera News, “Tribal forces in eastern Yemen clash with Saudis” 18 February 2020; Al-Monitor, “Yemen’s Hadi hopes new governor calms Mahra tensions” 3 March 2020; Republic of Yemen, Mahara Province, “Peaceful Sit-in Organizing Committee” 17 February 2020.

32 NRC, “Desperate measures - Syrians fleeing Turkey’s military operation” 17 December 2019; UN News, “Turkey’s Syria offensive could spark another catastrophe, warn humanitarians” 11 October 2019.

33 Refugees International, “Displacement and Despair: The Turkish Invasion of Northeast Syria” 12 November 2019; German Institute for International and Security Affairs, Centre for Applied Turkey Studies, “Repatriation to Turkey’s “safe zone” in Northeast Syria: Ankara’s goals and European concerns, SWP Comment” January 2020; European Council of Foreing Relations, “A New Gaza: Turkey’s Border Policy in Northern Syria, Policy Brief” May 2020.

34 Minority Rights Group, “Iraq”, available at: https://minorityrights.org/country/iraq/, accessed: 26 November 2020.

35 IDMC, “Iraq: IDPs caught between a rock and a hard place as displacement crisis deepens” June 2015; UN HRC, “Visit to Iraq, Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons” 13 May 2020.

36 IOM, “Understanding Ethno-Religious Groups in Iraq: Displacement and Return” February 2019.

37 UNSC, “Eleventh report of the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Da’esh) to international peace and security and the range of United Nations efforts in support of Member States in countering the threat” 4 August 2020.

38 UNHRC, “They came to destroy”: ISIS Crimes Against the Yazidis*” 15 June 2016.

39 Balanche, Fabrice, The Washington Institute, “Sectarianism in Syria’s civil war” 2018.

40 UN HRC, ““They came to destroy”: ISIS Crimes Against the Yazidis*” 15 June 2016.

79 DTM-IOM-Iraq Mission, “Emergency Tracking, Disputed Areas” , available at: http://iraqdtm.iom.int/archive/DisputedArea.aspx, accessed: 26 November 2020.

80 Crisis Group, “Iraq: Fixing Security in Kirkuk” 15 June 2020.

81 UN News, “UN envoy “confident” Baghdad and Erbil can work hand in hand to overcome differences” 26 October 2017; Clingendael Institute, “Peshmerga politics, Kurdistan and the Iraqi state, Chapter 3, CRU Report” March 2018.

82 IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq Four Years in Displacement” 13 November 2019.

83 Iraq Recovery, “Returns Working Group”, available at: http://iraqrecovery.org/RWG, accessed: 26 November 2020.

84 IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020.

85 Global Protection Cluster, “Property Compensation Guidelines, Based on Iraqi Law 20, 2009, Law 57, 2015 (First Amendment) and Law 2 of 2020 (Second Amendment)” March 2020.

86 IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Three Years in Displacement” 2019; IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Experiences Applying to Compensation” 16 January 2020; IOM, “Families Internally Displaced by ISIL Conflict Safely Return Home Through Government of Iraq, IOM Project” 20 July 2020.

87 IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Three Years in Displacement” 2019; UN HRC, “Visit to Iraq, Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons” 13 May 2020.

88 IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Three Years in Displacement” 2019; IOM, “Families Internally Displaced by ISIL Conflict Safely Return Home Through Government of Iraq, IOM Project” 20 July 2020; IOM, “Access to Durable Solutions Among IDPs in Iraq: Experiences Applying to Compensation” 16 January 2020; NRC, “Iraq’s camp closures leave 100,000 people in limbo” 9 November 2020.

64 GPPI, “Fracturing of the State” 24 August 2017; BBC, “Iraq profile - timeline” 3 October 2018; IOM, “Iraq Displacement Crisis 2014-2017” October 2018.

65 GCSP, “ISIS and the Deceptive Rebooting of Al Qaeda” August 2014; Al Jazeera News, “The rise and fall of ISIL explained” 20 June 2017.

66 Al Jazeera News, “Sunni rebels declare new “Islamic caliphate”” 30 June 2014.

67 IDMC, “Global Overview 2015, People internally displaced by conflict and violence” May 2015.

68 *Ibid*

69 UN Commission of Inquiry on Syria, “ISIS is committing genocide against the Yazidis” 16 June 2016.

70 IDMC, “Global Overview 2015, People internally displaced by conflict and violence” May 2015.

71 The New York Times, “Answering a Cleric’s Call, Iraqi Shiites Take Up Arms” 21 June 2014; Foreign Policy Research Institute, “The Future of the Iraqi Popular Mobilization Forces” 19 August 2019.

72 IOM, “Iraq Displacement Crisis 2014-2017” October 2018.

73 *Ibid*

74 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2016” May 2016; IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2017” May 2017.

75 IOM, “Iraq Displacement Crisis 2014-2017” October 2018.

76 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2017” May 2017.

77 *Ibid*

78 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2018” May 2018; BBC, “Iraq declares war with Islamic State is over” 9 December 2017.

IDMC, “Syria Country Page” , available at: https://www.internal-displacement.org/countries/syria, accessed: 26 November 2020.

51 OCHA, “Syrian Arab Republic: Aleppo, Situation Report No.9” 20 December 2016.

52 REACH, “Ar-Raqqa Crisis Overview: November 2016 - October 2017” November 2017; IDMC, “Spotlight Syria, GRID2018” May 2018.

53 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2019” May 2019.

54 OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria Situation Report No. 11” 27 March 2020; OCHA, “Recent Developments in Northwest Syria, Flash Update” 29 May 2020.

55 OCHA, “Syrian Arab Republic, Recent Developments in Northwest Syria Situation Report No. 18” 25 July 2020.

56 *Ibid*

57 Amnesty International, ““Nowhere is safe for us”, Unlawful attacks and mass displacement in North-West Syria” 2020.

58 The New York Times, “Trump’s Syria Sanctions “Cannot Solve the Problem,” Critics Say” 4 August 2020.

59 Amnesty International, ““Nowhere is safe for us”, Unlawful attacks and mass displacement in North-West Syria” 2020.

60 OCHA, “Recent Developments in Northwest Syria, Flash Update” 29 May 2020.

61 UOSSM, “Hyperinflation Creates Mass Starvation in Syria” 30 June 2020.

62 IOM, “Iraq Displacement Crisis 2014-2017” October 2018.

63 IDMC, “Iraq, Country Profile” , available at: https://www.internal-displacement.org/countries/iraq, accessed: 7 April 2020.

41 UNDP, “Six years after Sinjar massacre, support is vital for returning Yazidis” 3 August 2020; IOM-DTM, “Return Dynamics in Ninewa Governorate” April 2020.

42 IDMC, “As the conflict marches on in Yemen, its displaced citizens are close to a tipping point” 24 July 2015; ACAPS, “Yemen, Outlook for April-September 2020” 2 April 2020.

43 European Council of Foreing Relations, “Mapping the Yemen conflict” , available at: https://ecfr.eu/special/yemen/, accessed: 26 November 2020; IDMC, “Yemen, New displacement due to unrest, displacement due to Sa’ada conflict continues” 3 October 2011; OCHA, “Yemen Humanitarian Emergency Situation Report No. 2” 20 June 2011; Crisis Group, “Yemen’s al-Qaeda: Expanding the Base” 2 February 2017; UN News, “Intensified Al Qaeda and ISIL activity in Yemen “deeply worrying”, says UN Human Rights Office” 6 August 2019.

44 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020” April 2020; UNHCR, “Situation Syria Regional Refugee Response” 11 March 2019, available at: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria, accessed: 18 March 2019.

45 REACH, “Situation Overview in northwest Syria shows humanitarian situation is at risk of further deteriorating” 2 March 2020; World Bank, “The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis” 6 February 2019.

46 PAX for Peace, “Out of Sight, Out of Mind: The Aftermath of Syria’s Sieges, Final Report” 6 March 2019.

47 IDMC, “Internal displacement mid-year figures(January - June 2018)” September 2018.

48 IDMC, “Syria: A full-scale displacement and humanitarian crisis with no solutions in sight” 31 July 2012; IDMC, “Global Overview 2011, People internally displaced by conflict and violence” April 2012.

49 Assistance Coordination Unit, “Displacement and Violations in Ar-Raqqa and Deir-Ez-Zor” December 2017; United States Institute of Peace, “Syria Timeline: Since the Uprising Against Assad” 18 September 2020.

50 United States Institute of Peace, “Syria Timeline: Since the Uprising Against Assad” 18 September 2020;

125 IDMC, “Global Overview 2014, People internally displaced by conflict and violence” May 2014; IOM-DTM, “Internal Displacement in Libya, 2016 in Review” 17 March 2017; Tabib, Rafaâ, “Stealing the revolution: violence and predation in Libya” October 2014.

126 IDMC, “Global Overview 2015, People internally displaced by conflict and violence” May 2015.

127 IOM-DTM, “Internal Displacement in Libya, 2016 in Review” 17 March 2017; IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2016” May 2016.

128 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2018” May 2018; IOM-DTM, “Internal Displacement in Libya, 2016 in Review” 17 March 2017.

129 IDMC, “Libya Conflict Figure Analysis, GRID 2020” April 2020.

130 IOM-DTM, “Libya, Tripoli Update” 27 November 2019.

131 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020” April 2020.

132 ECHO, “Libya – IHL violations / Refugees and migrants caught in the conflict (DG ECHO, WHO, INGO, OCHA, HCR, IOM)” 4 July 2019; OCHA, “Libya: Tripoli - Situational Report No. 5” 11 April 2019.

133 OCHA, “Libya: Tripoli Clashes Situation Report No. 15” 22 April 2019; UNHCR, “Detained refugees in Libya moved to safety in second UNHCR relocation” 16 April 2019.

134 The Guardian, “Fear and despair engulf refugees in Libya’s “market of human beings”” 15 April 2019.

135 IDMC’s analysis of IOM DTM data; German Institute for International and Security Affairs, “The EU Will Not Be Able to Enforce the UN Arms Embargo in Libya” 8 March 2020; The Washington Institute, “Turkey’s Intervention in Libya Disrupts the UAE but Opens the Door for Russia” 1 June 2020; Crisis Group, “Averting an Egyptian Military Intervention in Libya” 27 July 2020.

136 The New York Times, “Waves of Russian and Emirati Flights Fuel Libyan War, U.N. Finds” 3 September 2020.

ment Situation Report #15 | 1 June - 6 November 2018” 20 November 2018.

114 Southern Transitional Council, “President of the Southern Transitional Council Al-Zubaidi Announces the Establishment of the National Assembly” 2017; ICG, “Heading Off a Renewed Struggle for Yemen’s South” 29 April 2020.

115 IOM-DTM, “Yemen - Rapid Displacement Tracking Dataset (01 January - 04 July 2020), Yemen” 6 July 2020; Washington Times, “UN: 94,000 Yemenis displaced since January; clashes in south” 11 June 2020; Al Jazeera News, “UN envoy expects Yemen’s warring sides to agree truce soon” 16 April 2020; UNHCR, “Operational Update, Yemen” 9 July 2020.

116 IOM-DTM, “Yemen - Baseline Assessment Round 37” 12 March 2019.

117 IOM Yemen, “Marib Response” 1 July 2020; IDMC, “Mid-Year Updates 2020” September 2020.

118 UN News, “Yemen’s brutal two-year conflict forcing displaced to return home amid persisting risks” 21 February 2017; IDMC, ““Even if they reopened the airports”, Barriers to cross-border movement expose Yemenis to repeated internal displacement” April 2020; IDMC, “Yemen: Urban displacement in a rural society” October 2019.

119 UNHCR, “Site Management for IDPs in Yemen” September 2020; IOM, “Yemen, Shelter, NFI, Winterization Activities, Dec 2019-Feb 2020”.

120 IOM, “COVID-19 Mobility Restrictions” 14 June 2020.

121 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020” April 2020.

122 Center for Strategic and International Studies, “The Libyan Uprising: An uncertain Trajectory” 20 June 2011.

123 IDMC, “Global Overview 2011, People internally displaced by conflict and violence” April 2012.

124 The New York Times, “In Libya, Fighting May Outlast the Revolution” 2 November 2011; The Economist, “Is the tide turning?” 15 June 2013.

102 IDMC, “Yemen IDP Figures Analysis (as of November 2014)” 14 November 2014; IDMC, “Resolving displacement essential for long-term peace and stability” September 2014; Crisis Group, “Yemen’s al-Qaeda: Expanding the Base” 2 February 2017.

103 UNSC, “Letter dated 20 February 2015 from the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014) addressed to the President of the Security Council” 20 February 2015; Saferworld, “Federalism, Conflict and Fragmentation in Yemen” October 2015.

104 IDMC, “Yemen, New displacement due to unrest, displacement due to Sa’ada conflict continues” 3 October 2011.

105 IDMC, “Resolving displacement essential for long-term peace and stability” September 2014.

106 CSS ETH Zurich, “Yémen: révolution et intervention saoudite” Juin 2015; UN HRC, “Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014 - Detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen (A/HRC/45/CRP.7)” 29 September 2020.

107 IDMC, “Yemen: Urban displacement in a rural society” October 2019; IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2019” May 2019.

108 World Bank Group, “Yemen Poverty Notes” June 2017.

109 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2016” May 2016; Task Force on Population Movement, “10th report Executive Summary” July 2016.

110 IOM-DTM, “Yemen - Baseline Assessment Round 37” 12 March 2019.

111 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2017” May 2017; Task Force on Population Movement, “11th report Executive Summary” October 2016.

112 NRC, “Yemenis in free fall one year since blockade” 5 November 2018.

113 IDMC, “Global Report on Internal Displacement (GRID) 2019” May 2019; IOM, “Emergency Tracking Tool (ETT): Displacement from Al Hudaydah Summary of Displace-

89 The New Humanitarian, “Nowhere to go: Mosul residents in limbo as camps close” 11 March 2020; OCHA, “Iraq HNO 2020” November 2019.

90 Al Jazeera News, “The New Arab Uprisings: How the 2019 trajectory differs from the 2011 legacy? (Part 2)” 13 January 2020.

91 IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020.

92 IOM DTM Iraq, “Returnee Master List – Round 116”, available at http://iraqdtm.iom.int/MasterList" "Datasets accessed: 26 November 2020.

93 IOM, “Iraq Crisis Response Plan 2020 | Global Crisis Response Platform” 30 April 2020.

94 Information received from IOM DTM Iraq on 11 November 2020

95 OCHA, “Global Humanitarian Overview 2020” December 2019.

96 UNHCR, “Global Trends, Forced Displacement in 2019” 2020.

97 IDMC, ““Even if they reopened the airports”, Barriers to cross-border movement expose Yemenis to repeated internal displacement” April 2020.

98 IDMC, “Yemen: Constrained response to protection needs of IDPs and returnees” July 2009; IDMC, “Yemen, New displacement due to unrest, displacement due to Sa’ada conflict continues” 3 October 2011.

99 UNHCR, “New wave of internal displacement in Yemen” 13 November 2009; IDMC, “Global Overview 2011, People internally displaced by conflict and violence” April 2012; United Nations High Commissioner for Refugees, “UNHCR welcomes Yemen national policy on Internally Displaced People” 2013; IDMC, “Key events and internal displacement in Yemen, infographic” 29 April 2015.

100 United Nations High Commissioner for Refugees, “UNHCR welcomes Yemen national policy on Internally Displaced People” 2013.

101 IDMC, “Internal displacement continues amid multiple crises” 17 December 2012.

166 UN HRC, “Detailed report in response to the letter from the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, HRC/NONE/2015/40” 30 May 2015.

167 *Ibid*

168 Letter from the Egypt Permanent Mission to the UN addressed to IDMC on 4 August 2020.

169 Governor of North Sinai, “Statement from the Governor of North Sinai, Major-General Mohamed Shousha”, 14 September 2018, available at: https://www.facebook.com/northsinaiportal/photos/a.323948027663062/2060874257303755/?type=3&theater, accessed: 15 December 2020.

170 CopticWorld, “What next for Sinai’s displaced Copts?” 23 March 2017; Letter from the Egypt Permanent Mission to the UN addressed to IDMC on 4 August 2020.

171 Letter from the Permanent Mission of Egypt to the UN addressed to IDMC on 3 June 2020; Ministry of Defence, Government of Egypt, “Armed Forces holds a Press Conference About the Comprehensive Operation "Sinai 2018”, 15 February 2018.

172 UNHRC, “Detailed report in response to the letter from the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, HRC/NONE/2015/40” 30 May 2015. Letter from the Permanent Mission of Egypt to the UN addressed to IDMC on 3 June 2020.

173 IDMC’s figures.

174 RICCAR, UNDRR, “Disaster Loss Data and Linkage to Climate Change Impacts for the Arab Region” 2017.

175 Loudyi, Dalila, Kantoush, Sameh A., “Flood risk management in the Middle East and North Africa (MENA) region” 18 June 2020.

176 IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020.

177 IFRC, “Syria: Floods, Information bulletin” 10 April 2019; TRT World, “Floods hit 40,000 displaced people in

158 Data was obtained through OCHA database on West Bank demolitions to which IDMC has been granted full access.

159 Karni-Cohen, Sharon, Cohen-Bar, Efrat, “Amendment 116 to the planning and building law and the Palestinian neighborhoods in East Jerusalem” July 2019; OCHA, “Increase in destruction of Palestinian property in the West Bank, including East Jerusalem” 23 October 2019.

160 World Bank, “West Bank and Gaza | Data”, available at: https://data.worldbank.org/country/PS, accessed: 27 November 2020.

161 Save the Children, “Broken Homes, Addressing the Impact of House Demolitions on Palestinian Children & Families” 30 April 2009; BADIL, “Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons, 2016-2018 Vol IX” 29 December 2019.

162 OHCHR, “Bachelet urges Israel to halt West Bank annexation plans, warning “shockwaves will last for decades”” 29 June 2020; ACAPS, “State of Palestine – Annexation plan of the West Bank” 18 August 2020; UN HRC, “Statement of the Special Rapporteur on the Human Rights Situation in the Palestinian Territory Occupied since 1967 on the role of the EU with regards to the looming Israeli annexation of parts of the Palestinian West Bank” 27 June 2020; UN SC, “Annexing Parts of West Bank Will “Grievously Harm” Two-State Solution, Secretary-General Says, Addressing Security Council on Israeli-Palestinian Conflict - occupied Palestinian territory” 26 June 2020.

163 Bassil, Annabel, “Non-International Armed Conflict to continue in Sinai?” November 2019.

164 K4D, “Sinai Conflict Analysis” 02 March 2017; Nünlist, Christian, Watanabe, Lisa, “Sinai Peninsula – from Buffer Zone to Battlefield, CSS Analyses in Security Policy” February 2015; Bassil, Annabel, “Non-International Armed Conflict to continue in Sinai?” November 2019

165 Human Rights Watch, ““Look for Another Homeland”, Forced Evictions in Egypt’s Rafah” 22 September 2015; UN HRC, “Detailed report in response to the letter from the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, HRC/NONE/2015/40” 30 May 2015.

Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (Oslo II) | UN Peacemaker” 28 September 1995.

149 OCHA, “Area C”, available at: https://www.ochaopt.org/location/area-c, accessed: 27 November 2020.

150 Council on Foreign Relations, “What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?” 5 November 2020; United Nations, “Fourth Committee Approves 12 Draft Resolutions on Israeli Practices in Occupied Arab Lands, Palestine Refugees, as It Continues Joint General Debate” 4 November 2020; United Nations, “Israel’s Planned Annexation of Occupied Territory Threatens Two-State Solution, Palestinian Rights Committee Warns, Urges Global Community to Counter Threat” 5 May 2020; OCHA, “East Jerusalem”, available at: https://www.ochaopt.org/location/east-jerusalem, accessed: 27 November 2020.

151 Data was obtained through OCHA database on West Bank demolitions to which IDMC has been granted full access.

152 OCHA, “Humanitarian Response Plan, oPt” January 2020; OCHA, ““The soldiers at the checkpoint told me that I cannot leave” - Tightened movement restrictions increase hardship on Palestinians in Hebron” 25 August 2020.

153 OCHA, “occupied Palestinian territory: Protection of Civilians Report | 14 - 27 April 2020” 30 April 2020.

154 UN News, “Palestinians trapped in “coercive environment”, says UN rights official” 11 December 2018.

155 Data was obtained through OCHA database on West Bank demolitions to which IDMC has been granted full access.

156 UN Security Council, “Implementation of Security Council resolution 2334 (2016), Report of the Secretary-General” 20 March 2019; OCHA, “Increase in destruction of Palestinian property in the West Bank, including East Jerusalem” 23 October 2019.

157 UN Economic and Social Council, “Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the OPT, including East Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan” 27 May 2020.

137 ICG, ‘‘Crisis Watch October 2020’’ 31 October 2020.

138 UNSMIL, “UNSMIL Statement on the resumption of intra-Libyan political and military talks” 10 October 2020.

139 UNRWA, “UNRWA in figures 2020” 31 December 2019.

140 UNSC, “Resolution 2334 (2016)” 23 December 2016; UN HRC, “Israeli annexation of parts of the Palestinian West Bank would break international law – UN experts call on the international community to ensure accountability” 16 June 2020.

141 UN HRC, “Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967” 22 March 2019.

142 UNRWA, “Where we work, Gaza Strip”, available at: https://www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip, accessed: 27 November 2020.

143 OCHA, “Occupied Palestinian Territory: Gaza Emergency Situation Report” 28 August 2014; IDMC, “Global Overview 2015, People internally displaced by conflict and violence” May 2015.

144 UN Economic and Social Council, “Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the OPT, including East Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan” 27 May 2020.

145 Shelter Cluster, “Factsheet” October 2019; IDMC, “Global Overview 2015, People internally displaced by conflict and violence” May 2015.

146 IDMC’s analysis based on figures from the Shelter Cluster.

147 Data was obtained through OCHA database on West Bank demolitions to which IDMC has been granted full access.

148 Government of Israel, Authorities of the Occupied Palestinian Territory, “Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements (Oslo Accords)” 13 September 1993; Government of Israel, Authorities of the Occupied Palestinian Territory, “Israeli-Palestinian Interim

211 NRC, “70,000 refugees at risk after heavy snow and floods - Lebanon” 11 January 2019.

212 Inter-Agency Coordination, “Lebanon: Winter Storm Situation Report as of 24 January 2019” January 2019; IFRC, “Lebanon: Extreme weather condition - DREF Operation n° MDRLB006 Final Report” 27 August 2019.

213 RICCAR, UNDRR, “Disaster Loss Data and Linkage to Climate Change Impacts for the Arab Region” 2017; UNDRR, “DesInventar Sendai”, available at: https://www.desinventar.net/DesInventar/, accessed: 20 November 2020.

214 World Bank, “Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa” 29 August 2017; FAO, University of Nebraska, et al., “Drought characteristics and management in North Africa and the Near East” 2018.

215 IDMC, “No matter of choice: displacement in a changing climate, Research agenda and call for partners” December 2018.

216 German Environment Agency, “Migration, environment and climate change: Impacts” November 2019; Ide, Tobias, Lopez, Miguel Rodriguez, et al., “Pathways to water conflict during drought in the MENA region” 2 July 2020.

217 Tehran Times, “97% of Iran affected by long-term drought: expert” 1 February 2019.

218 IDMC, “Monitoring Methodology for displacement associated with drought, Methodological Paper” January 2020.

219 IDMC, Social Inquiry, “When Canals Run Dry, Displacement triggered by water stress in the south of Iraq” February 2020.

220 Sowers, Jeannie, Vengosh, Avner, et al., “Climate change, water resources, and the politics of adaptation in the Middle East and North Africa” 1 February 2011.

221 Mixed Migration Centre, “Weak links: Challenging the climate & mixed migration paradigm in the Horn of Africa & Yemen, Briefing Paper” February 2020.

222 Middle East Eye, “Sinking cities: How climate change is ravaging the Middle East” 23 November 2018.

30 March 2019.

200 Government of Iran, “Post Disaster Needs Assessment (PDNA), Iran 2019 Floods in Lorestan, Khuzestan and Golestan Provinces” October 2019.

201 IFRC, “Emergency Plan of Action Operation Update, Iran Floods” 6 September 2019.

202 Government of Iran, “Post Disaster Needs Assessment (PDNA), Iran 2019 Floods in Lorestan, Khuzestan and Golestan Provinces” October 2019.

203 IFRC, “Emergency Plan of Action Operation Update, Iran Floods” 6 September 2019.

204 IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020.

205 Government of Iran, “Post Disaster Needs Assessment (PDNA), Iran 2019 Floods in Lorestan, Khuzestan and Golestan Provinces” October 2019; Vaghefi, Saeid Ashraf, Keykhai, Malihe, et al., “The future of extreme climate in Iran” 6 February 2019.

206 ReliefWeb, “Tropical Cyclone Chapala - Nov 2015”, available at: https://reliefweb.int/disaster/tc-2015-000149-yem, accessed: 20 November 2020; ReliefWeb, “Tropical Cyclone Megh - Nov 2015”, available at: https://reliefweb.int/disaster/tc-2015-000152-yem, accessed: 20 November 2020; REACH, Shelter Cluster, “Yemen - National Historical Cyclone Severity Score (October 2020)” 1 November 2020.

207 UN News, ““Severe impact” feared in Yemen due to rain potential of cyclone Chapala” 3 November 2015; OCHA, “Yemen: Cyclone Chapala, Flash Update 2” 4 November 2015.

208 UNCT Djibouti, “Djibouti, Cyclone Sagar and subsequent flash floods, Humanitarian Needs Assessment” 27 May 2018.

209 IRCS, “IRCS sends Choppers to Snow-Affected regions” 30 January 2018.

210 FloodList, “Iran – Hundreds Displaced as Severe Weather Hits” 22 November 2019.

of an administrative area is a valid approximation at the aggregate level; OECD, “Chapter 3, Sprawl in OECD urban areas, Rethinking Urban Sprawl, Moving Towards Sustainable Cities” 14 June 2018.

189 European Commission, “Global Human Settlement Layer”, available at: https://ghsl.jrc.ec.europa.eu/, accessed: 18 November 2020.

190 IDMC, “Global Displacement Risk Model, Global Internal Displacement Database”, available at: https://www.internal-displacement.org/database/global-displacement-risk-model, accessed: 18 November 2020.

191 National Geographic, “Drought turns part of Iran into a new dust bowl” 25 January 2019.

192 IFRC, “Iran floods: Two million people in need of humanitarian aid” 15 April 2019; Emadodin, Iraj, Reinsch, Thorsten, et al., “Drought and Desertification in Iran” September 2019.

193 IFRC, “Emergency Plan of Action, Preliminary Final Report, Iran /MENA: Floods” 19 March 2020; IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020.

194 OCHA, “Islamic Republic of Iran: Situation Overview: Floods” 18 April 2019; IFRC, “Iran floods: Two million people in need of humanitarian aid” 15 April 2019.

195 Government of Iran, “Post Disaster Needs Assessment (PDNA), Iran 2019 Floods in Lorestan, Khuzestan and Golestan Provinces” October 2019.

196 OCHA, “Iran: Floods Response Plan” April 2019; NRC, “Iran Floods: Rapid Needs Assessment in Golestan, Kermanshah, Lorestan and Khuzestan Province” April 2019.

197 Asanjan, Ata Akbari, Faridzad, Mohammad, et al., “An assessment of the unprecedented extreme precipitation events over Iran: From satellite perspective” 6 May 2019.

198 BBC News, “Flash floods kill at least 19 in southern Iran” 26 March 2019.

199 ReliefWeb, “Iran: Floods - Mar 2019”, available at: https://reliefweb.int/disaster/fl-2019-000022-irn, accessed: 20 November 2020; Voice of America, “Iran Calls Emergency in Flood-threatened Southwest Province”

northwest Syria - UN” 3 April 2019.

178 IDMC’s analysis of the HNAP datasets; Save the Children International, “Northern Syria flooding: thousands of children at risk of further displacement” 20 December 2019.

179 NRC, “Thousands of displaced Iraqis affected by flood” 10 November 2015.

180 IOM, “IOM Responds to Flooding in Iraq” 27 November 2018.

181 IOM-DTM, “Yemen - Baseline Assessment Round 37” 12 March 2019.

182 UNITAR-UNOSAT, “Yeman, Marib Governorate, Imagery analysis” 17 August 2020; OCHA, “Yemen: Flash Floods, Flash Update No. 4” 11 August 2020.

183 Reuters, “Flooding forces Mosul residents to flee war in rickety boats” 6 May 2017.

184 Loudyi, Dalila, Kantoush, Sameh A., “Flood risk management in the Middle East and North Africa (MENA) region” 18 June 2020.

185 Ameur, Faouzi, “Floods in Jeddah, Saudi Arabia: Unusual Phenomenon and Huge Losses. What Prognoses” 1 January 2016.

186 FloodList, “Jeddah Flood Defences” 29 July 2013.

187 Ameur, Faouzi, “Floods in Jeddah, Saudi Arabia: Unusual Phenomenon and Huge Losses. What Prognoses” 1 January 2016; Daoudi, Mohamed, Niang, Abdoul Jelil, “Flood Risk and Vulnerability of Jeddah City, Saudi Arabia” 3 April 2019.

188 It should be noted that the employed datasets for human settlements can neither distinguish between different types of land use (residential, commercial, industrial etc.), nor account for vertical intensity of development, i.e. building height. For this reason, the derived grid population data will overestimate population in cells where floor space is predominantly industrial or commercial. Population density may be overestimated in areas where structural density (i.e. the floor-to-area ratio) is low and underestimated where it is high. Despite the above imperfections, the allocation of population within the grid cells

259 IDMC's analysis of the HNAP datasets

260 Government of Iran, "Post Disaster Needs Assessment (PDNA), Iran 2019 Floods in Lorestan, Khuzestan and Golestan Provinces" October 2019.

261 IOM Iraq, "Assessing Water Shortage-induced Displacement in Missan, Muthanna, Thi-Qar and Basra" 2019.

262 Government of Tunisia, "Programme d'action nationale de lutte contre la désertification" 2000; Government of Algeria, "Programme d'Action National sur la lutte contre la Désertification" 2003; Government of Egypt, "Egyptian National Action Program To Combat Desertification" June 2005; Government of Morocco, "Le Programme d'Action National de Lutte Contre la Désertification : Actualisation et adaptation aux spécificités zonales" June 2013; Government of Jordan, "The Aligned National Action Plan to Combat Dersertification in Jordan 2015 - 2020" 2015.

263 IDMC, "MENA, Regional Overview, GRID 2020" April 2020.

264 *Ibid*

265 IDMC, "The Displacement Continuum: The Relationship Between Internal Displacement And Cross-Border Movement In Seven Countries" June 2020.

266 IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues" November 2018.

267 IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues" November 2018; IDMC, "Yemen: Urban displacement in a rural society" October 2019.

268 IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues" November 2018.

269 IDMC, "Returnees in Syria: Sustainable reintegration and durable solutions or a return to displacement?" November 2017.

270 IDMC, "Nowhere to return to, Iraqis' search for durable solutions continues" November 2018.

271 IDMC, "Returnees in Syria: Sustainable reintegration and durable solutions or a return to displacement?" November 2017.

249 World Bank, "GDP (current US$) | Data" , available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD, accessed: 27 November 2020.

250 GDP data based on World Bank for 2019 available for each country (all countries have latest data for 2018, except Syria, for 2007). Source: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.

251 IDMC, "Unveiling the cost of internal displacement" February 2019.

252 IDMC, "Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020" April 2020.

253 OCHA, "Yemen: Humanitarian Needs Overview 2019", December 2018.

254 OCHA, "Database on West Bank demolitions" , available at: http://data.ochaopt.org/dbs/demolition/login.aspx, accessed: 27 November 2020; OCHA, "Data on demolition and displacement in the West Bank" , available at: https://www.ochaopt.org/data/demolition, accessed: 27 November 2020.

255 IDMC, IMPACT, Plan International, "Women and Girls in internal displacement, Thematic series: Hidden in plain sight" March 2020.

256 UNHCR, "Displacement and Disaster Risk Reduction', available at: https://www.unhcr.org/5665945e9.pdf, accessed: 13 May 2020 ; DG ECHO, "Increasing resilience by reducing disaster risk in humanitarian action", available at: https://ec.europa.eu/echo/files/policies/prevention_preparedness/DRR_thematic_policy_doc.pdf, accessed on 13 May 2020; Middle East Eye, ""The floods washed away my sheep": Displaced Yemenis worst hit by deadly downpours" 25 April 2020. ; UNHCR, "Displacement and Disaster Risk Reduction", available at: https://www.unhcr.org/5665945e9.pdf, accessed: 13 May 2020

257 IDMC, "Part 3, Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020" April 2020.

258 UNHCR, "Global Strategy for Settlement and Shelter, A UNHCR Strategy 2014-2018", available at https://www.unhcr.org/protection/livelihoods/530f13aa9/global-strategy-settlement-shelter.html, accessed: 13 May 2020; CCCM Cluster, "Camp Management Standards, Draft for Consultation" September 2019.

235 Al Jazeera News, "Iran-Iraq earthquake: What happened and why" 16 November 2017.

236 BBC News, "Iran earthquake: More than 700 injured in Kermanshah" 26 November 2018.

237 Iranian Red Crescent Society, "Re: People displaced by the earthquake", email message to IDMC, 2 December 2017.

238 IFRC, "Emergency Plan of Action (EPoA) Iraq: Earthquake" 1 December 2017.

239 Deutsche Welle, "Squashed between Arabia and Eurasia - why the ground shakes so often in Iran" 13 November 2017.

240 Hayata Destek, Support to Life, "Emergency Situation Report, East Azerbaijan Province, Islamic Republic of Iran" 27 August 2012.

241 Iranian Red Cross Society, "Continuation of relief work in the earthquake-stricken area of Qotur" 25 February 2020.

242 WHO EMRO, "COVID-19 situation updates for week 42 (11–17 October 2020)" , available at: http://www.emro.who.int/pandemic-epidemic-diseases/covid-19/covid-19-situation-updates-for-week-42-1117-october-2020.html, accessed: 23 November 2020.

243 IDMC, "Global Displacement Risk Model, Global Internal Displacement Database", available at: https://www.internal-displacement.org/database/global-displacement-risk-model, accessed: 18 November 2020.

244 Hassan, Hany M., Frischknecht, C., et al., "Tsunami hazard and risk assessment for Alexandria (Egypt) based on the maximum credible earthquake" 1 February 2020.

245 IDMC, "Internal Displacement Index 2020 Report" 23 September 2020.

246 IDMC, "Unveiling the Cost of Internal Displacement: 2020 Report" Forthcoming

247 IDMC, "Global Report on Internal Displacement (GRID) 2020" April 2020.

248 *Ibid*

223 Raey, Mohamed El, "Impact of Sea Level Rise on the Arab Region" 1 January 2010.

224 The Center for Climate and Security, "Syria: Climate Change, Drought and Social Unrest" 29 February 2012; Kelley, Colin P., Mohtadi, Shahrzad, et al., "Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought" 17 March 2015.

225 UN Habitat, "Land tenure and Climate vulnerability" March 2019.

226 Plumer, Brad, "Drought helped cause Syria's war. Will climate change bring more like it?" 10 September 2013; Selby, Jan, Dahi, Omar S., et al., "Climate change and the Syrian civil war revisited" 1 September 2017.

227 Gleick, Peter H., "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria" 1 July 2014.

228 Selby, Jan, Dahi, Omar S., et al., "Climate change and the Syrian civil war revisited" 1 September 2017.; Gleick, Peter H., "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria" 1 July 2014.

229 The Center for Climate and Security, "Syria: Climate Change, Drought and Social Unrest" 29 February 2012; Gleick, Peter H., "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria" 1 July 2014; UN Habitat, "Land tenure and Climate vulnerability" March 2019.

230 The Center for Climate and Security, "Syria: Climate Change, Drought and Social Unrest" 29 February 2012.

231 Gleick, Peter H., "Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria" 1 July 2014.

232 IDMC, "Global Disaster Displacement Risk, A Baseline for Future Work" 2017; IDMC, "Global Displacement Risk Model, Global Internal Displacement Database" , available at: https://www.internal-displacement.org/database/global-displacement-risk-model, accessed: 18 November 2020.

233 IFRC, "Emergency Plan of Action (EPoA) Iraq: Earthquake" 1 December 2017.

234 BBC News, "Iran-Iraq border earthquake is deadliest of 2017" 13 November 2017.

285 IDMC, “Global Overview 2014, People internally displaced by conflict and violence” May 2014; UNHCR, “Libya Flash Update” 2 February 2018.

286 ICRC, “Exploring Humanitarian Law. Glossary. Terms used in EHL” 2009.

287 UNODC, “Chapter 4: Homicide, Violence and Conflict. Global study on homicide, trends, contexts, data” 2013.

288 IDMC, “The displacement continuum, research agenda and call for partners” November 2017.

289 UNGA, “Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction” 1 December 2016.

290 IDMC, “Understanding the root causes of displacement: towards a comprehensive approach to prevention and solutions” 8 December 2015.

291 The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement, “Annex I: Glossary, IASC Operational Guidelines on the protection of persons in situations of natural disasters” January 2011.

292 UN Habitat, OHCHR, “Forced Evictions, Fact sheet No.25/Rev.1” 2014.

293 UN Habitat et al., “Informal Settlements, Habitat III Issue Paper 22” May 2015; Brown Alison, “Topic guide: Planning for sustainable and inclusive cities in the Global South” 2015.

294 OCHA, “Breaking the impasse, Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome” 2017.

295 The Brookings Institution-Bern Project on Internal Displacement, “Annex I: Glossary, IASC Operational Guidelines on the protection of persons in situations of natural disasters” January 2011.

296 UNGA, “Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction” 1 December 2016.

297 IDMC, “Understanding the root causes of displacement: towards a comprehensive approach to prevention and solutions” 8 December 2015.

298 IDMC, “Home sweet home: housing practices and tools that support durable solutions for urban IDPs” 2015.

299 UNGA, “Report of the open-ended intergovernmental expert working group on indicators and terminology relating to disaster risk reduction” 1 December 2016.

272 ODI, “Disaster risk reduction in conflict contexts: the state of the evidence” May 2019.

273 Council of Arab Ministers, “The Arab Strategy for Disaster Risk Reduction 2020” 20 December 2010.

274 League of Arab States, “Arab Strategy for Disaster Risk Reduction 2030” 15 April 2018.

275 League of Arab States, “Prioritized Action Plan 2018-2020 of the Arab Strategy for Disaster Risk Reduction 2030 to implement the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030” 13 October 2018; Platform on Disaster Displacement, “Mapping the Baseline, To What Extent Are Displacement and Other Forms of Human Mobility Integrated in National and Regional Disaster Risk Reduction Strategies?” October 2018.

276 UNDRR, “DesInventar Sendai” , available at: https://www.desinventar.net/DesInventar/, accessed: 20 November 2020.

277 Government of Egypt, “National Strategy for Disaster Risk Reduction 2030” 2017.

278 Government of Jordan, “Jordan National Natural Disaster Risk Reduction Strategy (2019-2022)” 2019.

279 IDMC, “MENA, Regional Overview, GRID 2020” April 2020.

280 UNHCR, “UNHCR welcomes Yemen national policy on Internally Displaced People” 23 July 2013; Republic of Yemen, “National Policy for Addressing Internal Displacement in Republic of Yemen” 2013.

281 Humanitarian Country Team, Yemen, “Strategy for IDP response in Yemen” 30 March 2016.

282 Government of Iraq, “Iraq: National Policy on Displacement” July 2008; UN General Assembly, “Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons on his mission to Iraq” 5 April 2016.

283 IOM, “Internal Displacement in Iraq - Barriers to Integration” December 2013.

284 Madarik Foundation, “Conditions and Rights of IDPs and Returnees in Four Governorates of Iraq” February 2013.

تدفع النزاعات والكوارث الأشخاص إلى الفرار والنزوح داخل بلدانهم كل يوم. يوفر مرصد النزوح الداخلي البيانات والتحليلات اللازمة لتحديد حلول النزوح الداخلي وتنفيذها ويدعم شركائه في هذا الصدد.

انضم إلينا في سعينا نحو إحداث تغيير حقيقي ودائم للنازحين داخليًا في العقد المقبل.

The Internal Displacement Monitoring Centre
3 rue de Varembé, 1202 Geneva, Switzerland
+41 22 552 3600 | info@idmc.ch

internal-displacement.org
twitter.com/IDMC_Geneva
facebook.com/IDMC.Geneva
youtube.com/c/InternalDisplacementMonitoringCentreIDMC
linkedin.com/company/idmc-geneva